دولة لـــيـــبـــيـــا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الأسمرية الإسلامية

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم العقيدة والفكر الإسلامي

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير)

في العقيدة والفكر الإسلامي، بعنوان

"شرح المقدمات"

للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني المتوفى سنة: 895ه.

من بداية المخطوط إلى نهاية المقدمة الرابعة

(دراسة وتحقيق)

إشراف :

أ.د: جمعة مصطفى الفيتوري

إعداد الطّالب:

محمد عثمان سعيد بحيح

العام الجامعي 1436- 1437هـ - 2015 – 2016م

دولة لـــيـــبـــيـــا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الأسمرية الإسلامية
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة والفكر الإسلامي

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير)
في العقيدة والفكر الإسلامي، بعنوان

"شرح المقدمات"

للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني المتوفى سنة: 895ه.

من بداية المقدمة الخامسة إلى نهاية المخطوط

(دراسة وتحقيق)

إشراف :
أ.د: جمعة مصطفى الفيتوري

إعداد الطّالب:
عبدالله عمر عبدالله هلاله

العام الجامعي 1436- 1437هـ - 2015 – 2016م

قال تعالى

ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ

ω

سورة ص، الآية:29

الإهداء

إلى :

إلـــى خيمـــة الحنـــان وغيمـــة المكـــان، إلـــى مـــن أفخـــر بـــذكرها، ولا يفارقني اسمها وأدعو لها...

مادام فـيّ قلب يخفق، وعين تطرف

❀أمي العزيزة❀

إلى من كلّل العرق جبينه.. وشققت الأيام يديه، وغيّبه الموت عن قطف ثمار غرسه.

إلى روح من صدى كلماته لا تزال تقرع سمعي حضًا وحثًا على طلب العلم

❀أبي العزيز - رحمه الله -❀

إلى من كانوا شموعًا تضيء دربي في الحياة وعملوا على توفير سُبل الراحة حتى أنجزت بحثي...

❀ إخوتي وأخواتي❀

إلى من يعود لهم الفضل في وصولي إلى هذا المستوى المتواضع، إليهم أهدي ثمرة جهدي...

❀أساتذتي الكرام❀

إلـى رفـاق الدراسـة بجميـع مراحلهـا الـذين معهـم عرفـت الوفـاء والاخـلاص... فكانوا لي من أقرب الناس...

❀زملائي وأصدقائي❀

أهدي إليهم جميعًا ثمرة جهدي بكل حب وتواضع.

الباحث✍

شكر وعرفان

الحمد لله، ثم الحمد لله، والشكر له على نعمه التي لا تُعدّ ولا تُحصى، ومنها منُّه عليَّ بإنجاز هذه الرسالة، فله الحمد عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته.

ثم الشكر لأستاذي الفاضل الدكتور : **جمعة مصطفى الفيتوري** ، الذي تفضّل ـــ مشكوراً ـــ بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فلقد شملني برعايته، واستفدت من ملاحظاته القيّمة، وإرشاداته النيّرة، والحق أنني لم أستفد من علمه فقط؛ بل استفدت من علمه ومن حِلمه، وسموّ أدبه، ولِين عريكته، فقد كان مربّياً قبل أن يكون معلّماً، فأجزل الله مثوبته، ورفع في الدارين درجته، وأستسمحه عذراً من أي تقصير صدر مني.

ثم الشكر موصول ـــ سلفاً ـــ للأستاذين الفاضلين اللذين سيقرآن هذه الرسالة ويناقشانها، ويساهمان في إثرائها، فجزاهما الله خير الجزاء.

والشكر موصول أيضاً لمن ساعدني في هذا العمل ولو بكلمة طيبة، فللجميع وافر الثناء، وخالص الدعاء.

الباحث

$$\Pi$$

$$\mu$$

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي لـه، وأشـهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} [آل عمران 102].

أما بعد،،،،

فإن شرف العلم تابع لشرف المعلوم، ولا ريب أن أجل معلوم وأعظمه وأكبره هو الله الذي لا إله إلا هو رب العالمين، وقيوم السماوات والأرضين الملك الحق المبين الموصوف بالكمال كله، المنزّه عن كل عيب و نقص، وعن كل تشبيه وتمثيل في كماله.

ولا ريب أن العلم بأسمائه وصفاته وأفعاله أجلّ العلوم وأفضلها، ونسبته إلى سائر العلوم كنسبة معلومه إلى سائر المعلومات.

وكما أنه أجلّ العلوم وأشرفها وأعظمها، فهو أصلها كلها، فكل علم هو تابع للعلم به، مفتقر في تحقيق ذاته إليه، فالعلم به أصلُ كل علم ومنشؤه، فمن عرف الله عرف ما سواه، ومن جهل ربه فهو لما سواه أجهل، فعلى أساس العلم الصحيح بالله وأسمائه وصفاته يقوم الإيمان الصحيح والتوحيد الخالص، وتنبني مطالب الرسالة جميعها، فلا حياة للقلوب ولا نعيم، ولا سرور، ولا أمان، ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها ويكون أحب إليها مما سواه، والإنسان بدون الإيمان بالله لا يمكنه أن ينال معرفة ولا هداية، وبدون اهتدائه إلى ربه لا يكون إلا شقياً معذباً، كما هو حال الكافرين. لذلك فإن من في قلبه أدنى حياة أو محبة لربه، وإرادة لوجهه وشوق إلى لقائه، فطلبه لهذا الباب وحرصه على معرفته وازدياده من التبصر فيه، وسؤاله واستكشافه عنه هو أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه، وأجل غاياته، فهذا هو الكمال الذي لا كمال للعبد بدونه؛ ولأجله خُلِقَ الخلق.

وقد تعهد الله بحفظ القرآن الكريم بقوله: چ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ چ، ومما يسره الله لحفظ هذا الدين اهتمام العلماء له بالتدريس والدراسة، والتبيين والتوضيح، وهذا ما يتضح لنا من خلال غزارة التراث الإسلامي وتناوله لشتى أنواع العلوم

والمعارف مما يدفع الباحث للاهتمام به والتنقيب على جواهره، ومن هنا تظهر أهمية البحث.

مشكلة البحث:

أن قضية التوحيد كانت الهدف الأساسي للعلماء، إلّا أن الخلافات بدأت تستعر بين المتكلمين في مسائل مختلفة بينهم، الأمر الذي أدى إلى فرقتهم، حتى أسرفت طائفة منهم فكفروا عوام الناس، وزعموا أن من لا يعرف العقائد الشرعية بأدلتهم التي حرروها فهو كافر، فضيقوا رحمة الله الواسعة، وجعلوا الجنة مختصة بشرذمة قليلة من المتكلمين، فالحذر من الاشتغال بكلامهم، والاكتراث بمقالاتهم، فإنها سريعة التهافت وكثيرة التناقض، وما من كلام تسمعه لفرقة منهم إلا وتجد لخصومهم عليه كلاماً يوازنه أو يقاربه، كل بكل مقابل، وبعض ببعض معارض، وحسبك من قبيح ما يلزم من طريقتهم أنا إذا جرينا على ما قالوه، وألزمنا الناس بما ذكروه، لزم من ذلك تكفير العوام جميعا، لأنهم لا يعرفون إلا الاتباع المجرد، ولو عرض عليهم هذا الطريق ما فهمه أكثرهم، فضلا عن أن يصرفهم صاحب نظر، إنما غاية توحيدهم ما وجدوا عليه أئمتهم من عقائد الدين والعض عليها بالنواجذ، والمواظبة على وظائف العبادات وملازمة الأذكار بقلوب سليمة طاهرة من الشبه والشكوك، فتراهم لا يحيدون عما اعتقدوه ولو قُطِّعوا إربا إربا، فهنيئا لهم هذا اليقين وطوبى لهم هذه السلامة، فإذا كفر هؤلاء وهم السواد الأعظم وجمهور الأمة، فما هذا إلا طي بساط الإسلام وهدم منار الدين، مع أن التوحيد من شأنه أن يجمع ولا يفرق.

وهذا الاختلاف بين علماء المسلمين في مسائل كثيرة يمكن أن ننظر إليه على أنه دليل على ثراء الفكر الإسلامي وخصوبته، وعلى أنه ليس فيه سلطة كهنوتية تسيطر على عقول الناس، وهم يدركون أن الإسلام دين البشرية جميعا مصلح لكل زمان ومكان، ولا يتعارض مطلقا مع العقل السليم، وما اختلاف العلماء في هذه المسألة أو تلك إلا لأنهم احتكموا للعقل وحده، والعقول لا يطمح أن يوزن بها إلا ما هو في حدود طورها.

ومن هؤلاء العلماء الذين عمّ النفع بتأليفهم، وشاع في الناس كثرة اهتمامهم بهذا العلم والحرص عليه، وتعليم الناس إياه هو: **الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني**، فقد أودع في كتبه دقائق علم التوحيد ودلائله ما لا تجده بهذا الأسلوب الجميل، والتحقيق البديع المتميز في كتب غيره، فقد أحاط بأطراف مسائل هذا العلم الشريف، وبذل وسعه في تقريب مباحثه لطلاب العلم، وكتبه كما يقول العلماء: فاتحة خير لطلاب هذا العلم الشريف.

ولأهمية شأن الإمام السنوسي بما حرره من علم التوحيد، فإنك ترى المتأخرين من الذين جاءوا بعده يعتمد معظمهم على كتبه، حيث اشتغلوا بها شرحا وتدريسا، وأكثروا في التعليق عليها لنشر فوائدها، وللإمام السنوسي كتب ومؤلفات عديدة في

هـذا العلـم، مثـل: كتـاب أم البـراهين، وعقيـدة أهـل التوحيـد الكبـرى، والوسـطى، والصغرى، وصغرى الصغرى، وشرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى المسماة: بعمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد وشرح المقدمات، وغيرها من الكتب كثير.

وبعد البحث والمشاورة لأهل العلم والفضل تم اختيار كتاب: شرح المقدمات، وكان نصيبي منه من بداية **المقدمة الخامسة إلى نهاية المخطوط**.

سبب اختيار الموضوع:

وقد وقع اختياري على هذا الكتاب لما له من أهمية كبيرة تظهر في الآتي:

أولا: مكانة صاحب الكتاب :

فالشيخ السنوسي دقيق الملاحظة كما نقل عنه العلماء، وكتبه نافعة ومجربة، ففي كل منها خير وفائدة لما فيها من دقائق وحقائق، كما كان ـ رحمه الله ـ من أجل المصنفين وأنصحهم للأمة المحمدية، ومتبحرا في العلوم الشرعية والعقلية المعتبرة في عصره، ويقال عنه إنه كان في كل علم يتحدث فيه وكأنه لا يحسن غيره لكثرة علمه، لا سيما علم التوحيد فقد حل أقفال المشكلات، وما يعرض من الشبه والدواهي والمعضلات، وقد وصُف بأنه حاد الذكاء ونابغ العقل، حتى أن بعض مشايخه كان يسأله وهو صغير عن بعض المسائل فيجيب بالصواب، ولم يقف الإمام السنوسي عند علم التوحيد فقط بل شارك الفقهاء في العلوم الفقهية، فاجتهد وكان من خيرة الفقهاء في عصره، ومؤلف وعالم بهذه الأوصاف لا شك أن ما يكتبه هو في غاية الأهمية.

ثانيا: مكانة الكتاب العلمية.

استنادا لما عرف عن الإمام السنوسي من اهتمامه بعلم أصول الدين، إذ أنه ليس ثمة علم من العلوم يورث المعرفة بالله - تعالى - والخشية منه ومراقبته في السر والعلن إلا علم التوحيد، واستنادا لما عرف عنه أيضا أنه شرع في إنشاء مصنفاته باكرا، مما كان مبشرا بسيل كثير من المؤلفات وقد حدث بالفعل، فإن الإمام السنوسي قد خص علم التوحيد بالحظ الأوفر من كتاباته، وبين فيها ما يجب اعتقاده على مذهب أهل السنة بأسهل العبارات وأعذبها، وحل لهم أعقد الشبهات وأوسعها، ولكتابه شرح المقدمات حظ وافر من كتبه في علم التوحيد فقد أوضح فيه الأحكام الشرعية ومذاهب الفرق في أفعال العباد كما فصل أنواع الشرك وتكلم في المقدمة الرابعة عن أصول الكفر والبدع كما تكلم عن أقسام الموجودات ثم عن الممكنات ثم أفرد مقدمة في الصفات الأزلية فصل فيها صفة الكلام وأقسامه وما يتعلق به ثم ختم الكتاب بالكلام عن الأمانة في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام.

ولا شك أن اشتمال الكتاب على مثل هذه المسائل يعطيه أهمية كبيرة، يتحصل من خلالها طالب العلم والقارئ الكريم على الإلمام بجوانب علم التوحيد وأصوله كاملة.

هذا من جانب، كما دعتني إليه بعض الأسباب الأخرى التي تعارف عليها البحّاث ومنها:

1- المساهمة في إحياء التراث الإسلامي، بتحقيق جزء من هذا الكتاب القيم.

2- أن هذا الكتاب يتضمن دراسة العقيدة دراسة وافية، بمنهجية جيدة، فبتحقيقه يستفيد الباحث وغيره من هذه المنهجية.

3- إظهار شخصية مغمورة من علماء المغرب الإسلامي لم يعطها الباحثون حقها.

4- محاولة الاستفادة من هذه المرحلة بتحقيق أصول التراث الإسلامي، خاصة وأن هذا التراث يعتني بقضايا العقيدة الإسلامية.

5- هذا وأُحب أن أنبّه هنا إلى أنّه بالرغم من أن هذا المخطوط قد سبقني من تناوله بالتحقيق[1] إلاّ أنني بعد مشاورة أساتذتي ونصحهم لي رأيت أن المخطوط يستحق الكثير من الاهتمام والإقبال عليه بالتحقيق العلمي الذي يوضح كل مشكلاته ولدراسة كل مسائله وبيان وتوضيح أصولها وأدلتها التي اعتمد عليها الإمام السنوسي.

فأرجو من الله تعالى أن يوفقني في اجتهادي هذا، كما أدعوه سبحانه أن يغفر ما وقع مني من خطأ أو نسيان أو تقصير.

هذا واقتضت طبيعة البحث أن يقسم بعد هذه المقدمة إلى قسمين هما:

[1] مثل تحقيق الاستاذ نزار حمادي، بتقديم الاستاذ سعيد فودة، طبعة مكتبة المعارف 1430ه – 2009م.

أولا: القسم الدراسي وبه فصلان هما:

الفصل الأول: ترجمة المؤلف أبي عبد الله بن يوسف السنوسي الحسني (832 ـــ 895هـ)

وبه ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: سيرة حياته

وبه ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: الإمام السنوسي اسمه ولقبه ونسبه مولده ونشأته.

1- **المطلب الثاني:** حياته العلمية.

2- **المطلب الثالث:** دفاع الإمام السنوسي عن العقيدة.

المبحث الثاني: صفاته الخلقية وأهم آثاره.

وبه مطلبان هما:

1- **المطلب الأول:** صفاته الخلقية.

2- **المطلب الثاني:** وفاتـه.

المبحث الثالث: عصر السنوسي من الناحية السياسية والعلمية

وبه مطلبان هما:

المطلب الأول: الناحية السياسية.

المطلب الثاني: الناحية العلميـة.

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب ومنهج الإمام فيه:

وبه مبحثان هما:

المبحث الأول:التعريف بالكتاب.

وبه مطلبان هما:

المطلب الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المطلب الثاني: ضبـط عنـوان الكتــاب.

المبحث الثاني: خصائص الكتاب ومنهج الإمام فيه.

ثانيا: قسم التحقيق:

وسيكون العمل فيه حسب تقاسيم الكتاب وسأسلك فيه المنهج الآتي:

1- سـأنقل المخطـوط مـن الخـط القـديم إلـى الكتابـة العلميـة الحديثـة، مـع مراعـاة الفواصل وعلامات الترقيم.

2- مقابلة النسختين وإظهار الفروق بينهما.

3- تخريج الآيات القرآنية معتمدًا في ذلك على رواية حفص.

4- تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها، وعزوتها إلى أماكنها من الصحيحين، وكذلك الآثار.

5- توثيق ما أمكنني توثيقه من النقول والأقوال من مصادرها الأصلية، مع عرض المسائل التي تناولتها.
6- بيان الألفاظ الغريبة والمصلحات المذكورة أول مرة في المخطوط وشرحها.
7- التعريف بالأعلام الواردة في المخطوط.
8- التعريف بالفرق والمذاهب والأماكن والبلدان الواردة في المخطوط.
9- ختم البحث بخاتمة بها أهم النتائج والتوصيات.
10- إلحاق التحقيق بالفهارس اللازمة للبحث، والمعينة على مطالعته.

هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من قصور أو تقصير أو خطأ فمني ومن الشيطان أعاذنا الله من شره.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أولا: القسم الدراسي

وبه فصلان:
الفصل الأول: ترجمة المؤلف أبي عبد الله بن يوسف السنوسي الحسني (832 - 895هـ).
الفصل الثاني: التعريف بالكتاب ومنهج الإمام فيه.

الفصل الأول
ترجمة المؤلف أبي عبد الله بن يوسف السنوسي الحسني (832 ـــ 895هـ)

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: سيرة حياتـه.

المبحث الثاني: صفاتــه الخلقيـة وأهـم آثـــاره.

المبحث الثالث: عصر السنوسي من الناحية السياسية والعلمية.

المبحث الأول
سيرة حياته

وبه ثلاثة مطالب هي:

1- **المطلب الأول: الإمام السنوسي اسمه ولقبه ونسبه مولده ونشأته.**

2- **المطلب الثاني: حياته العلمية.**

3- **المطلب الثالث: دفاع الإمام السنوسي عن العقيدة.**

المطلب الأول: الإمام السنوسي

اسمه ـ لقبه ـ نسبه ـ مولده ـ ونشأته

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، عالم تلمسان وإمامها وبركتها، يلقب بالسنوسي، نسبة إلى سنوسة قبيلة من البربر بالمغرب[1]، وتعرف هذه المنطقة اليوم بأولاد السنوسى بالقرب من مستغانم.

وقد ذكر الإمام الزبيدي في تاج العروس فقال: (وما يستدرك عليه: سنوسة: قبيلة من البرابرة في المغرب، وإليهم نسب الولي الصالح أبوعبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي لأنه نزل عندهم وقيل: بل هو منهم، وأمه شريفة حسنية، كذا حققه سيدي محمد بن إبراهيم الملالي في المواهب القدوسية، ووجد بخطه على شرح الآجرومية له: السنوسي العيسي الشريف القرشي القصار، قلت: العيسي من بيت عيسى توفى سنة (895)[2].

ويلقب أيضا بالحسني نسبة للحسن بن علي بن أبي طالب من جهة أم أبيه، وهو تلمساني أيضا نسبة إلى تلمسان، المدينة التاريخية المعروفة.

وهناك خلاف في تحديد السنة التي ولد فيها الإمام السنوسي، وقد رجح بعض الباحثين أن يكون مولده بين سنة (838هـ) وسنة(839هـ)، وذلك بناء على ما ذكره تلميذه الملالي من أنه سأله قبل وفاته بعام أو عامين فأخبره أن سنه خمس وخمسون سنة، فإذا طرحنا ذلك من تاريخ وفاته الذي ذكره تلميذه أيضا وهو سنة (895هـ)، فيكون عمره بين (56) أو (57) عاما، ولهذا يكون قد ولد الإمام السنوسي بعد (830هـ) وهذا يوافق المصادر التي حددت تاريخ ولادته سنة (832هـ)[3].

---

(1) لب اللباب في تحرير الأنساب، المؤلف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الناشر: دار صادر بيروت، ص 1 /97.

(2) تاج العروس من جواهر القاموس المؤلف محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو العيض الملقب بمرتضى، الزبيدي، حققه مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج16، ص154.

(3) انظر مصادر ترجمة محمد بن يوسف السنوسي:

- المواهب القدسية في المناقب السنوسية للملالي، وهو مخطوط تحصلت على نسخة منه ، دار الكتاب الوطنية بتونس ضمن مجموعة تحت رقم(119)
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لمؤلفه أحمد بابا التنبكتي، إشراف عبد الحميد عبد الله الهرامة، الطبعة الأولى/ منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس:صـ 563- 572.
- البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تأليف الشيخ الإمام العلامة القدوة الفهامة، أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن مريم الشريف المليتي المديوني التلمساني رحمه الله وقف على طبعه واعتنى بمراجعة أصله حضرة الشيخ محمد بن أبي شنب المدرس بالمدرسة الثعالبية الدولية، ومدرسة الأدب العليا بالجزائر، طبع مطبعة الثعالبية لصاحبيها أحمد بن مراد التركي وأخيه، سنة (1326هـ - 1908م). ، صـ :237- 247.

.

- الأعلام، المؤلف :خير الدين الزركلي،الطبعة السادسة :دار العلم بيروت.1420هـ. جـ 154/7صـ.

=

نشأتــه:

نشأ السنوسي نشأة مباركة في رعاية والده له، حيث حفظ القرآن على يده، ثم تلقى عن علماء تلمسان؛ قال الملالي؛ يصف نشأته:" هكذا كان حال سيدي محمد السنوسي في صغره، فإنه كان كثير التغافل عن أمور الدنيا، ومع ذلك كان أبوه سيدي يوسف، لا يضربه بالكلية، لما تفرس فيه مخايل الولاية، وقد كان أيضا ممن يشار إليه بالصلاح في صغره لكثرة حيائه وكثرة صدقته على الفقراء والمساكين، وعظيم شفقته ورحمته، وغير ذلك من محاسنه التي جبل عليها في صغره، فقد قرأ القرآن بالسبع مرتين، على الشيخ الشريف أبي الحجاج يوسف بن أبي العباس الحسني، وأجازه فيه، كما قرأ الحساب والفرائض على الشيخ أبي الحسن علي بن محمد القلصادي، ت:(891هـ)، كما أخذ عن الشيخ الحسن بن مخلوف أبركان الراشدي ت:(857هـ)؛ وهو الذي دعا للسنوسي أن يجعله الله من المتقين، وكان يأخذ برأيه في المسائل العويصة؛ وكأنه تفرّس في هذا الشاب النجابة والمستقبل الزاهر، ولما اطلع على كتاب السنوسي الذي شرح فيه فرائض الحوفي؛ الموسوم: بالقرب المستوفي في شرح فرائض الحوفي، ولما يناهز العشرين من عمره، أمره الشيخ الحسن أبركان بعدما اطلع عليه وأُعجب به غاية الإعجاب، أمره بإخفائه حتى لا تصيبه العين، كما قرأ على الشيخ نصر الزواوي كثيرا من فن العربية ولازمه كثيرا؛ ثم قرأ كتاب الإرشاد للجويني في التوحيد مع أخيه لأمه علي التالوتي على الشيخ أبي القاسم الكنباشي، وأجازهما في جميع مروياته[1].

ولم يذكر الكشري عن خروجه من تلمسان إلا ما نقله الملالي عن ارتحاله إلى الجزائر ووهران؛ الأولى إلى الشيخ العارف بالله عبد الرحمن الثعالبي، والثانية لزيارة الشيخ سيدي إبراهيم التازي نزيل وهران. قال الملالي: "ولما قرأ عليه شيخنا (السنوسي) في الجزائر ارتحل منها، وجاء هو وأخوه سيدي التالوتي - رحمهما الله ورضي عنهما - إلى وهران بنية زيارة الشيخ سيدي إبراهيم التازي رحمه الله ورضي عنه وعن شيخنا". وقد قرأ صحيحي البخاري ومسلم و كثيرا من كتب الحديث، وفي التصوف أخذ عن الشيخ إبراهيم التازي، وألبسه الخرقة، وروى عنه المسلسلات بالضيافة والمصافحة والمشابكة والسبحة والأولية، وفي الفقه ختم المدونة الفقهية للإمام مالك - رضي الله عنه - مرتين على الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد الجلاب ت:(875هـ)[2]، وقرأ رسالة ابن أبي زيد القيرواني على أخيه لأمه

=

ـ معجم المؤلفين، المؤلف: عمر بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق، مكتبة المثنى - بيروت، ودار إحياء التراث العربي – بيروت، ج2، ص132.

(1) ينظر: نيل الابتهاج، ص571.

(2) ترجم له في فصل مشايخ السنوسي: نيل الابتهاج، ص571 وما بعدها.

أبي الحسن علي التالوتي، ويدل كذلك على سعة اطلاعه وتبحره كثرة المؤلفات التي تركها، وكثرة التلاميذ الذين أخذوا عنه، مما سيأتي ذكرهم في موضعه.

ولم يكتف الإمام السنوسي - رحمه الله - بالتأليف؛ بل مارس التعليم في المساجد والزوايا المنتشرة في تلمسان، قال الملالي: "سمعت الشيخ - رضي الله تعالي عنه - يقول؛ وهو آخر مجلس جلسه للقراءة؛ وكنت قرأت عليه كتاب التشوف في رجال التصوف للتادلي، وختمته عليه في ذلك اليوم....". ولما شبّ عن الطوق تصدر عن القراءة والتدريس فبرزت شخصيته العلمية؛ يحكي لنا الملالي عادته في يومه وليله؛ فيقول:" ومن عاداته أنه إذا صلى الصبح في مسجده وفرغ من ورده، أقرأ العلم إلى وقت الفطور المعتاد، ثم خرج ووقف مع الناس ساعة بباب داره، ثم دخل وصلى الضحى قدر قراءة عشرة أحزاب، ثم اشتغل بالمطالعة في وقت طول النهار، ولربما زالت الشمس وهو في الضحى، وخرج بعد الزوال للخلوات، فلا يرجع إلاّ للغروب، أو بقي في بيته، فيتوضأ ويصلي أربع ركعات ثم يخرج لمسجده، ويصلي العصر، ويقرأ أو يخرج لداره، واشتغل بالورد إلى الغروب، ثم خرج لصلاة المغرب، وتنفل بست ركعات، ويبقى هناك حتى يصلي العشاء، ويقرأ ما تيسر، ويرجع لداره وينام ساعة، ثم يشتغل بالنظر أو النسخ ساعة، ويتوضأ ويصلي باقيا فيها أو في ذكر إلى طلوع الفجر، وهكذا هو أكثر حاله[1].

(1) تعريف الخلف برجال السلف، المؤلف: أبو القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي ابن سيدي إبراهيم الغول، طُبع 1906م، ص165.

المطلب الثاني: حياته العلمية

أولا: شيـــوخــه:

1. والده الشيخ الإمام الصالح المبارك الزاهد العابد الأستاذ المحقق المقرئ الخاشع أبو يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، وهو أول شيوخه، حفظ على يديه القرآن في صغره، وتهيأ بتوجيهه للترقي في معارج العلوم الشرعية والعقلية[1].

2. الشيخ الولي الصالح الفقيه أبو الحسن علي بن محمد التالوتي الأنصاري التلمساني أخوه لأمه (ت: 895هـ) قرأ عليه في صغره رسالة ابن أبي زيد القيرواني في الفقه المالكي[2].

3. الشيخ العلامة المتفنن أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبادي الشهير بابن العباس (ت: 871هـ) قرأ عليه شيئا من علم الأصول، وقرأ عليه من كتب المنطق" الجمل" للخونجي من أوله إلى آخره في مدة يسيرة نحو ثلاثة أيام، وسبب ذلك أنه يقرأ ويفسر ما يقرؤه، فيورد له الإمام السنوسي أسئلة ويسوق أجوبة لم توجد في الكتب، فيتعجب منه الشيخ ابن العباس ومن حسن جوابه، فلما رأى ذلك منه قال: لا تقرأ عليَّ، أنت الذي يُقرأ عليك، وهذا سبب قلة مدة قراءته عليه[3]

4. الشيخ العلامة الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي الشريف ابن الجلاب (ت: 875هـ) أخذ عنه الفقه، وقيل: إنه ختم عليه المدونة مرتين، وكان يقول عنه: هو حافظ لمسائل الفقه[4]

5. الشيخ الولي الحسن بن مخلوف بن مسعود المزيلي الراشدي الشهير بأبركان (ت: 857هـ). لازمه الإمام السنوسي في صغره وانتفع به، وكان الشيخ يحبه ويدعو له بأن يجعله الله من الأئمة المتقين، وقد حقق الله دعاء الشيخ وفراسته[5].

6. الشيخ العلامة الفقيه محمد بن قاسم بن تُونَرَت الصنهاجي التلمساني، قرأ عليه الإمام السنوسي في صغره جملة من علوم الحساب والفرائض، وقال عنه: كان سيدي محمد بن تُونَرَت - رحمه الله - شيخا عالما بعلوم المعقول والمنقول والنجوم والحساب والفرائض والأوفاق والخط والهندسة وفي كل علم[6].

7. الشيخ الإمام حجة الإسلام العالم العامل الزاهد العابد أبو زيد عبد الرحمن الثعالبي صاحب تفسير "الجواهر الحسان" رحل إليه إلى الجزائر، وأخذ عنه بها علم الرواية، قرأ عليه صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من كتب الحديث وأجازه[7].

---

(1) المواهب القدسية (مخطوط)
(2) ينظر: البستان، ص231.
(3) البستان، ص223، تعريف الخلف،180/1 .
(4) نيل الابتهاج، ص552، البستان، ص236.
(5) البستان، ص139 وما بعدها، تعريف الخلف، ج 2 ص276.
(6) تعريف الخلف، ج1 ص180.
(7) تعريف الخلف، ص64/63.

8. الشيخ الولي الإمام العالم العلامة الورع الزاهد إبراهيم بن محمد بن علي اللنتي التازي، لقيه عند رجوعه من الجزائر بعد تلقيه العلوم عن الشيخ الثعالبي، تحديدا في مدينة وهران حيث مكث عنده مدة خمسة وعشرين يوما، فأخذ فيها الخرقة والذكر والمصافحة والسبحة والحديث المسلسل بالأولية وألبسه الخرقة وروى عنه الشفا[1].

9. الشيخ الإمام العلامة فرضي عصره أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن علي القرشي الشهير بالقلصادي (ت: 891هـ) قرأ عليه جملة من الحساب والفرائض وأجازه بجميع مروياته[2].

10. الشيخ العلامة المحقق الصالح نصر الزواوي التلمساني. من أكابر تلاميذ الإمام محمد بن مرزوق. أخذ عنه في علوم العربية ولازمه كثيرا.

11. الشيخ العلامة الفقيه أبو الحجاج يوسف بن أحمد بن محمد الشريف الحسني، قرأ عليه القرآن الكريم بالقراءات السبعة المشهورة من أم القرآن إلى آخره ختمتين، وأجازه فيها وفي جميع مروياته[3].

12. الشيخ الصالح أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحباك (ت: 868هـ) قرأ عليه كثيرا من علم الأسطرلاب، وقد ذكره الشيخ في شرح الأرجوزة التي ألفها شيخه المذكور والمسماة بـ"بغية الطلاب في علم الأسطرلاب" وصرح فيه بأنه شيخه[4].

13. الشيخ الإمام العالم الورع أبو القاسم الكنابشي البجائي، قرأ عليه كتاب "الإرشاد" لأبي المعالي الجويني في أصول الدين، وأجازه بجميع مروياته[5].

الشيخ الفقيه العلامة أبو العباس أحمد بن عبد الله الجزائري الزواوي (ت: 884هـ)، أخذ عنه في رحلته إلى الجزائر، ومن مؤلفاته قصيدة في علم العقائد سماها: كفاية المريد في علم التوحيد، وهي التي أرسل بها للإمام السنوسي فيما بعد طالبا منه شرحها، فأجابه وسمى شرحه: "المنهج السديد في شرح كفاية المريد في علم التوحيد.[6]

ثانيا: تلاميذه:

بتتبع الكثير من المصادر حاولت استيفاء أهم المعلومات حول تلاميذ الإمام السنوسي قدر الإمكان إلا ما تعذر عليَّ من ذلك، وقد استطعت إيجاد جملة منهم وهم:

1- الإمام ابن صعد: وهو محمد بن أحمد بن أبي الفضل بن سعيد بن صعد، التلمساني، الفقيه العالم، المتوفى سنة 901هـ بمصر أخذ عن محمد بن العباسي

(1) البستان، ص58، تعريف الخلف 7/2، نيل الابتهاج، ص61.
(2) البستان، ص141، الأعلام، ج 5/ص163، نيل الابتهاج 339
(3) نيل الابتهاج، ص115 البستان 295.
(4) نيل الابتهاج، ص564، تعريف الخلف،180/1.
(5) المواهب القدسية (مخطوط)، البستان 236/152. تعريف الخلف برجال السلف، ج 2 ص23.
(6) المواهب القدسية (مخطوط).

والتنسي والسنوسي، وغيرهم، وله عدة مؤلفات منها (النجم الثاقب فيما لأولياء الله من المناقب)، (وروضة النسرين في مناقب الأربعة المتأخرين)[1].

2- بلقاسم بن محمد، الزواوي، المدرس العالمي المتوفى سنة 922هـ، من أكابر أصحاب الإمام السنوسي وقدمائهم، أخذ عنه محمد بن عمر الملالي[2] وأبو البركات بن أبي يحيى بن أبي البركات التلمساني.

3- ابن أبي مدين: وهو أبوعبد الله محمد بن أبي مدين، ذكره ابن مريم في جملة تلاميذ الإمام السنوسي، قال أبوعبد الله بن العباس: (تفقهت عليه بالدراية في مقدمة الشيخ السنوسي وفي عقيدته الكبرى والصغرى ومختصره المنطقي)، وسمعت عليه درسا من البخاري رواية، توفي في جماد الأخر 915ه[3].

4- يحيى بن محمد أبو السادات، المديوني، التلمساني الفقيه الورع أخد عن الإمام السنوسي، وقرأ عليه الفقه والأصول والبيان والمنطق، وصَاحَبَه سنين عديدة حتى توفي شيخه[4].

5- ابن الحاج البيدري: وهو أحمد بن محمد بن محمد بن عثمان بن يعقوب الورنيدي، المعروف بابن الحاج، كان ماهرا في علم الحساب والأصول والمنطق وغيرها، وكان شاعرا معاصرًا للإمام محمد بن غازي، أخد العلم عن ابن زكري والتنسي والسنوسي، وله نظم على عقيدة الإمام السنوسي الصغرى، وتوفي سنة 930هـ.

6- الإمام أبوعبد الله محمد بن محمد بن العباس، التلمساني (الشيخ العالم النحوي الفقيه ابن الإمام العلامة المحقق ابن العباس، أخد عن علماء تلمسان، ولازم السنوسي والكفيف ابن مرزوق والتنسي وابن زكري وابن مرزوق وأبا مدين وغيرهم، ورحل إلى فاس فأخذ عن ابن غازي، وله شرح في مسائل المشكلات أجاب عنها[5].

7- الفقيه العالم محمد القلعي، وهو من أكابر تلاميذ السنوسي، كان مواظبا على تحصيل السنة، سيفا على أهل البدع والأهواء الزائغة[6].

8- الشيخ الفاضل الملالي: محمد بن إبراهيم بن عمر بن علي، أبو عبد الله الملالي، فاضل نسبته إلى ملالة وهي قرية من قرى مدينة بجاية، وقد نسبه إليها الإمام الزبيدي فقال: (ملالة كجبانة: قرب بجاية على ساحل البحر، ومنها العلامة محمد بن

(1) وهم: الهواري، وإبراهيم التازى، والحسن أبركان، وأحمد بن الحسن الغماري. انظر: البستان ص152، تعريف الخلف 151/1.
(2) نيل الابتهاج ص150، البستان، ص71، 243.
(3) البستان ص259، تعريف الخلف، 162/1، 42/2.
(4) البستان، ص305 - 306.
(5) البستان، ص209.
(6) البستان، ص271. تعريف الخلف 163/1.

عمر بن إبراهيم بن عمر بن علي الملالي، ممن أخذ على الشيخ، كان الملالي من تلاميذ محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، وصنف في سيرته وأحواله ومناقبه كتابا كبيرا سماه المواهب القدسية في المناقب السنوسية وهو المعتمد عليه في الترجمة لدى معظم المؤلفين، وشرح عقيدته الصغرى)[1].

9- ابن حره: وهو أحمد بن محمد بن محمد المديوني الوهراني المعروف بابن حره وهو أيضا معروف بابن جيده، أخذ عن فقهاء وهران وتلمسان، وسمع الإمام من السنوسي مقدمته الصغرى في العقائد عند قدومه إلى وهران وكان من أهل الفضل والدين والعلم المتين وقد توفي سنة 951هـ[2].

10- ابن المرزوق، أحمد بن محمد بن محمد، ولد الإمام ابن مرزوق الكفيف العجنيسي، وحفيد الإمام ابن مرزوق المشهور بالحفيد ولذلك ينادى بحفيد الحفيد، كان ورعا صالحا، من أهل تلمسان، أخذ عن والده الكفيف، وهي أسرة عريقة في العلم توارثت العلم وتدارسته، وأخذ عن السنوسي، والتنسي، وابن زكري، وغيرهم[3].

11- الإمام المحدث الشريف الرحالة، الناظم الناثر إبراهيم بن أحمد الفجيجي، أخذ عن الأستاذ الصغير بمدينة فاس عن ابن غازي والونشريسي، والتقى بعلماء تلمسان كالإمام السنوسي وابن مرزوق والعقباني والتنسي، ثم رحل إلى مصر، فأخذ عن السيوطي والبساطي وابن النجار، وأخذ بالمدينة عن السخاوي والأشموني[4].

12- محمد بن يحيى الشريف الأغريسي، من أولاد يعقوب بن محمد المغراوي من أبناء سليمان، تفقه على الإمام السنوسي وغيره من علماء تلمسان[5].

13- محمد بن موسى تلميذ السنوسي وذكر في البيان باسم محمد ابن عيسى[6].

14- الإمام الشيخ زروق: وهو أحمد بن أحمد بن محمد، البرنسي، الفاسي، الشهير بزروق، العالم المحدث الصوفي ذو التصانيف العديدة والمناقب الحميدة من شيوخه الإمام السنوسي وهذا ما ذكره هو بنفسه وتوفي سنة 899هـ[7].

---

(1) تاج العروس 23/1 - 75.
(2) جذوة الاقتباس في من حلّ من الأعلام مدينة فاس، المؤلف: أحمد بن القاضي المكنسي، دار المنصور للطباعة والوراقة - الرباط، طُبع 1973م، ص158، نيل الابتهاج، ص140، البستان، ص52.
(3) نيل الابتهاج، ص 136، البستان ص52، تعريف الخلف، 1/ 149.
(4) انظر: تعريف الخلف،8/2.
(5) تعريف الخلف، 2/ص555 - 556 .
(6) جذوة الاقتباس، ص158، وفي البستان، ص53: محمد بن عيسى.
(7) نيل الابتهاج، ص 131، البستاني، ص47، جذوة الاقتباس، 129.

ثالثا: مؤلفاته:

1- المقدمات في التوحيد: وهي مكونة من ثمان مقدمات وقد شرحها الشيخ في كتابه المسمى شرح المقدمات وهي التي أنا بصدد دراستها وقد اشتملت على ثمان مقدمات في أصول الفقه وأصول الدين وقد ذكر الشيخ اسم هذا الكتاب في بداية شرحه يقول: (فهذه الكلمات قصدت بها شرح ما وضعته من المقدمات على سبيل الاختصار).

وللمقدمات شرح آخر للشيخ الإمام أبو إسحاق إبراهيم الأندلسي وسماه المواهب الربانية في شرح المقدمات السنوسية.

2- العقيدة الصغرى وهي المسماة بأم البراهين أو السنوسية الصغرى ويقال لها أيضا تهذيب شرح السنوسي وهو مختصر مفيد محتو على جميع عقائد التوحيد، وهي من أجلّ العقائد لا تعادلها عقيدة، كما أشار هو في شرحه عليها حيث قال: لا نظير لها فيما علمت، تكفي من اقتصر عليها عن سائر العقائد وقد شرحها الشيخ في مؤلفه المعروف شرح الصغرى أو شرح أم البراهين[1].

3- صغرى الصغرى: وهو اختصار للعقيدة الصغرى، وشرحها، وذكر الملالي أنه وضعها تسهيلا للحفظ.

4- عقيدة أهل التوحيد والتسديد المُخرجة من ظلمات الجهل ورقبة التقليد، المرغمة أنف كل مبتدع عنيد، وهو متن معروف يسمى العقيدة الكبرى، وبكبرى السنوسي، وقد شرحها الشيخ وسماها عمدة أهل التوفيق والتسديد في عقيدة أهل التوحيد وقد طُبع هذا المؤلف على نفقة علي الشاذلي 1316هـ، وغيرها من الطبعات.

5- الحقائق في مصطلحات علماء الكلام وقد تعرض فيه لمعظم المصطلحات المستخدمة في علم الكلام وقد طبعه واعتنى به أبو عبد الرحمن المالكي المازوري.

6- كتاب شرح التسبيح دبر الصلوات: وقد تناول فيه شرح للحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه في فضل التسبيح (من سبّح الله في دبر كل صلاة .....)[2] حيث تكلم على معنى التسبيح وحكمته، وأسباب ترتيله.

7- العقيدة الوسطى وشرحها وهي اختصار للعقيدة الكبرى.

8- كتاب شرح الأسماء الحسنى: وهو في عشرين ورقة حيث يفسر الاسم، ويذكر حظ العبد منه.

9- واسطة السلوك[3] وهو شرح نظم في العقائد للحوضي وهو محمد بن عبد الرحمن الحوضي الفقيه التلمساني عالم الأصول له نظم في العقائد، شرحها الإمام السنوسي[4].

---

(1) أم البراهين: سعيد فودة، ص22.
(2) رواه مسلم في باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم 939، الجزء الثالث، ص 262.
(3) ينظر المواهب القدسية
(4) ينظر البيان ص252.

10- نظم العقيدة السادسة وهي عقيدة لا يعلمها الكثير من الناس وقد وضعت للنسوان والصبيان وقد شرحها صاحبه عبد الرحمن الجامص[1].

11- نظم الدهرية: وهي قصيدة له في العقائد أيضا ردّ فيها على مذهب الدهرية والزنادقة والملاحدة وكان يستدل بها في المناظرات عند خصومه[2].

12- المنهج السديد في شرح كفاية المريد وهو شرح لمنظومة الزواوي الجزائرية في العقائد الإيمانية للإمام الشيخ ابن العباسي أحمد بن عبد الله الجزائري المتوفى سنة 884هـ وتُعرف أيضا بالمنظومة اللامية[3].

13- توحيد أهل العرفان ومعرفة الله ورسوله بالدليل والبرهان[4].

وقد ذكر الملالي أن للإمام السنوسي مؤلفات في تفسير القرآن الكريم وعلم الحديث، حيث ذكر بأنه فسر القرآن كله في مسجده، قال الحنفاري في كتابه تعريف الخلف برجال السلف؛ "لما وصل في تفسير سورة الإخلاص وعزم على قراءتها يوما والمعوذتين يوما سمع به الوزير وأراد حضور الختم..... [5]".

14- شرح الشاطبية الكبرى[6].

15- مختصر حاشية التفتازاني على الكشاف[7].

16- مختصر في القراءات السبع[8]

17- مكمل إكمال الإكمال: ولقد تحصلت على نسخة منه طُبعت بدار الكتب العلمية بيروت لبنان وهو من عدة أجزاء.

18- شرح صحيح البخاري، وصل فيه إلى باب: من استبرأ لدينه، قال الكتاني: (وله شرح عجيب على البخاري لم يكمله)[9].

شرح مشكلات البخاري[10]: والمراد بذلك الأحاديث التي رواها البخاري في صحيحه، مما يوهم التشبيه، مثل حديث القدم والنزول وغير ذلك، وقد نحا السنوسي في شرحها منحى الأشاعرة في تأويلها[11].

---

(1) الخلف برجال السلف، الجزء 2 ص516.

(2) المواهب القدسية "مخطوط".

(3) المنهج السديد في شرح كفاية المريد ابن عبد الله محمد بن يوسف السنوسي شرح المنظومة الجزائرية لأحمد بن عبد الله الزواوي، تحقيق الأستاذ: مصطفي المرزوق، دار الهدى - الجزائر

(4) هدية العارفين 28 ص61.

(5) ينظر: تعريف الخلف برجال السلف، ص120- 180.

(6) نيل الابتهاج 572، المواهب القدسية "مخطوط".

(7) المواهب القدسية "مخطوط".

(8) نيل الابتهاج 572، المواهب القدسية "مخطوط".

(9) المواهب القدسية "مخطوط"، نيل الابتهاج، ص572.

(10) المواهب القدسية "مخطوط"، نيل الابتهاج، ص571.

(11) المواهب القدسية "مخطوط".

إضافة إلى كونه إماما في العقيدة وغير ذلك، كان الإمام السنوسي عالما في التفسير، وله في ذلك مؤلفات ذكرناها سابقا، وفي شرحه على صحيح مسلم كان يتعرض لتفسير الآيات التي وردت في صحيح المسلم، أو الآيات التي يوردها هو يفسر بها معاني الأحاديث الشريفة، ورغم أن هذه المواضيع كانت قليلة في الجزء الأول، إلّا أنها تدل على تمكنه من علم التفسير، إضافة إلى بعض مباحث علوم القرآن بصفة عامة[1].

1- ففي قوله تعالى: {چ ھ ھ چ، الآيات، قال السنوسي: (ومعنى قم: أي من اضطجاعك مدثرا، أو من نومك، وبادر بإنذار قومك، أو الناس، أو الثقلين أجمعين؛ لأنه بُعث للجميع، وهو أولى، ولهذا لم يعلق بمفعول فيعم، وإلاّ لزم التحكم، أو ينزل منزلة اللازم، أي: أوجد الإنذار وحذر من كذَّبكَ أن ينزل عليهم من عذاب الله ووقائعه مثل ما نزل بمن كذّب الرسل من قبلك، ودلّ على المبادرة الفاء العاطفة على (قم).

وبهذه الطريقة استمر الإمام السنوسي في تفسير هذه السورة، حتى قال أخيرا: (وهنالك من اللطائف والدقائق ما يحل بيانه التفسير، وكانت هذه ثانية عن اقرأ في النزول؛ لأن الإنذار لا يكون إلا مع العلم، ولا علم إلا بعد القراءة والتعليم، واكتف بهذه الإشارة لما وراءها، والنداء بـ(يا) التي للبعيد؛ لتعظيم منزلته وما يراد به، والمدثر للملاطفة كما تقدم)[2].

تعرض الإمام السنوسي لذكر بعض مباحث علوم القرآن، بمناسبة شرحه لبعض الأحاديث.

1- فمن ذلك أنه تحدّث بمناسبة الكلام على بدء الوحي عن أول ما نزل من القرآن، فقال: (وقد اختلف في أول ما نزل من القرآن فقيل: چ چ چچ العلق:1"؛ لظاهر هذا الحديث، وهو قول عائشة رضي الله عنها وجماعة من المفسرين، وقيل: چ ھ ھ چ، وهو قول أبي سليمة بن عبد الرحمن؛ لحديث جابر بن عبد الله حسبما يأتي في التفسير إن شاء الله تعالى. وقيل: نزل أولا من: چ چ چ إلى: چ ک ک گ چ، كما في الحديث، ثم نزل:چ ھ ھ چ، وقد يجمع بين القولين بأن كلا أخبر بما اعتقد، أو بأن الأولوية[3] أمر إضافي، فهذا الحديث دل على أن أوله نزولا بالإطلاق:چ چ چ چ، وحديث جابر على أن أوله

(1) الإمام السنوسي وجهوده في فقه الحديث النبوي الشريف، المؤلف: عبدالعزيز الصغير دخان، ط1، ت. ط:1431ه، دار كردادة- الجزائر، ص185.

(2) مكمل إكمال الإكمال، تأليف أبي عبدالله محمد بن يوسف السنوسي، دار الكتب العلمية – بيروت، ج1/ 302 – 303.

(3) هكذا في أصل الكتاب، ولعل الصواب: الأولية، والله أعلم

نزولا بعدها - وبعد فترة الوحي - المزمل والمدثر، وهو ظاهر من سياق هذا الحديث.

وقيل أول ما نزل من الأمر بإنشاء القراءة: اقرأ، ومن الأمر بإنشاء الإنذار: المدثر.

وقيل: أول ما نزل فاتحة الكتاب، وعزاه ابن عطية لأبي ميسرة عمرو بن شرحبيل، والزمخشري لأكثر المفسرين، قال: ثم سورة القلم، وقال القرطبي عن علي τ: أول ما نزل: چ ﯿ ﯾ ﯿ ﯾ ﯿ چ[الأنعام: 151]، قالوا: والصحيح الأول، وحديث جابر ليس بنص في الأولية كما سبق، وعن أبي موسى: أول ما نزل: اقرأ، ثم ن والقلم، ثم المدثر، ثم والضحى)[1].

2- استدلاله على صحة القول بأن قوله تعالى: چ ﭽ چ الآية، أول ما نزل، ثم نزلت سورة المدثر، واعتذاره لمن قال خلاف ذلك.

قال السنوسي: (وفي قوله: فإذا الملك الذي جاءني بحراء دليل صحة القول بأن: چ ﭽ چ أول ما نزل، ثم المدثر، ولما لم يذكر هاتين الجملتين في التفسير من حديث ابن شهاب؛ بل اقتصر على حديثه عن جابر قال من قال بحسب ما هناك أن المدثر أول ما نزل)[2].

3- أن من الآيات القرآنية ما يعرف كونها مكية من سياق رواية الحديث، وكذلك سبب نزولها.

ففي قوله: (فأنزل الله تعالى: چ ﮪ ﮫ چ). قال السنوسي: (ودلّ هذا الحديث على أن السورة مكية، وأن هذا سبب نزولها)[3].

لقد تأثر الإمام السنوسي بالتربية الصوفية، التي نشأ عليها مند صغره، وأخذه عن مشاهير العلماء في عصره، فأثر هذه التربية يظهر واضحا في حياة الإمام السنوسي من خلال مؤلفاته العديدة، سواء كانت في العقيدة وغيرها:

ومن هذه المؤلفات على سبيل المثال: لا الحصر المنهج السديد في شرح كفاية المريد، فقد دعا في هذا الكتاب إلى العودة إلى الله تعالى والتحرر من رق أغلال الدنيا والاعتماد على البراهين العقلية والنقلية الصحيحة وعدم اتباع أهواء النفس، والتمسك بما عليه السلف الصالح، فاستشهد في ذلك بما تضمنته كتب المتصوفين كالغزالي وخاصة (من منهاج العابدين ومن المدخل لابن الحاج ورسالته القشيري والحكم لابن عطاء الله السكندري كما اعتمد أيضا على أقوال رجال التصوف كالجنيد وإبراهيم ابن أدهم ..... وغيرهم.

وكما نجده مدافعا في بعض المواضع على الصوفية ورادا على ما يصدر من الصوفية من أفعال وأقوال نجده في كتابه (مكمل أكمال الإكمال) موضحًا للإمام ابن

(1) مكمل إكمال الإكمال، 277/1.
(2) المصدر السابق، 301/1.
(3) مكمل إكمال الإكمال، 302/1.

مرزوق الحفيد في بعض ما أخذه على الصوفية: فقد استدل الإمام ابن مرزوق الجد بتزود النبي - ρ- لخلوته في غار حراء على ضعف قول الصوفية إن من أخلص لله عز وجل أنزل عليه طعاما، والنبي - ρ - أولى بهذه المنزلة، ومع ذلك لم يقع له ذلك.

قال ابن مرزوق: (فإن قيل إنما فعل ذلك لكونه مشرعا رفقا بأمته، قيل: أجل، وإذا كان التشريع يُلْزِمُنا الإقتداء به فلنحمل الزاد كما حمل، وأين دليل تركه وهو سنته وسنة المرسلين قبله: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ چ [الكهف: 62]، مع أن ذلك السفر كان لطلب العلم، وهو من أجل الطاعات، ومثله في القرآن كثيرا جدا).

وقد تصدى الإمام السنوسي لمناقشة ابن مرزوق[1]، فأوضح أن: (حمل الزاد ليس مقصودا لنفسه، وإنما القصد به حفظ البنية عند الحاجة إليه، فمن جرى له حال مع مولاه جل وعلا بإغنائه عن الطعام والشراب بما شاء، أو يسهل عليه وجوده عند الاحتياج إليه من غير إحواج إلى مشقة الحمل فإن حمل الزاد بالنسبة إلى هذا لا فائدة له، ومثل هذا وقع كرامة للأولياء، ونقل عنهم بالتواتر المعنوي، ولا ينكره إلا من لم يشم شيئا من أحوالهم، وذلك مثله زيادة في صدق النبي -ρ - وبرهان واضح على شرف شريعته، زادها الله شرفا وتعظيما؛ إذ لم ينل أحد من الأولياء ما نال من المراتب العلية إلا ببركة تعلقه بأذيال ملّته المرفعة - صلوات الله وسلامه عليه - أما الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - فلما كانوا في مقام القدوة لجميع الخلق ضعيفهم وقويهم وأقواهم وجاهلهم وعالمهم وأعلمهم ارتكبوا أسهل الظروف وأيسرها على الخلق بحيث يأنس ويأوي إليهم القوي والضعيف والوضيع من الناس والشريف وذلك معلوم من أحوالهم قطعا).

ثم قال السنوسي: (وما ذكره في الجواب من أن التشريع يلزمنا الإقتداء به إن أراد بلزوم الإقتداء وجوب الفعل علينا فظاهر المنع؛ لأن التشريع يكون للمباح كما يكون للواجب، واللازم فعله الثاني لا الأول، ولا شك أن حمل النبي - ρ- للزاد من قبيل تشريع المباح لا من تشريع الواجب، وإن أراد لزوم الإقتداء في الوجه الذي فعله عليه وهو الإباحة فمسلم، ولا يفيد مطلوبه، إذ لا ريب أن كلام الصوفية - رضي الله عنهم - مقرون بإباحة حمل الزاد، وإنما القوم مخبرون بما أنعم الله عليهم من شريف الأحوال، وما أوصلهم إليه حسن الإتباع للنبي - ρ - في الأقوال والأفعال). وقوله: وأين دليل تركه أي ترك حمل الزاد، نقول: كثير:

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن مرزوق العجيسي، المشهور بالجد والخطيب(711 - 781هـ). فقيه، أصولي، محدث، نحوي، مفسر ولد بتلمسان، ورحل إلى المشرق، وأقام بمصر، وعاد إلى تلمسان، فوُلِيَ أعمالاً علمية وسياسية، وتقدم عند ملوك المغرب، وسجنه بعضهم، ثم رحل إلى القاهرة، فاتصل بالسلطان الأشرف فولاه مناصب علمية استمر قائما بها إلى أن توفي، ينظر: هدية العارفين، 36/2، الأعلام للزركلي، 328/5، معجم المؤلفين، 16/9.

منها: الإجماع على أن حمل الزاد ليس مقصودا لنفسه فمن حصل له المقصود لم يطلب الوسيلة، ومنها: قوله تعالى: چ گ گ گ گ ں ں * ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ چ (الطلاق: 2،3)، وقوله تعالى:چ ہ ہ ھ ھ ھ ھ چ (الطلاق: 3)، وقوله تعالى:چ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ چ (المائدة: 66)، وقوله: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ * ڤ ڤ چ (الجن16، 17).

وقوله - ρ -: (لو توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا)[1]، على أن الأولياء رضي الله عنهم لضعفهم بالنسبة إلى مرتبة الصحابة فضلا عن مرتبة النبوة إذا منّ عليهم بحال شريف تاهوا في بحره، ولم يضبطوا أنفسهم في بعض الأوقات حتى يقوموا بما يطلب بظاهر الشرع معه، بل هم في ذلك كالسكارى والبله الذين لا يكلفون بما ذهلوا عنه، وأما الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، فهم وإن حصلت لهم مقامات وأحوال لم يطق أكابر الأولياء الدنو من أدناها ضابطون مع ذلك لأنفسهم وما يكون لأحوالهم؛ لعظيم رزانة عقولهم، ورسوخ معرفتهم، ونباهة شأنهم، فلم تغلبهم الأحوال مع قوة أمرها، ورفعة لمعان أنوارها أن تشغلهم عن الالتفات إلى ما هم بصدده من كمال النصيحة للخلق، وسوق جميعهم بألطف وجه إلى عبادة الله عز وجل)[2].

ولكن في مقابل هذا الدفاع عن الصوفية لم يتردد الإمام السنوسى في الشكوى من بعض أحوال من ينتسبون إلى التصوف من العلماء، فقد اشتكى من أن بعضهم - في زمانه- إن هم: (إلا قطاع طريق الله، إن خالطهم أحد لأخذ علم أو دين ضل، إن لم يأخذ الله بيده... وكيف لا يبكي الذي في زماننا هذا وغاية ما يتصف به أكابر العلماء الذين إليهم المرجع في أمر الدين وإقامته لو وفق الله وأشرف أحوالهم أن يصيروا من أكابر أعوان الظلمة على ظلمهم والمشاركين لهم في ذلك قولا وفعلا، من غير مبالاة في ذلك، كأنهم سلبوا حقيقة من دينهم وعلمهم، وأما من يظهر من أولياء زماننا فأكملهم من له حسن نية وقصد خير للمسلمين، لكن تجد شياطين الإنس والجن تحتوشه حتى يفسدوا عليه ذلك، ويردوه - إن لم يعصمه الله - إلى أقبح حال، ويغرونه بإظهار القبيح في قالب الحسن، حتى يشاركهم فيما هم عليه من فاسد الخِلال، فإنا لله وإنا إليه راجعون)[3].

وهكذا نرى أن موقف الإمام السنوسي من التصوف وأهله كان موقفا معتدلا فلم يبالغ في الدفاع عن الصوفية على كل أحوالهم بل وجه النقد إلى ما لا يتفق مع الشرع من هذه الأحوال وتلك التصرفات.

---

(1) حديث رواه الترمذي، كتاب الزهد، باب: التوكل على الله (رقم :2266)، وقال:(حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو تميم الجيشاني، اسمه عبد الله بن مالك).

(2) مكمل إكمال الإكمال، 1/289-290.

(3) شامل إكمال الإكمال، ص289.

المطلب الثالث: دفاع الإمام السنوسي عن العقيدة:

يعتبر الإمام السنوسي من العلماء الذين تصدروا العلوم الشرعية والدفاع عنها في زمنه، فألف في ذلك الكثير, وتركزت مؤلفاته، التي تمحورت جلّها حول العلوم العقلية، كالمنطق والعقيدة والكلام والجدل، فكان يطمح من خلال ذلك، إلى تحقيق الرسالة التي تحمّلها، والمتملثة في النهوض مرّة أخرى بعلم الكلام الأشعري، ومحاربة التقليد والإهمال الحاصلين في علوم النظر، ولتحقيق ذلك كان عليه أن يخلق مناخا عقديا جديدا يتناسب وطبيعة هذه المرحلة، وقد أشار الإمام السنوسي إلى بعض المفاهيم الخاطئة التي لاحظ أنها هي سبب هذا الاعوجاج، وأشار في مؤلفاته إلى بعضها، كالجهل المنتشر بين الطبقة المثقفة، نتيجة إحجامها عن الدّراسة وترك النظر، الذي هو بالنسبة إليه من أوائل الواجبات المناطة بالمكلف، وقد أطال الحديث عن هذه المسألة في شروحه، وخاصّة في شرحه على عقيدته الكبرى، وشرحه لأم البراهين، واستدلّ على أهمية النظر بالأدلة النقلية والعقلية، ولاحظ أنّ الطبقة المثقفة أعرضت عنه، فقال: الفساد في عقائدهم، وإعراضهم عن النظر في أدلة التوحيد وإهمالهم للكثير من مراشدهم))[1].

وكذلك الدعوة إلى تجريد العقيدة من علم الكلام الممزوج بالفلسفة، وإرجاع الأمة إلى عقيدة السلف الصحيحة. وأشار إلى خطورة أخذ المبتدئ مبادئ دينه من الكتب التي حشيت بكلام الفلاسفة، وأولع مؤلفوها بنقل هوسهم وما هو كفر صراح ، وذكر منها كُتب الإمام فخر الدين الرازي في علم الكلام، وكتاب طوالع البيضاوي ومن سلك حذوهما.[2]

التنبيه على تردي المستوى التعليمي بصفة عامة، نتيجة الجهل والأمية التي انتشرت عند أهل العلم بالدّرجة الأولى، فقال: ولهذا تجد الجهل بكثير من العقائد في كثير ممن يتعاطى العلم من أهل زماننا فكيف بالعامّة...وتجد أذهان أكثر أهل الزمان جامدة صعبة الانقياد للفهم، مائلة أبدا لما لا يعني، إن نصحت لم تقبل، وإن علمت لم تتعلم، وإن فهمت لم تفهم[3].

(1) راجع المصدر السابق.
(2) شرح أم البراهين للسنوسي ص 70.
(3) راجع : المنهج السديد في شرح كفاية المريد.

المبحث الثاني
صفاته الخلقية وأهم آثاره

وبه مطلبان هما:
المطلب الأول: صفاته الخلقية وأهم آثاره.
المطلب الثاني: وفاتـه.

المطلب الأول: صفاته الخلقية وأهم آثاره:

لقد اقتصرت في هذا المبحث على بعض من العلماء الذين شهدوا له بالعلم والورع، فقد حاز الإمام السنوسي - رحمه الله- ثناء كبيرا ولقي عند الناس قبولا عظيما؛ لما تجسد فيه من أخلاق العلماء العاملين، والأولياء الصالحين، قال أحمد بن داود الأندلسي:(العلم مع التنسى، والصلاح مع السنوسى، والرياسة مع ابن زكري)[1]، وقد حلّاه كثير من العلماء بأوصاف عديدة، تدل على مكانته عندهم، وقال عنه التنبكتي:(التلمساني، عالمها، وصالحها، وزاهدها، وكبير علمائها، الشيخ العلامة، المتفنن، الصالح، الزاهد، العابد، الأستاذ، المحقق، المقرئ، الخاشع)، وقال عنه صاحب معجم المؤلفين:(محدث، متكلم، منطقي، مقرئ، مشارك في بعض العلوم)[2]. وحلاه العطار في حاشيته بالعارف وبالإمام[3].وقال عنه الزركلي: (عالم تلمسان في عصره، وصالحها)[4].

وقال أبو عبد الله محمد بن منصور المستغانمي يمدحه[5]:

لقد منَّ ذو الفضل العظيم بفضله علينا بنجم آخر الدهر لائحا

فأبدى لنا التوحيد عذبا مخلصا وبالغ في التبيين للخلق ناصحا

وذاك السنوسي عمَّ فضله غاية وحاز فخارا في البرية واضحا

فخار تلمسان عليكَ بكتبه فقد فاقت التبر المخلص طافحا

وقد أثنى عليه تلميذه في كتابه الذي ألّفه في مناقبه، فقال:(له في علوم الظاهر أوفر نصيب جمع من فروعها وأصولها السهم والتعصيب،لا يحدّث في فن إلا ظن سامعه أنه لا يحسن غيره سيما التوحيد، والمعقول شارك غيره فيها، وانفرد بعلوم الباطن، بل زاد على الفقهاء مع معرفة حل المشكلات سيما التوحيد، لا يقرأ علم الظاهر إلا خرج منه لعلوم الآخرة، سيما التفسير والحديث؛ لكثرة مراقبته لله تعالى كأنه يشاهد الآخرة)[6].

المطلب الثاني وفاته:

أخبر الملالي عن الإمام السنوسي أخر أيام حياته قائلا: "كان - رضي الله عنه - أواخر عمره كثير الانقباض عن الخلق، لا يكاد ينبسط مع أحد كما كانت عادته قبل

(1) نيل الابتهاج، ص573، تعريف الخلف، 164/1. فهرس الفهارس، 267/1.
(2) معجم المؤلفين، 132/12.
(3)حاشية العطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع، للمؤلف: حسن بن محمد بن محمد العطار الشافعي، المتوفي سنة 1250ه، دار الكتب العلمية، بدون طبعة، 347/1.
(4) الأعلام، 154/7.
(5) البستان، ص248.
(6) المواهب القدسية (مخطوط).

ذلك، وشقّ عليه الخروج إلى المسجد والصلاة، ولا يخرج إليه في بعض الأيام إلا حياء من الناس الذين ينتظرونه في المسجد للصلاة، ولما أحس -رضي الله تعالى عنه- بألم مرضه الذي توفي منه انقطع عن المسجد، فسمع الناس بمرضه فصاروا يأتون إلى المسجد فلا يجدونه، فتتغير قلوبهم من فقدان الشيخ وعدم رؤيتهم له، فأُخبِر الشيخ بذلك فصار يتكلَّف الخروج إلى المسجد للصلاة لأجل الناس؛ فإذا رأوه فرحوا وسُرّوا بخروجه ورؤيته، فخرج يوما وأتى لباب المسجد وأراد الصعود إليه فلم يقدر فقال: كيف أطلع إلى المسجد يا ربّ؟ -أو قريبا من هذا- فهمّ بالرجوع إلى داره، فبدا له [أن يَدخل] خوفا من أن يُدخل على الناس حزنا برجوعه فتكلّف الصعود إلى المسجد وصلى بالناس صلاة العصر يوم الجمعة ولم يكمل الصلاة إلا شق النفس، وهذه آخر صلاة صلاها.

ومدّة مرضه عشرة أيام، وفي كل ساعة يتقوى مرضه ويتضاعف ألمُه وتضعف قوّته وحركته ويثقل لسانه، وهو مع ذلك ثابت العقل، ثم تجده مع ذلك يكلم من كلمه ويسلم على من سلم عليه أو يشير له، فلما قرب أجله وقبل انتقاله بثلاثة أيام دخلته سكرات الموت، فرجع يتأوّه بالقهر ويميل يمينا وشمالا، فنظرتُ إليه وقد احمرّت وجنتاه واشتدَّ نَفَسُه وتقوّى صعوده وهبوطه، فلم أملك صبرا على البكاء مما عاينت من شدة مقاساته وعظيم صبره على ذلك، ففارقته وظننت أنه لا يبقى تلك الليلة وكانت ليلة السبت، فبقي في النزع تلك الليلة والأحد إلى بعد العصر، فكان ابن أخيه يلقنه الشهادة مرة بعد مرة، فالتفت الشيخ له وقال بكلام ضعيف جدا: وهل ثمّ غيرها؟! يعني أنه- رضي الله تعالى عنه- ليس بغافل عنها بقلبه في هذا الوقت وإن كان لم ينطق بها اللسان؛ فحينئذ استبشروا بذلك وعرف الحاضرون أنه ثابت العقل ليس بغافل عن الله سبحانه، وكانت بنته تقول له حينئذ: تمشي وتتركني؟ فقال لها: الجنة تجمعنا عن قريب إن شاء الله تعالى. وكانت في يده -رضي الله تعالى عنه - سبحة، فلمّا اشتد مرضه سقطت السبحة من يده، فبقي كذلك ما شاء الله، ثم التفت إلى السبحة فلم يجدها في يده، فقال: مشت العبادة يا محمد – يعني نفسه - وكان - رضي الله عنه- يقول عند موته: نسأله سبحانه أن يجعلنا وأحبتنا عند الموت ناطقين بالشهادة عالمين بها. وتوفي-رحمه الله ورضي عنه- يوم الأحد بعد العصر، الثامن عشر من جمادى الآخرة من عام خمسة وتسعين وثمانمائة (895هـ) الموافق عام 1490م، قال الملالي: وأخبرتني والدتي - رحمها الله تعالى- عن بنت الشيخ أنها شمّت رائحة المسك في البيت بنَفَس موت أبيها، وشمّته أيضا في جسده[1].

(1) راجع : مصادر ترجمة الامام السنوسي ص

المبحث الثالث

عصر السنوسي من الناحية السياسية والعلمية

المطلب الأول: الناحية السياسية.

المطلب الثاني: الناحية العلميـة.

المطلب الأول: الناحية السياسية

الوضع السياسي في القرن التاسع الهجري في المغرب بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص كان له أثر واضح في حياة الإمام فقد عاصر الإمام السنوسي دولة بني زيان بتلمسان وشهد من أحوالها المتقلبة الشيء الكثير، حيث تراوحت بين خضوعها للحفصيين بتونس، أو للمرينيين بالمغرب، وتعرضها لهجمات الأسبان، واستمر ذلك بعد وفاة الإمام السنوسي، ولم يحسم هذا الاضطراب إلا مجيء العثمانيين الذين وضعوا حدا لهذه الدولة، ورسموا حدود الجزائر الحالية تقريبا، حيث اعتبروا أراضي بني زيان إيالة كاملة من إيالات المغرب، ونقلوا العاصمة من تلمسان إلى الجزائر.

وقد كان لتلمسان أن تنعم في فترة الحفصيين – وخاصة في عهد الأمير الحفصي أبي عمر عثمان – باستقرار كبير، ظهر أثره في الحركة العلمية التي عاشتها تلمسان في تلك الفترة والتي شهدها السنوسي صغيرا وأسهم فيها كبيرا.

ولكن الأمر الذي كان يعصر قلوب أهل تلمسان ويقض مضاجعهم هو المأساة التي كان يعيشها إخوانهم الأندلسيون في مواجهة الزحف النصراني القادم من الشمال.

وعندما ولد الإمام السنوسي كان قد بقى للمسلمين إمارة واحدة بالأندلس وهي إمارة بني الأحمر بغرناطة والحصون التي تتبعها، ورغم ذلك فقد نشأ في هذه الإمارة نزاع قوي بين أصحاب الأسرة الواحدة على حكم هذه الإمارة واستمر هذا الصراع سنوات طوال، كل هذا والعدو على الأبواب، والمتنازعون مشغولون بشهواتهم وصراعهم، حتى آل أمر غرناطة أخيرا إلى اقتسامها بين الأخوين المتصارعين: أبي الحسن علي بن سعد وأبي عبد الله محمد بن سعد المعروف بالزغل، وقد كان نزاعهما فرصة للنصارى ليواصلوا ابتلاعهم للحصون القريبة من غرناطة، وصار الخناق يضيق على غرناطة يوما بعد يوم.

وقد كان أهل غرناطة سنة (882هـ)،- شعورًا منهم بهذا الخطر الداهم بإيفاد سفارة إلى السلطان العثماني محمد الثاني لإنجادهم، ولكنه لم يفعل شيئا حيالهم، لانشغاله هو أيضا برد الأخطار التي تهدد بلاده.

وفي سنة (888هـ) تنازل أبو الحسن عن الإمارة لابنه أبي عبد الله محمد الملقب بالصغير، الذي سرعان ما أسر من طرف القشتاليين، فاضطر أبو الحسن إلى إسناد حكم إمارته إلى أخيه محمد بن سعد (الزغل)، ولكن القشتاليين أطلقوا سراح أبي عبد الله الصغير، ليبدأ صراع جديد بين العم وابن أخيه، ودخل القشتاليون على الخط لصالح أبي عبد الله الصغير، وبعد صراع طويل تمكن أبوعبد الله من دخول غرناطة، واضطر الزغل إلى مغادرتها إلى مالقة، وذلك سنة (891هـ)، ومن هناك ركب إلى تلمسان، حيث أمضى فيها بقية عمره.

ثم اشتد حصار النصارى لما بقى من حصون غرناطة، ولم تنفع أصوات الاستغاثة التي وجهها مسلمو غرناطة إلى السلطان العثماني بيازيد الثاني، ثم بعد ذلك إلى الملك الأشرف بمصر، وتركت غرناطة لتواجه مصيرها بنفسها، حتى خضع أميرها أبو عبدالله الأحمر الصغير للنصارى واستسلم لهم وسلم غرناطة سنة (897هـ -

1492م)، ثم خرج يجر أذيال الخيبة وعبر البحر حيث استقر بفاس، حتى أدركه أجله سنة (940هـ).

وكان هذا الجرح النازف حاضرا في وجدان الإمام السنوسي يعيشه لحظة لحظة، ويعبر عنه كلما سنحت الفرصة.

وقد توفي الإمام السنوسي والنصارى على أبواب غرناطة يحاصرونها، ولا شك أنه مضى وفي نفسه غصة وألم، نفث بعضه في مؤلفاته – ومنها شرحه على صحيح مسلم – عندما شكى زمانه وأهل زمانه والفساد الذي عم وطم وشغل الناس عن القيام بواجبهم الشرعي نحو إخوانهم في العقيدة، حتى سقطت الأندلس الخضراء بين أنياب النصارى، وطويت بذلك صفحة مشرقة من صفحات المجد والعلم والحضارة، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

ولئن قصر حكام المغرب بحق إخوانهم أهل الأندلس وأسلموهم لأعدائهم ليذلوهم ويفعلوا بهم الأفاعيل، فإن أهل تلمسان كان لهم في تلك الأيام العصيبة دور إنساني كبير، فقد احتضنت أهل الأندلس الذين فروا بدينهم، وفتحت لهم ذراعيها، فأضحوا جزءا من نسيجها الاجتماعي، وأسهموا بدور كبير بعد ذلك في الحركة العلمية التي عاشتها تلمسان في تلك الفترة ويظهر هذا التأثير جليا في العديد من مؤلفاته منها شرح السنوسي على صحيح مسلم التي يتعرض فيها لحال الأندلس، خاصة مع تلك الأسئلة الشرعية التي كانت ترد من بلاد الأندلس، تسأل عن كيفية التعامل مع الأوضاع الاستثنائية التي كان يعيشها المسلمون هناك[1]

المطلب الثاني: الناحية العلمية:

تبوأت مدينة تلمسان - وهي المدينة التي ينتمي إليها الشيخ السنوسي- مكانة مرموقة من حيث التقدم الحضاري والتفوق العلمي، حيث تصدرت مدينة تلمسان في هذه الفترة المركز التعليمي الأول في المغرب العربي، إذ اجتمع فيها من الأسباب الباعثة على النهوض الثقافي ما لم يهيأ لغيرها، وأبرز وجوهها العلمية أواخر القرن التاسع، تمثلت في ثلاث شخصيات علمية بارزة وهم: الشيخ محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي، وأحمد ابن زكري، ومحمد بن يوسف السنوسي، لقد خرج أحمد ابن داود البلوي الأندلسي من تلمسان وهي تعجّ بالعلماء، وعندما سُئل عنهم قال: ((العلم مع التنسي والصلاح مع السنوسي والرياسة مع ابن زكري))

فالأول كتب في فنون كثيرة أهمها كتابه (الطراز) في رسم المصحف، وشهرته في التاريخ أكثر إذ أرّخ لبني زيان في كتاب سماه (نظم الدرر في شرف بني زيان)، أمّا ابن زكري فهو من أجلّ العلماء الذين ظهر عليهم((الاستقلال بالرأي بين

(1) الحلل السندسية في الأخبار السنوسية، ابن السّراج محمد الحبيب الهيلة، دار المغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1985، ص192/ ج2.

معاصريه))، وله مجادلات ومناظرات مع الشيخ السنوسي في مسائل عقدية، كما أشار إلي ذلك ابن مريم في آخر ترجمته لابن زكري[1].

ولم يخطئ البلوي في وصفه، إذ عُرف عن الشيخ السنوسي أنّه من أهل الزهد والتصوف كشيخه الثعالبي، غير أنّ إنتاجه العلمي الكثير وخاصّة في علم العقيدة، وتأثير مؤلفاته على الحركة الفكرية على مدى القرون التي جاءت من بعده تباعا، تأكد لنا وصفه بأنّه الجامع بين العلم والصّلاح والرياسة.

وقد عاش الشيخ في حقبة زمنية مليئة بالتقلبات السّياسية والاجتماعية، مما أدى إلى الجمود والميل إلى التقليد في جميع الميادين، الذي مسّ العقلية العلمية التلمسانية في الصميم، منذ أن لاحت نُذره في العالم الإسلامي بداية من القرن السابع الهجري، وخاصّة بعد أفول دور الموحدين، وضعف شوكتهم وما تبع ذلك من تقهقر وركود فكري وعلمي، مدّ ظله وشَرَرَهُ على العالم العربي بشطريه الشرقي والغربي، أدخل الأمة في خانة الجمود، فأغلق باب الاجتهاد، وأضحى التقليد في المجال العقدي والفقهي، هو ملاذ الطبقة المثقفة طلبة وعلماء، ولا عجب أن يغلب على المؤلفات في هذه القرون طابع الاختصار وقلة الابتكار.

وقد كان السنوسي شاهدا على انتكاسة فكرية وتردٍّ ثقافي، رأى من الضروري أن يعالج عن طريق إيقاظ العقل وتنبيهه إلى أهمية المعرفة، التي لا تتحقق إلاّ عن طريق النظر، الذي هو مدخل وأساس العقيدة السليمة، وقد عبّر عن هذا الفساد العارم الذي اجتاح مجتمعه[2].

(1) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ص 39.

(2) راجع تاريخ المغرب وحضارته، حسن مؤنس، الناشر: دار العصر الحديث – بيروت، ج3، ص123 وما بعدها.

لوحات

من مخطوط:

شرح المقدمات للإمام محمد بن يوسف السنوسي

النسخة (أ)

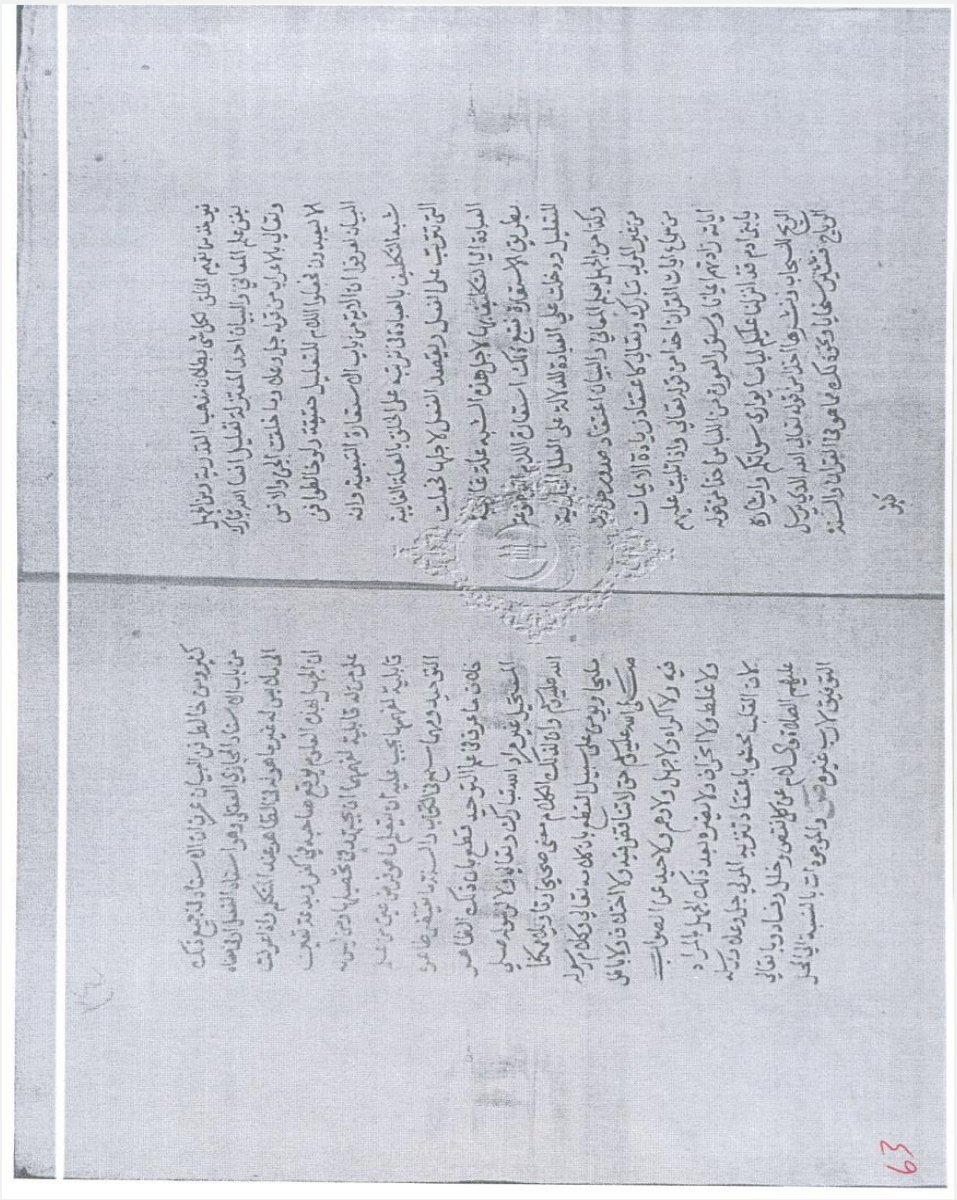

صورة من اللوحة 63 المقدمة الخامسة"الموجودات"

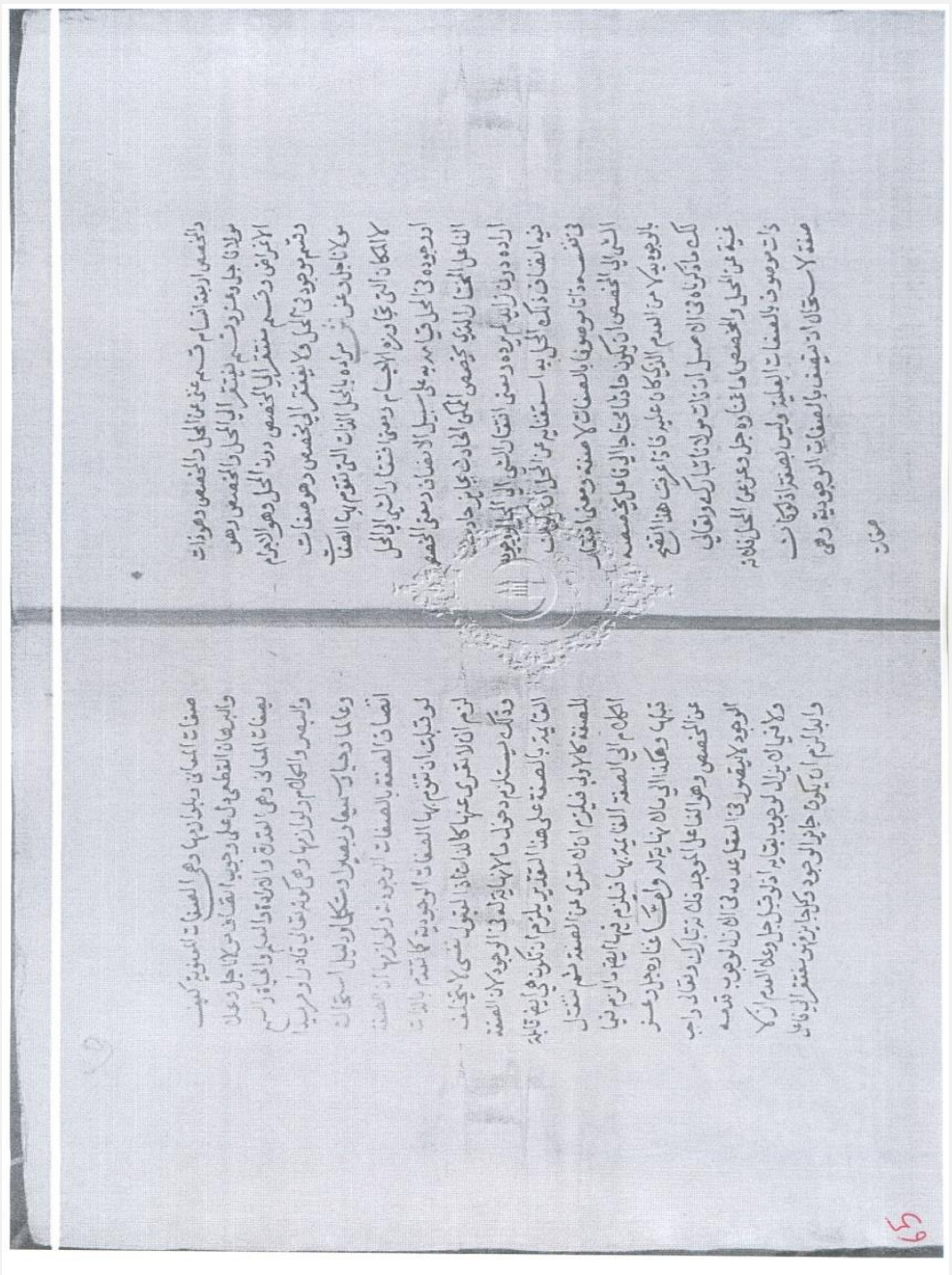

صورة من اللوحة 65 المقدمة الخامسة"الموجودات"

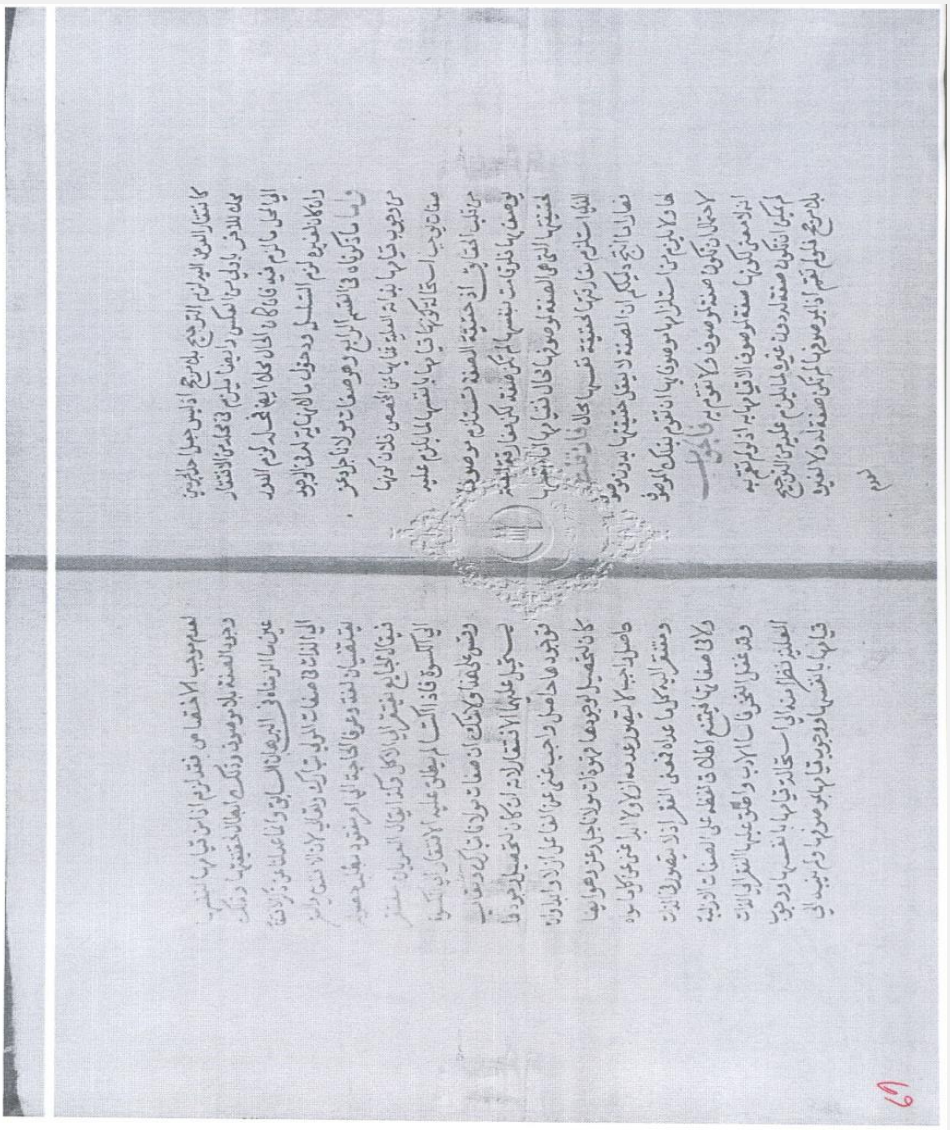

صورة من اللوحة 69 المقدمة الخامسة "الموجودات"

صورة من اللوحة 71 المقدمة السادسة"الممكنات"

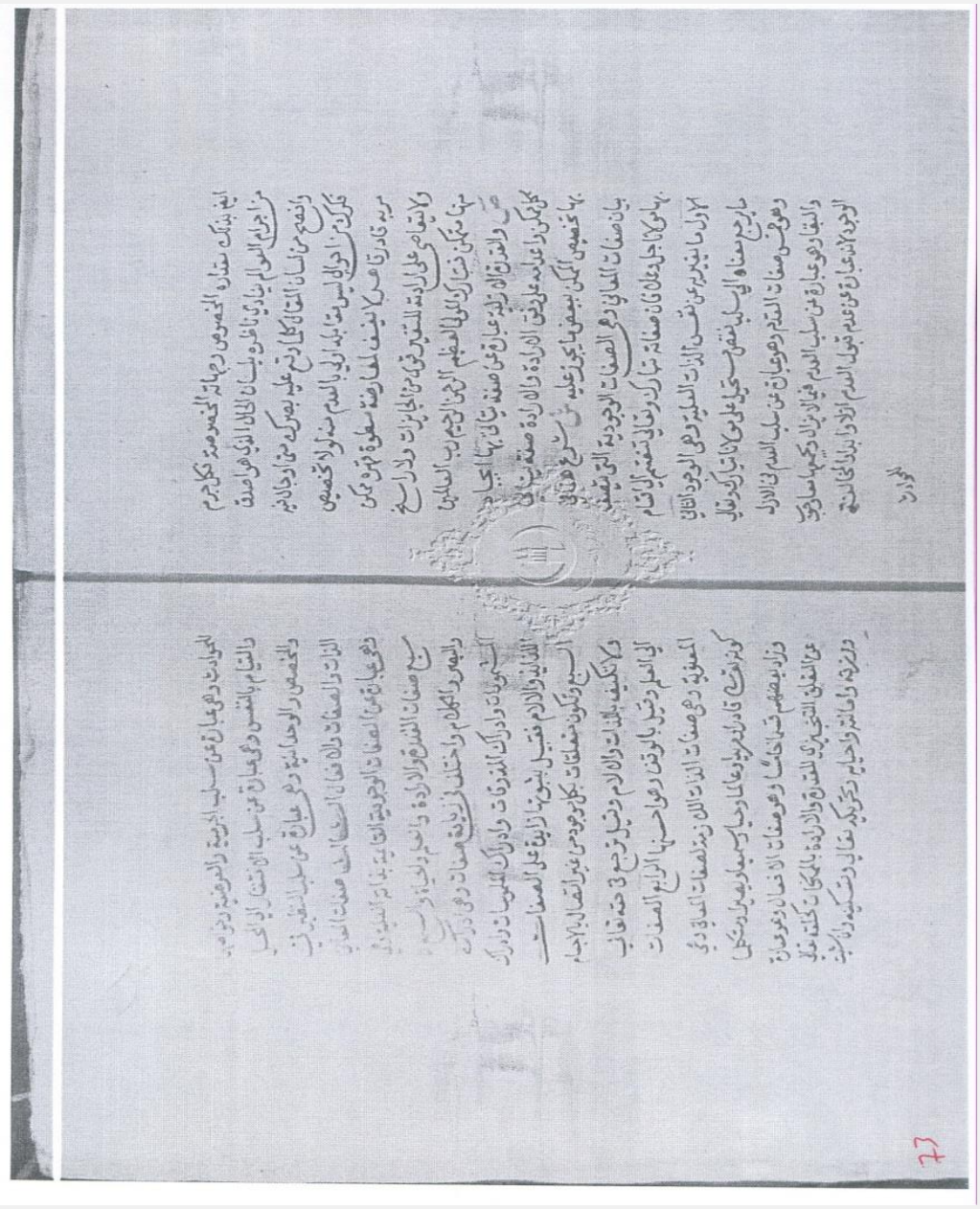

صورة من اللوحة 73 المقدمة السادسة"الممكنات"

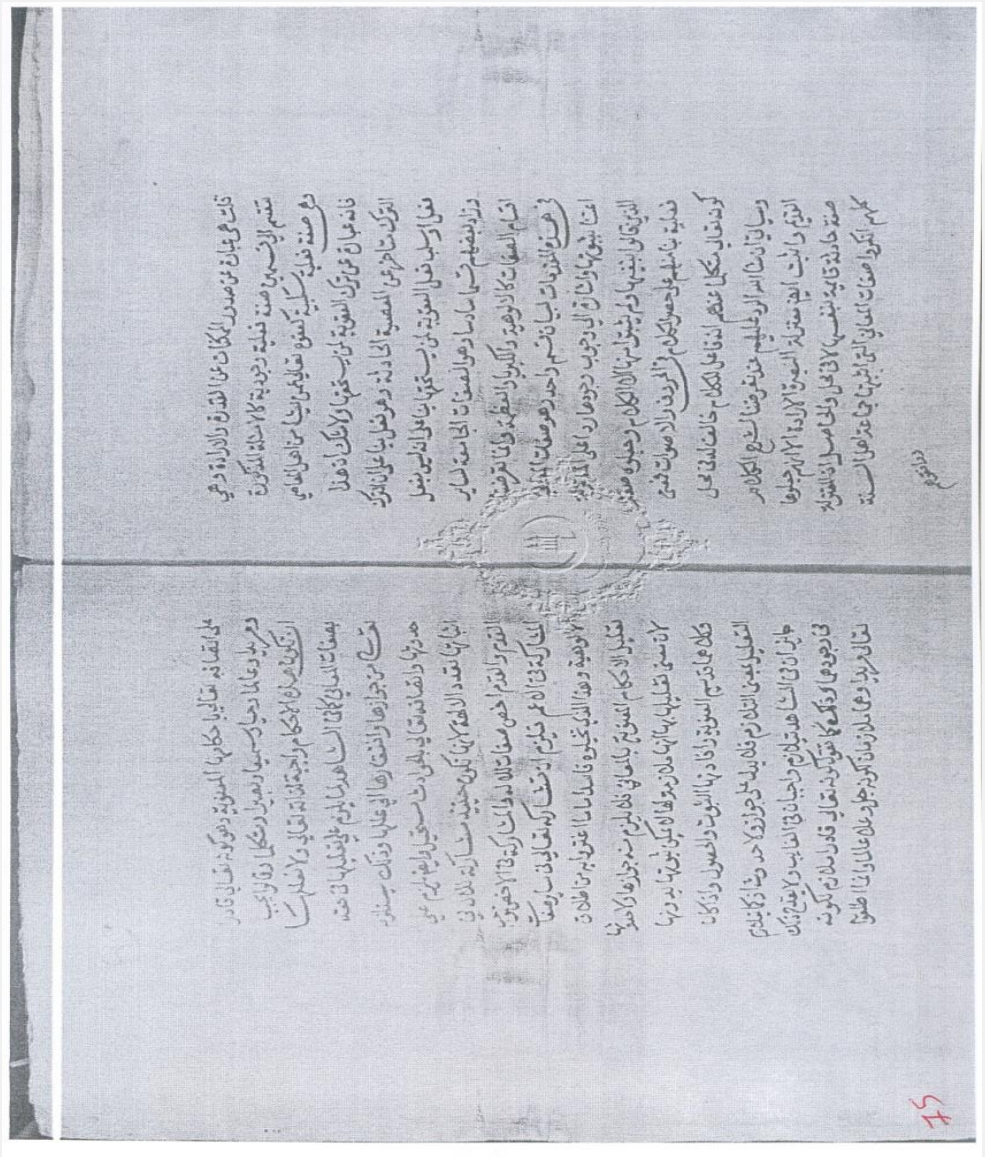

صورة من اللوحة 75 المقدمة السادسة"الممكنات"

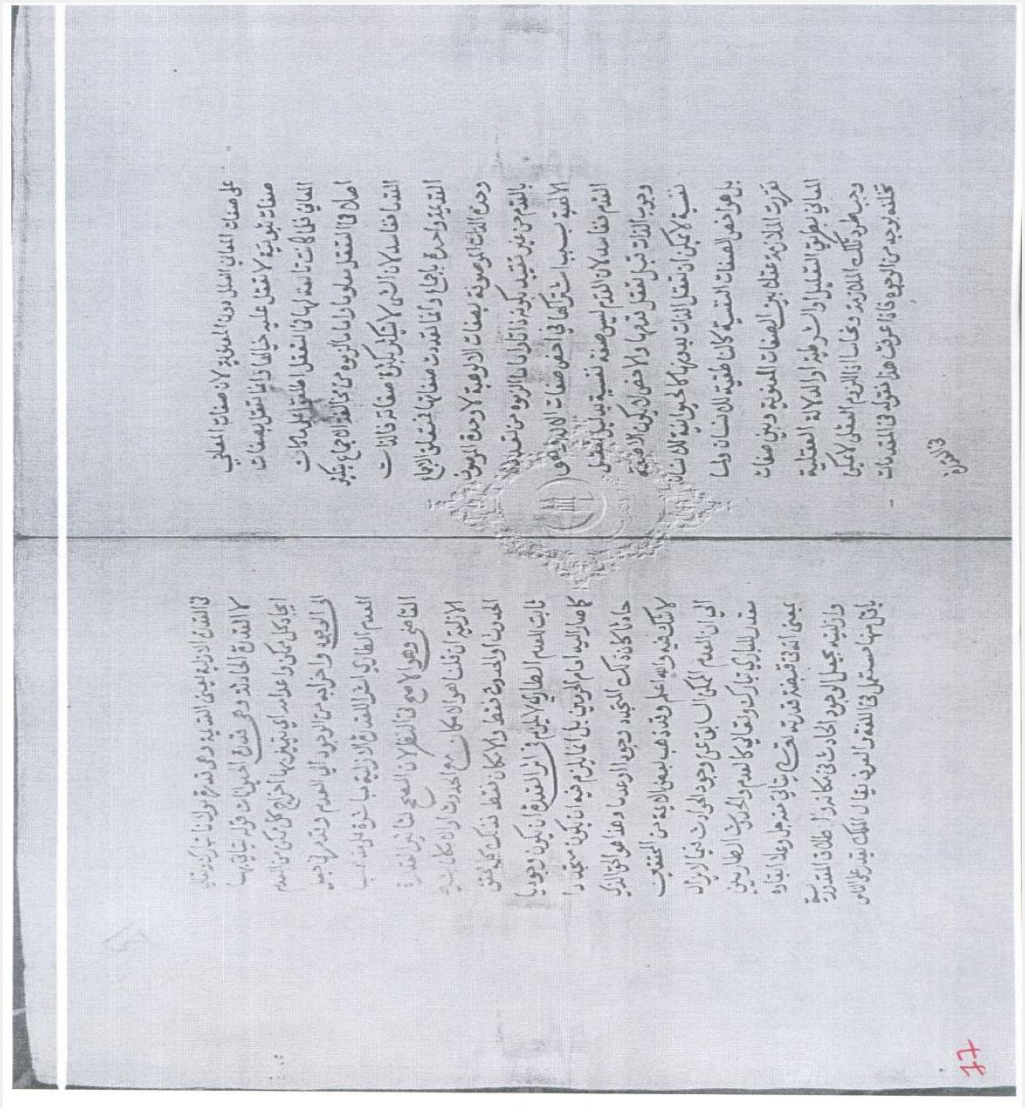

صورة من اللوحة 77 المقدمة السابعة"الصفات"

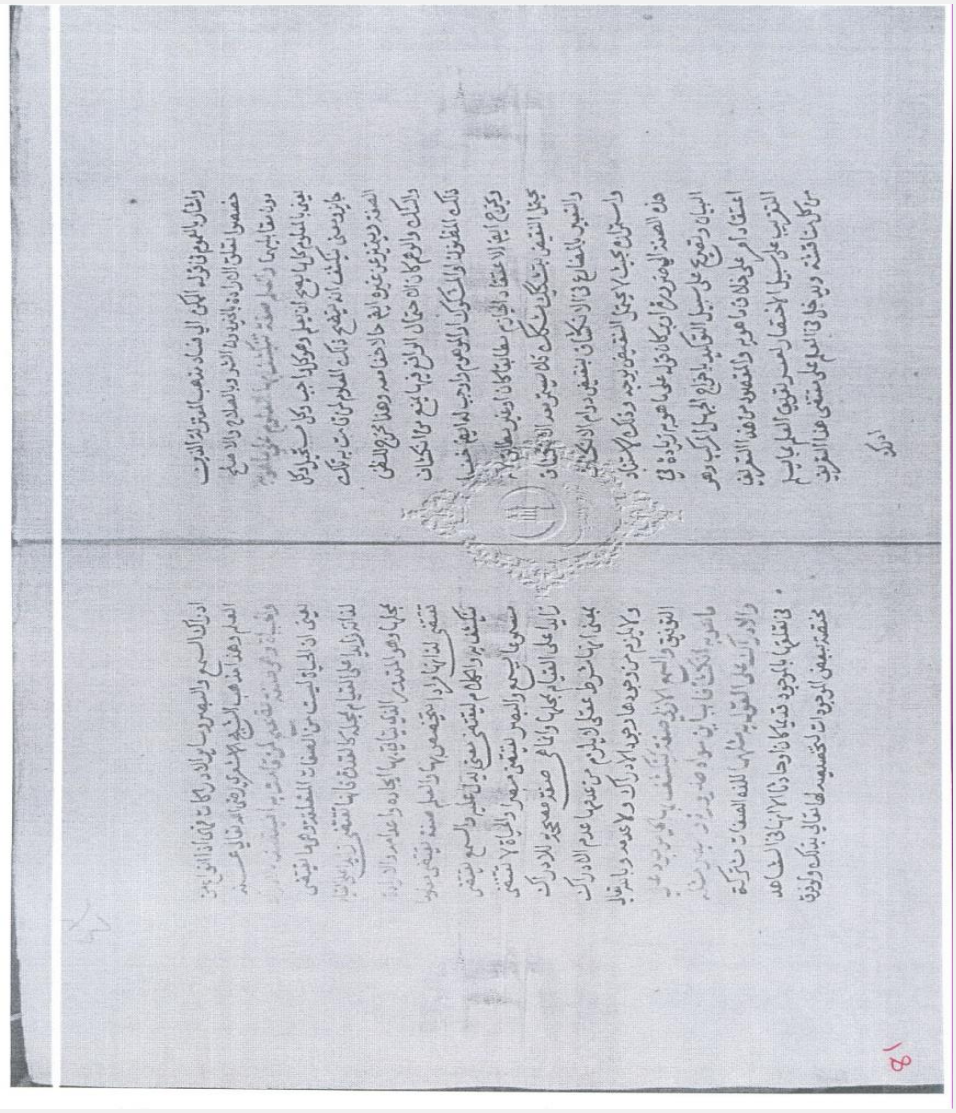

صورة من اللوحة 81 المقدمة السابعة"الصفات"

صورة من اللوحة 99 المقدمة الثامنة"صفات الرسل"

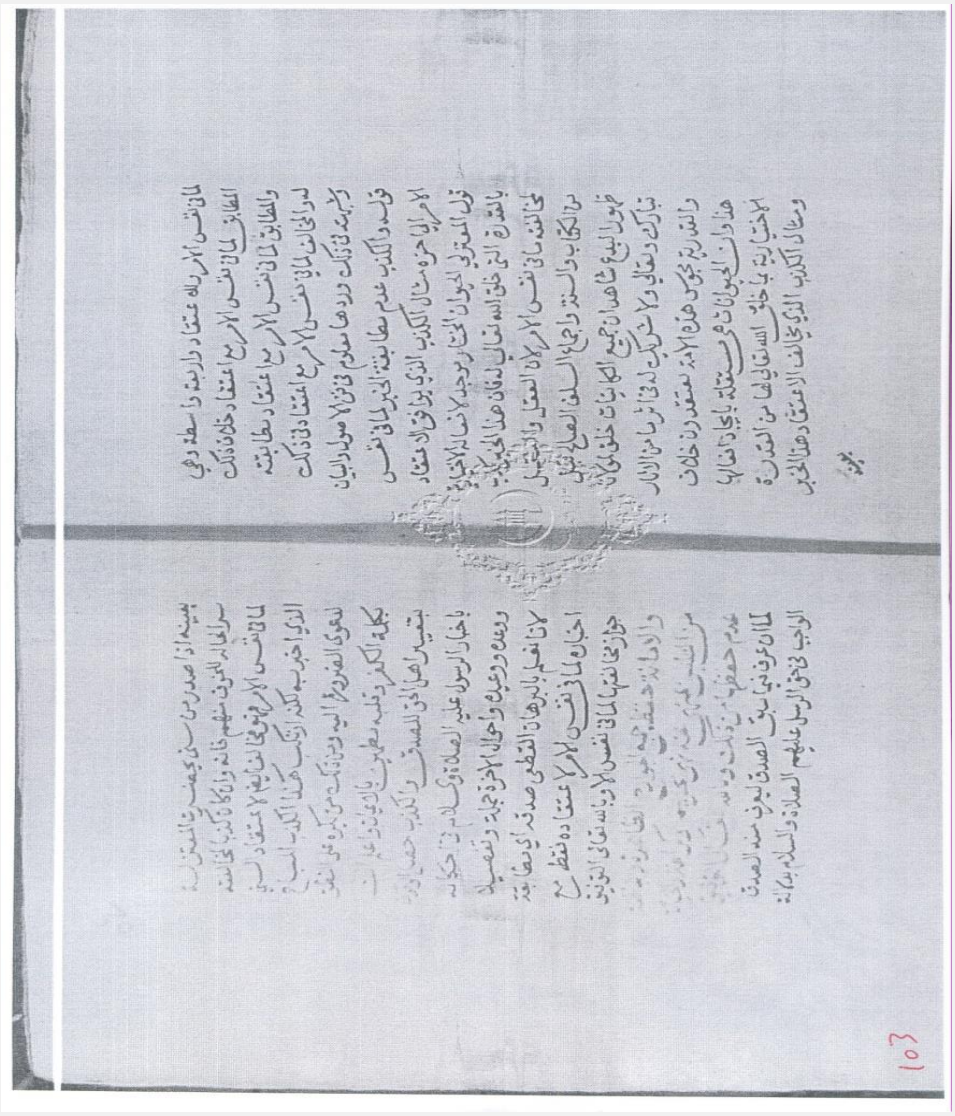

صورة من اللوحة 103 المقدمة الثامنة"صفات الرسل"

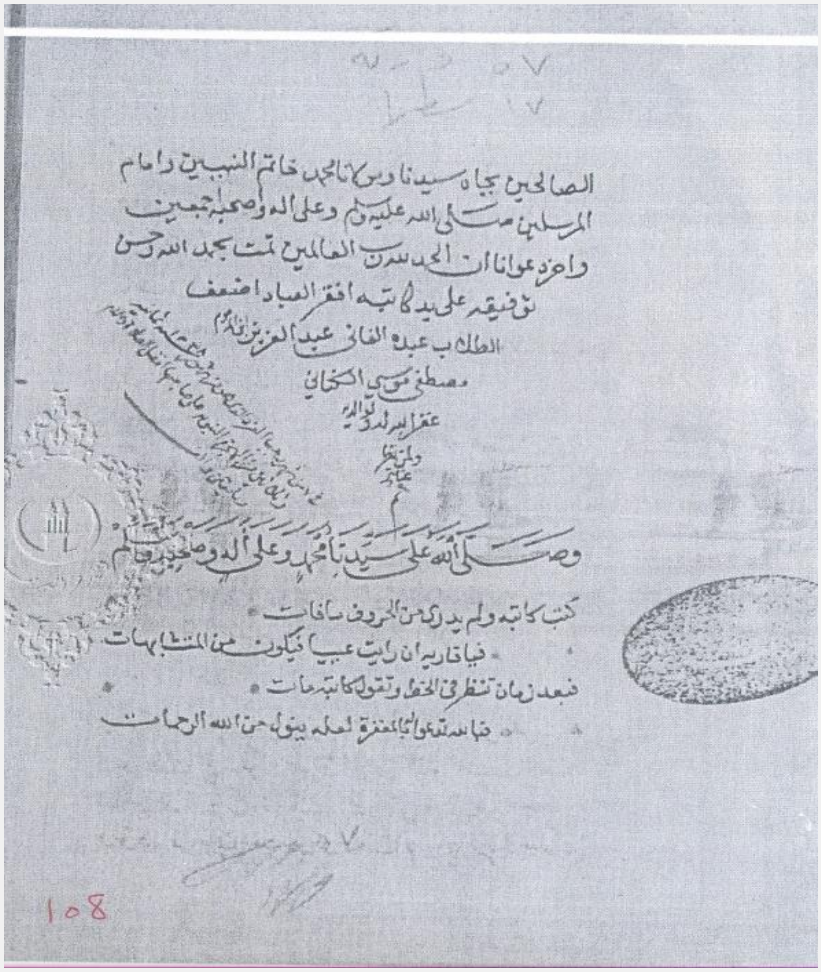
الصالحين بجاه سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وامام
المرسلين صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه اجمعين
واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين تمت بحمد الله وحسن
توفيقه على يد كاتبه افقر العباد اضعف
الطلاب عبده الغاني عبد العزيز بن الله ام
مصطفى موسى الكتاني
غفر الله له ولوالديه
ولمن نظر
بعين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
كتب كاتبه ولم يدر ما من الحروف صافات
فيا قارىء ان رأيت عيبا فيكون من المتشابهات
فبعد زمان تنظر في الخط وتقول كاتبه مات
فيا الله تعالى انا مفتقرة لعله ينول من الله الرحمات
١٠٨

صورة من اللوحة 108 المقدمة الثامنة"الخاتمة"

الفصل الثاني
التعريف بالكتاب ومنهج الإمام فيه

وبه مبحثان هما:
المبحث الأول: التعـريف بالكتـاب:
وبه مطلبان هما:
المطلب الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
المطلب الثاني: ضبط عنـوان الكتاب.
المبحث الثاني: خصائص الكتاب ومنهج الإمام فيه.

المبحث الأول: التعريف بالكتاب

التعريف بالكتاب وتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

كتاب شرح المقدمات عبارة عن متن وشرح له وكل من المتن والشرح من تأليف الإمام السنوسي رحمه الله تعالى، وقد قدم الإمام العقائد في صورة مقدمات تستوعب المسائل الكلية للعقيدة فجعل المقدمة الأولى في الأحكام والثانية في بيان المذاهب في أفعال العباد، والثالثة في أنواع الشرك، والرابعة في أصول الكفر، والخامسة في أقسام الموجودات، والسادسة في الممكنات، والسابعة في الصفات، والثامنة في صدق وأمانة الرسل عليهم الصلاة والسلام

أما عن توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه فقد قمت بتتبع كتب التراجم وكتب علماء الكلام للتحقق من نسبة هذا الكتاب إلى الإمام السنوسي نجد أنه قد نسبه إليه من كتاب التراجم كل من ابن مريم[1] والتنكيني والحفناوي وابن مخلوف وابن عساكر وبركلمان وابن شنب.

كما نسبه إليه من علماء الكلام كل من الإمام الدسوقي في حاشيته على أم البراهين والبناني في المواهب الربانية، والباجوري في تحقيق المقام .

وزيادة على هذا التوثيق نجد أن الكتاب منسوب للإمام السنوسي في جميع النسخ المخطوطة للكتاب [2].

(1) البستان لابن مريم، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، للتنبكتي، وغيرها.

(2) جميع كتب الإمام المحققة والمطبوعة مثال: شرح أم البراهين، وشرح صغرى الصغرى لسعيد فودة.

المطلب الثاني: ضبط عنوان الكتاب:

تعددت تسمية الكتاب فمنهم من سمّاه "شرح السنوسي على عقائد التوحيد"، ومنهم من سمّاه "شرح السنوسي على مقدماته في التوحيد".

ووجد في كتب التراجم وعند علماء الكلام باسم شرح المقدمات وهذا ما أكده تلميذه الملالي بأنه ((شرح المقدمات المبينة لعقيدته الصغرى)).

وبالنظر إلى هذه الأسماء الكثيرة والمتقاربة لعنوان الكتاب قد اجتهدت قدر الإمكان مع من شاركني في تحقيق هذا الكتاب[1] لاختيار عنوان يكون متطابقا مع موضوعات الكتاب ومسائله؛ فوجدت أن عنوان شرح السنوسي على المقدمات المبينة لعقيدته الصغرى غير دقيق لأن أكثر موضوعاته غير موجودة في الصغرى فهو أشمل وأكمل من الصغرى؛ بل نقول إن الصغرى جزء من المقدمة الأولى وجزء من المقدمة الثانية وجزء من المقدمة السابعة، أضف إلى ذلك أن الهدف والمنهج في كلا الكتابين مختلف تماما وزيادة على ذلك فإن هذا العنوان طويل مما يؤدي إلى ضعفه.

وأما عنوان شرح السنوسي على قواعد التوحيد فبالبحث رأيت أنه غير وارد على لسان العلماء كما أن المتن يسمى بالمقدمات وليس بالقواعد؛ وأما عنوان شرح السنوسي على مقدماته في التوحيد فإنه مع انطباقه على موضوعات الكتاب إلا أنه طويل، ولذلك فإنني أختار أن يكون اسم الكتاب شرح المقدمات في العقائد فهذه التسمية جديرة بالاعتبار من جهات:

أولاً: أنها تنطبق على موضوعاته سواء كانت مقدمات لعقيدته الصغرى أو لعقائده كلها أو لكل العقائد.

ثانياً: أنها موجزة.

ثالثاً: أنها موجودة على صدر أقدم النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق.

المبحث الثاني:

(1) فقد شاركني زميلي في تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب.

خصائص الكتاب ومنهج المؤلف فيه

خصائص الكتاب ومنهج المؤلف فيه:

جعل الإمام كتابه مجموعة من القواعد والمبادئ لعلم العقيدة بفهمها تسهل على الطالب المبتدئ، فهم علم العقيدة، وتوضيح مسائله، فقد جعلها الإمام في ثمان مقدمات.

ويمكن تلخيصها في الاتي: -

1- اعتمد المذهب الأشعري في تقرير قواعده العقلية.

2- وضح المصطلحات الكلامية مثال: الموجودات، والممكنات .... إلخ.

3- اهتم السنوسي بوضع القواعد في خلال بحثه فمثلا تراه يقول وهو بصدد الحديث عن صفات الله تعالى: والقاعدة أن كل ما يقبله تعالى من الصفات الذاتية وكمالاتها فهو واجب له.

4- خصّ مقدمة بيّن فيها الصفات وأقسامها ومعانيها وسرد الأدلة العقلية والنقلية في اثباتها ورد على أهل الفرق الأخرى بالأدلة وإبطال أدلتهم بالحجج والبراهين. كإثبات رؤية الله عز وجل.

5- لقد لفت الإمام السنوسي النظر إلى قواعد كلية وطرق استدلالية مهمة جدا وذلك بارزا في كتابه.

6- يفند الأقوال المخالفة بلهجة حادة في بعض الأحيان حتى على أنصار المذهب في أقوالهم: مثل الرد على الإمام الفخر في المقدمة الخامسة.

7- بين ما يجب علي المكلف الإيمان به واعتقاده بالنظر في الأدلة العقلية والنقلية وما يجب الإيمان به في حق الرسل عليهم السلام وتنزيههم.

8- بناؤه ببراعة تامة على بعض الأصول الكلية كعدم اتصاف الله بالحوادث ونفي التسلسل ومبدأ الترجيح بلا مرجح.

9- اهتم السنوسي في تقرير مقدماته بالتمهيد لها وذلك بوضع القواعد التي تؤدي إلى مقصوده ، فعلى سبيل المثال عندما يتحدث عن الصدق الواجب للأنبياء تراه يقرر معناه وقبل أن يصل إلى تقرير معنى الصدق.

لم يدخل السنوسي في مناقشات كلامية واسعة مع الفرق المخالفة وذلك حفاظا منه على هدفه من الكتاب وهو تقرير المقدمات التي يحتاجها دارس العقيدة.

ثانيا : القسم التحقيقي
وهو من أول المقدمة الخامسة إلى آخر
الكتاب

نُسَخ الكتاب:

بعد بحث في طيات الكتب والمكتبات تحصلت على نسختين من هذا المخطوط هما:

النسخة الأولى: من مكتبة جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، وقد جعلتها الأصل لأنها أقدم نسخة تحصلت عليها، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة"1158 هـ" وناسخها مجهول، وعدد لوحاتها"112 "لوحة، وعدد الأسطر في اللوحة الواحدة "17" سطرا، بمقاس "21.5×15.5 "، وخطها مشرقي يتسم بالوضوح. وقد رمزت لها بالحرف " أ "

النسخة الثانية: من مكتبة الأزهر الشريف بمصر وناسخها عبد العزيز الكتاني وتاريخ النسخ السابع من شهر رجب لسنة 1238هـ وعدد لوحاتها" 114" لوحة وعدد الأسطر في اللوحة الواحدة "17" سطرا بمقاس "22×15" وخطها مشرقي أيضاً يتسم بالوضوح، وقد رمزت لها بالحرف "ب".

التمهـــــيد

نص المقدمات :

قال الشيخ الإمام العلامة

الحمد لله:

الحكم إثباتُ أمرٍ أو نفيه، وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- شرعي
- عادي
- عقلي

فالشرعي هو : خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالطلب أو الإباحة أو الوضع لهما. ويدخل في الطلب أربعة:

- الإيجاب
- الندب
- التحريم.
- الكراهة.

فالإيجاب: طلب الفعل طلباً جازمًا، كالإيمان بالله ورسوله، وكالقواعد الخمس.

والندب: طلب الفعل طلبًا غير جازم، كصلاة الفجر ونحوها.

والتحريم: طلب الكفِّ عن الفعل طلبًا جازمًا كشرب الخمر والزنا.

والكراهة: طلب الكف عن الفعل طلبًا غير جازم كقراءة القرآن مثلاً في الركوع والسجود.

وأما الإباحة: فهي إذن الشرع في الفعل والترك معًا من غير ترجيح لأحدهما عن الآخر كالبيع والنّكاح.

وأمّا الوضع: فهو عبارة عن نصب الشارع أمارة على حكم من تلك الأحكام الخمسة وهي السبب والشرط والمانع.

فالسبب: ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته، كزوال الشمس لوجوب الظهر مثلاً.

والشـــرط: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته كتمام الحول لوجوب الزكاة.

والمـــانـــع: ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته، كالحيض لوجوب الصلاة (ن. ب).

وأما الحكم العادي: فهو إثبات الربط بين أمر وأمر وجوداً أو عدماً، بواسطة التكرر، مع صحة التخلف، وعدم تأثير أحدهما في الآخر ألبتة.

وأقسامه أربعة:

- ربط وجود بوجود كربط وجود الشبع بوجود الأكل.
- وربط عدم بعـدم كربط عدم الشبع بعدم الأكل.
- وربط وجود بعدم كربط وجود الجوع بعدم الأكل.
- وربط عدم بوجود، كربط عدم الجوع بوجود الأكل.

وأما الحكم العقلي: فهو إثبات أمرٍ أو نفيه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضع.

وأقسامه ثلاثة :

- الوجوب.
- والاستحالة.
- والجواز.

فالواجب: مالا يتصور في العقل عدمه. إما ضرورة كالتحيز للجرم، وإما نظراً كوجوب القِدم لمولانا عزّ وَجلَّ.

والمستحيل: مالا يتصور في العقل وجوده. إما ضرورة كتعري الجرم عن الحركة والسكون، وإما نظراً كالشريك لمولانا عزّ وَجلَّ.

والجائز: ما يصح في العقل وجوده وعدمه، إما ضرورة كالحركة لنا، وإما نظراً كتعذيب المطيع وإثابة العاصي.

والمذاهب في الأفعال ثلاثة:

- مذهب الجبريــة.
- ومذهب القدريــة.
- ومذهب أهل السنة.

- **فمذهب الجبرية:** وجود الأفعال كلها بالقدرة الأزلية فقط من غير مقارنة لقدرة حادثة.

- **ومذهب القدرية:** وجود الأفعال الاختيارية بالقدرة الحادثة فقط مباشرة أو تولداً.

- **ومذهب أهل السنة:** وجود الأفعال كلها بالقدرة الأزلية فقط، مع مقارنة الأفعال الاختيارية لقدرة حادثة لا تأثير لها؛لا مباشرةً ولا تولداً.

وأماالكسب: فهو عبارة عن تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها من غير تأثير.

وأنواع الشرك ستة:

- **شرك استقلال:** وهو إثبات إلهين مستقلين كشرك المجوس.
- **وشرك تبعيض:** وهو تركيب الإله من آلهة، كشرك النصارى.
- **وشرك تقريب:** وهو عبادة غير الله تعالى ليقرب إلى الله زلفى كشرك متقدمي الجاهلية.
- **وشرك تقليد:** وهو عبادة غير الله تعالى تبعاً للغير، كشرك متأخري الجاهلية.
- **وشرك الأسباب:** وهو إسناد التأثير للأسباب العادية، كشرك الفلاسفة والطبائعيين ومن تبعهم على ذلك.
- **وشرك الأغراض:** وهو العمل لغير لله تعالى.

وحكم الأربعة الأول: الكفر بالإجماع.

وحكم السادس: المعصية، من غير كفر بإجماع.

وحكم الخامس: التفصيل فيها؛ فمن قال في الأسباب: إنها تؤثر بطبعها، فقد حكى الإجماع على كفره، ومن قال [إنها][1] تؤثر بقوة أودعها الله فيها، فهو فاسق مبتدع، وفي كفره قولان.

---

(1) في (ن. أ) سقط.

وأصول الكفر والبدع سبعة:

- **الإيجاب الذاتي:** وهو إسناد الكائنات إلى الله تعالى على سبيل التعليل أو الطبع من غير اختيار.

- **والتحسين العقلي:** وهو كون أفعال الله تعالى وأحكامه موقوفه عقلاً على الأغراض: وهي جلب المصالح ودرءُ المفاسد.

- **والتقليد الردئ:** وهو متابعة الغير لأجل الحمية أو التعصب من غير طلب للحق.

- **والربط العادي:** وهو ثبوت التلازم بين أمرٍ وأمرٍ وجوداً وعدماً، بواسطة التكرر.

- **والجهل المركب:** وهو أن يجهل الحق، ويجهل جهله به.

- **والتمسك في عقائد الإيمان:** بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهره منها وما لا يستحيل.

- **والجهل بالقواعد العقلية:** التي هي العلم بوجوب الواجبات وجواز الجائزات واستحالة المستحيلات، وباللسان العربي الذي هو علم اللغة والإعراب والبيان.

والموجودات بالنسبة إلى المحل والمخصوص أربعة أقسام:-

- قسم غني عن المحل والمخصص: وهو ذات مولانا عزّ وجلّ.
- وقسم يفتقر إلى المحل والمخصص: وهو الأعراض.
- وقسم مفتقر إلى المخصص دون المحل: وهو الأجرام.
- وقسم موجود في المحل، ولا يفتقر إلى مخصص وهو صفات مولانا عزّ وجلّ.

والممكنات[1] المتقابلة ستّة: الوجود، والعدم، والمقادير، والصفات، والأزمنة، والأمكنة والجهات.

والقدرة الأزلية: عبارة عن صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة.

والإرادة: صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه.

والعلم: صفة تنكشف بها العلوم على ما هو به.

والحياة: وهي صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك.

والسمع الأزلي: صفة ينكشف بها كل موجود على ما هو به انكشافا يباين سواه ضرورة. والبصر مثله والإدراك على القول به مثلهما.

والكلام الأزلي: هو المعنى القائم بالذات المعبر عنه بالعبارات المختلفة، المباين لجنس الحروف والأصوات، المنزّه عن البعض والكل والتقديم والتأخير [التجديد][2]

(1) في المخطوط: الممكناة.
(2) في (ن .أ) سقط.

والسكوت واللحن والإعراب وسائر أنواع التغيرات، المتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات.

والكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء:

- **فالخبر:** ما يحتمل الصدق والكذب لذاته.
- **والإنشاء:** مالا يحتمل صدقاً ولا كذباً لذاته.
- **والصدق:** عبارة عن مطابقة الخبر لما في نفس الأمر، خالف الاعتقاد أم لا.
- **والكذب:** عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر، وافق الاعتقاد أم لا.
- **والأمانة:** حفظ جميع الجوارح الظاهرة والباطنة من التلبس بمنهيٍ عنه نهي تحريم أو كراهة.
- **والخيانة:** عدم حفظهما من ذلك.

وبالله التوفيق

المقدمة الخامسة
أقسام الموجودات بالنسبة إلى المحل والمخصص

المقدمة الخامسة

أقسام الموجودات بالنسبة إلى المحل والمخصص

[الموجودات][1].

والموجودات بالنسبة إلى المحل والمخصص أربعة أقسام:

- قسم غني عن المحل والمخصص: وهو ذات مولانا جلّ وعز.
- وقسم مفتقر إلى المحل والمخصص: وهو الأعراض.
- وقسم مفتقر إلى المخصص دون المحل: وهو الأجرام[2].
- وقسم موجود في المحل ولا يفتقر إلى مخصص وهو صفات مولانا جل وعز.
- مراده بالمحل: الذات التي تقوم بها الصفات[3]، لا المكان الذي تجاوره الأجسام.

ومعنى افتقار الشيء إلى المحل أو وجوده في المحل: قيامه به على سبيل الاتصاف.

ومعنى المخصص: الفاعل المختار، الذي يخصص الممكن الحادث بجائز حادث أراده دون [جائز][1]، لم يرده ومعنى افتقار الشيء إلى المحل، أو وجوده فيه: اتصاف ذلك المحل به.

---

(1) جاء بترتيب هذه المقدمة عقب مقدمة «أصول الكفر» شبه البرهان بعد الدعوة لأنه لما ختم الأصول بالجهل بالقواعد العقلية وهو متضمن لمذهب النصارى في جعلهم الإله صفة، تعالى الله عن قول الكفرة، أتى بالموجودات رداً عليهم والله أعلم. ينظر: شرح صغرى الصغرى في علم التوحيد، كلاهما لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني، وبالهامش المواهب اللدنية في شرح المقدمات السنوسية، لأبي إسحاق إبراهيم الأندلسي ثم السرقسطي ابن أبي الحسن على عرف بالبناني، الطبعة الأخيرة، ت 1373ه ص35.

(2) أي: مقادير تشغل فراغاً يأخذ من الفراغ كل واحد منها قدر ذاته طولاً وعرضاً وصفات تقوم بها من ألوان وأكوان وغيرهما. راجع صغرى الصغرى، في علم التوحيد، للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، تعليق سعيد فودة، دار الرازي للطباعة، الطبعة الأولى 1427ه، ص55.

(3) وقد اهتم الشيخ بهذه المسألة في عقيدته الكبرى حيث بينها في برهان وجوب قيام الله بنفسه:

فذكر أن القيام بالنفس معناه الغنى عن المحل والمخصص بالذات، فالقيام بالنفس هو الاستغناء بالذات عن المحل والمخصص فالقيام بالنفس إذاً مركب من جزئين:

الاستغناء عن المحل والاستغناء عن المخصص.

فأمَّا برهان الجزء الأول فلأنه تعالى لو احتاج إلى محل أي ذات يحل فيها كما تحل الصفة في الموصوف، لكان صفة، والصفة معنى من المعاني، فلا يحتاج إلى محل إلا الصفات، والذوات لا تحتاج إلى ذوات تقوم بها؛ لأن الذوات لو قبلت أن تقوم بذات أخرى لزم أن الذات الأخرى تقوم بالذات فيلزم التسلسل «إلى مالا نهاية»، لأن القبول وصف نفسي لكل ذات.

والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية لأن الصفة لو قبلت أن تقوم بها صفة لكانت صفة كذلك، والله - عز و جل - يجب عقلاً ونقلاً اتصافه بصفات المعاني والمعنوية فليس إذاً صفة بل هو ذات لا تشبهه الصفات إذاً هو لا يحتاج إلى المحل وهو المطلوب.

وأمَّا برهان الجزء الثاني: وهو استغناؤه عن المخصص أنه لو احتاج إلى مخصص فاعلٍ لكان حادثاً، لأنه لا يحتاج إلى المخصص إلا حادث وأن يكون - أي الله - حادثًا باطلٌ، ينظر: غاية المرام: ص195 وما بعدها. ينظر: تهذيب شرح السنوسية أم البراهين، لإمام محمد بن يوسف السنوسي، تحقيق سعيد فودة، دار الرازي للطباعة، الطبعة الثانية 1425ه، ص 90 ، 92. ينظر: شرح صغرى الصغرى ص84، 86.

[ومعنى] [2] استغناؤه عن المحل، أن يكون في نفسه ذاتاً موصوفاً بالصفات، لا صفة.

ومعنى افتقار الشيء إلى المخصص: أن يكون حادثاً محتاجاً إلى فاعلٍ يخصصه بالوجود بدلاً من العدم الذي كان عليه.

فإذا عرفت هذا، اتضح لك ما ذكرناه في الأصل أن ذات مولانا – تبارك وتعالى – غنية عن المحل والمخصص.

أما غناه جل وعز عن المحل، فلأنه ذات موصوف بالصفات العلية، وليس بصفة؛ إذ لو كان صفة لاستحال أن يتصف بالصفات الوجودية -وهي صفات المعاني، وبلوازمها- وهي الصفات المعنوية-، كيف والبرهان القطعي دل على وجوب اتصاف مولانا -جلَّ وعلا- بصفات المعاني وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وبلوازمها: وهي كونه تعالى قادراً ومريداً وعالماً وحياً وسميعاً وبصيراً ومتكلماً؟.

ودليل استحالة اتصاف الصفة بالصفات الوجودية ولوازمها أن الصفة لو قبلت أن تقوم بها الصفات الوجودية كما تقوم بالذات، لزم أن لا تعرى عنها كالذات؛ إذ القبول النفسي لا يتخلف، وذلك يستلزم دخول مالا نهاية له في الوجود لأن الصفة القائمة بالصفة على هذا التقدير[3]، يلزم أن تكون هي أيضاً قابلة للصفة كالأولى، فيلزم أن لا تعرى عن الصفة، ثم تنقل الكلام إلى الصفة القائمة بها فيلزم فيها أيضاً ما لزم فيما قبلها وهكذا إلى مالا نهاية له.

وأمَّا غناه – جلّ وعز – عن المخصص – وهو الفاعل الموجد -؛ فلأنه تبارك وتعالى واجب الوجود، فلا يتصور في العقل عدمه في الأزل[4]؛ لوجوب قدمه، ولا فيما لا يزال لوجوب بقائه، إذ لو قبل جلَّ وعلاَ العدم أزلاً وأبداً لزم أن يكون جائز الوجود، وكل جائز فهو مفتقر إلى فاعل موجد يخصصه بالوجود بدلاً عن العدم، وإذا لزم على هذا التقدير افتقار موجد العالم إلى فاعل، لزم افتقار فاعله أيضاً إلى فاعل، لتماثلهما في الألوهية، ثمَّ كذلك أبداً فإن انحصر عدد الفاعلين لزم الدور، وإن لم ينحصر العدد لزم التسلسل، وكلاهما مستحيل[5].

=

(1) ما بين المعقوفين في (ن . أ) زائد.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ن . أ).

(3) استحالة قيام الصفة بالصفة والذات بالذات، فالذات لا تقوم بالذات مطلقاً وإلاّ لزم الحلول والاتحاد، وهما باطلان؛ والصفة لا تقوم بالصفة أيضاً للزوم مالا نهاية وأيضاً يلزم الحلول والاتحاد وهما باطلان، فإما أن تقوم الذات بالصفات وهذا محال بالبداهة أو تقوم الصفات بالذات، وهو الواجب الثابت بالدليل. ينظر: شرح صغرى الصغرى في علم التوحيد ص69 الهامش.

(4) الأزل: استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي، فهو عدم الأولية، والأزلي هو ما لا يكون مسبوقاً بالعدم، كتاب التعريفات للجرجاني ص74.

(5) برهان استحالة التسلسل: أنه إن لم ينحصر العدد وكان قبل كل حادث محدث، وهلم جرًا، إلى غير =

وأيضاً لو كان الإله جائزاً مفتقراً إلى فاعل لزم حدوثه وعجزه كسائر الحوادث، وذلك يبطل ألوهيته.

ويلزم أيضاً على هذا التقدير التمانع[1] بينه وبين فاعله؛ إذ كل واحدٍ منهما يجب له من عموم القدرة والإرادة ما وجب لصاحبه، ويلزم أيضاً على هذا التقدير التحكم، والترجيح بلا مرجح، إذ ليس تقدير أحد الإلهين مفعولاً لصاحبه بأولى من تقديره فاعلاً له.

وبهذا الدليل الذي اتضح لك من وجوب غنى مولانا تبارك وتعالى عن المخصص، يتضح لك استحالة كونه تعالى من جنس الأجرام المتحيزة؛ لوجوب الحدوث لجميعها، واحتياجها إلى مخصص يخصصها بالوجود بدلاً عن العدم، وبالمقدار المخصوص بها بدلاً عن غيره، وبالمكان المخصوص والزمان المخصوص والصفات المخصوصة والجهة المخصوصة بدلاً عن مقابلاتها.

وبهذا أيضاً تعرف تنزهه تعالى عن خواص الأجرام من المقادير والأزمنة والأمكنة والأعراض المتغيرة والجهات فلا مثل له تبارك وتعالى في الوجود الخارجي ولا في التقدير العقلي[2]، ولا الوهمي[3]، ولا الخيالي[1].

=

أول لزم التسلسل، وأدى إلى حوادث لا أول لها، والمعنى أن التسلسل يلزم عليه الجمع بين الفراغ وعدم النهاية، إلى حوادث لا أول لها، وهو تهافت وتناقض؛ لأن قولك حوادث يستلزم أن لها أولاً؛ إذ لا معنى للحادث إلا ما كان مسبوقاً بعدم وطارئ وجود، وقولك لا أول لها نقيض له.

برهان استحالة الدور: أنه إن انحصر التسلسل في عدد محدود لزم الدور، وأدى إلى أن يتقدم وجود الشيء على وجودنفسه وأن يتأخر حصوله على حصول نفسه؛ لأنه تارة أثرٌ وتارة مؤثرٌ، والأثر يجب تأخره علي مؤثِّره؛ والمؤثر يجب تقدمه على أثره فلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة أو مراتب وتأخره عنها. وكلاهما أي التسلسل أو الدور أو الجمع بين الفراغ وعدم النهاية، وتقدم الشيء على نفسه مستحيل ممتنع لا يمكن في العقل ثبوته وكل ما أدى إلى المستحيل فهو مستحيل فكان تقدير الإله حادثاً محال فتعين أن يكون قديماً لا أول له، راجع العقيدة النورية في معتقدات السادة الأشعرية، للشيخ أبي الحسن علي التميمي، دراسة وتحقيق: الشيخ الحبيب بن طاهر ص85 وما بعدها، راجع صغرى الصغرى ص32و ص59، وما بعدها.

(1) دليل التمانع وهو: أنه لو وجد على جهة الفرض فردان متصفان بصفات الألوهية لأمكن التمانع بينهم في إيجاد شيء ما أو إعدامه فإما أن يحصل مرادهما معاً وهو محال لاجتماع النقيضين، أو لا يقع مرادهما وهو محال أيضاً لاستلزامه عجزهما مع اتصافهما بصفة الألوهية أو يقع مراد أحدهما دون الآخر وهو محال أيضاً لاستلزامه التحكم والترجيح بلا مرجح. ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، الناشر دار المعارف النعمانية، سنة النشر 1401ه، ج2، ص130، وينظر حاشية العطار علي شرح جلال الدين المحلي علي جمع الجوامع،المؤلف حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، دار الكتاب العلمية، ط بدون، ج1 ص454.

(2) العقلي من العقل وهو غريزة يمنحها الله للعبد يميّز بها بين الحق والباطل، ينظر: التعريفات للجرجاني علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1403ه ج1، ص197

(3) الوهمي من الوهم وهو: إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمعنى المحسوس، والوهم المتخيل هو: الصورة التي تخترعها المخيلة باستعمال الوهم إياه؛ كصورة الناب أو المخلب في صورة المنية المشبهة بالسبع، راجع التعريفات للجرجاني ، ج1، ص255.

وأما ما ذكرناه من افتقار القسم الثاني، وهو الأعراض[2] أي: الصفات القائمة بالأجرام[3]، من ألوان وطعوم وروائح وحركات وسكنات وغيرها إلى المحل والمخصص فظاهرٌ؛ لأنها لما كانت صفات استحال أن تقوم بأنفسها بل لا يمكن أن تكون موجودة إلاَّ في محل، أي: ذات تقوم بها، ولما كانت حادثة وجب افتقارها إلى مخصص موجد لها[4].

وأما ما ذكرناه من افتقار القسم الثالث: وهو الأجرام [إلى المخصص دون المحل][5]، فلأنها لما كانت حادثة، بدليل لزومها للأعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرهما لزم افتقارها إلى مخصص موجد لها ابتداءً،[ومبد لها ومبق بموالاة[6]، خلق أعراضها][7]، دواماً، فافتقارها إلى ذات مولانا – جلَّ وعزَّ- لا يمكن أن تعرى عنه ابتداءً ولا دواماً.

وأماَّ وجوب غناها عن المحل، فلأنها ليست صفات، بل هي ذوات موصوفة بالصفات، فلو قام جرم منها بجرم آخر لزم أن يتحد حيزهما وذلك يستلزم أن يكون الجرمان جرماً واحداً، وذلك لا يعقل.

وأيضاً لو افتقر الجرم إلى محل كافتقار العرض إليه، لزم الترجيح بلا مرجح؛ إذ ليس جعل أحد الجرمين محلاً للآخر بأولى من العكس، وأيضاً يلزم في محله من الافتقار إلى المحل ما لزم فيه، فإن كان الحال محلاً أيضاً لمحله لزم الدور، وإن كان لغيره لزم التسلسل ودخول مالا نهاية له في الوجود.

=

(1) الخيالي: من الخيال: وأصله القوة المجردة كالصورة المتصورة في المنام وفي المرآة وفي القلب، ثمَّ استعمل في صورة كل أمر متصور، وفي كل شخص دقيق يجري مجرى الخيال، والتخيل تصور خيال الشيء في النفس، والتخيل تصور ذلك. المصدر السابق: ج1/ص102.

(2) الأعراض جمع عرض: وهو في اللغة عبارة عما يعرض ويزول ولا يبقى.

(3) الأجرام جمع جرم بكسر الجيم وسكون الراء: وهو كل ما ملأ قدراً من الفراغ بحيث يمنع غيره أن يحل حيث هو، وهذا المعنى يشمل الجواهر والأجسام ويعبر عنه أيضاً بالمتحيز، كما يعبر عن العرض بالقائم بالمتحيز، وبين الأعراض والأجرام تلازم عقلي، بحيث يستحيل وجود أحدهما دون الآخر. ينظر: العقيدة النورية ص80.

(4) هنا إشارة إلى دليل حدوث العالم وأنه محدث رداً على الدهريين والطبائعيين، وهو كون العالم كل صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث، فينتج العالم كله حادث، أما كون صفات العالم حادثة فدليله أنها متغيرة من وجود إلى عدم ومن عدم إلى وجود قبولاً وحصولاً وكل ما كان كذلك فهو حادث.
راجع كتاب شرح العلاَّمة أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي الحسني، المُسمى بـ(عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى)، طبع بمطبعة جريدة الإسلام بمصر، سنة 1316ه، ص60 وما بعدها.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ن . أ).

(6) الموالاة أي، التوالي وهي التتابع والتعاقب والموالاة المتابعة، ينظر: لسان العرب لابن منظور. تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، الناشر دار المعارف القاهرة، ج6، ص4924.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ن . أ).

وأما ما ذكرناه في القسم الرابع، وهو صفات مولانا – جلّ وعزّ- من وجوب قيامها بذاته العلية ووجوب غناها عن المخصص، فلأن كونها صفات يوجب استحالة [قيامها بنفسها][1]، لما يلزم عليه من قلب الحقائق؛ إذ حقيقة الصفة تستلزم موصوفاً يوصف بها فلو قامت بنفسها لم تكن صفة، لكن مفارقة الصفة لحقيقتها التي- هي الصفة لموصوفها - محال، فقيامها إذاً بنفسها الذي استلزم مفارقتها لحقيقة نفسها محالٌ.

فإن قلت[2]، قصارى ما أنتج دليلكم أن الصفة لا تعقل حقيقتها بدون موصوف لها، ولا يلزم من استلزامها موصوفاً بها أن تقوم بذلك الموصوف؛ لاحتمال أن تكون صفة لموصوف ولا تقوم به.

فالجواب: أنه لا معنى لكونها صفة لموصوف إلا بقيامها به؛ إذ لو لم تقم به لم يمكن أن تكون صفة له دون غيره؛ لما يلزم عليه من الترجيح بلا مرجح، فلو لم تقم إذاً بموصوفها لم تكن صفة له ولا لغيره لعدم موجب الاختصاص، فقد لزم إذاً من قيامها لنفسها وجود الصفة بلا موصوف[3] وذلك إبطال لحقيقتها، وذلك عين ما ألزمناه في البرهان السابق[4]، وإنما عدلنا عن ذكر الإفتقار إلى الذات في صفات المولى – تبارك وتعالى – لأن الإفتقار والفقر يقتضيان لغةً وعرفاً الحاجة إلى أمر مفقود يطلب حصوله، فيقال: الجائع يفتقر إلى الأكل، [فإذا أكل وشبع لم يوصف بالإفتقار إلى

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ن . أ).

(2) أي: فإن قلت أيها المستمع أو المتعلم.

(3) ذهب المعتزلة إلى أن إثبات الصفات يؤدي إلى تعدد القدماء وذلك شرك ولذلك كان يقول واصل بن عطاء ((إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين))، الملل والنحل ج1/ص51.

وقد رُدّ عليهم : بأن الإرادة لو كانت لا في محل لوجب نسبتها إلى سائر الجواهر والأجسام إذ هي مشاركة لها في نفي المحلية وأنه لو جاز أن يكون مريداً بإرادة قائمة لا في ذاته لجاز أن يكون عالمًا بعلم قائمٍ، لا في ذاته، وقادراً بقدرة قائمة لا في ذاته إلى غير ذلك من الصفات ولم يقولوا به ولجاز أيضاً أن يكون الواحد منَّا عالماً وقادراً بعلم قائم لا في ذاته وقدرة قائمة لا في ذاته، ولم يقولوا به أيضاً، والمتحكم بالفرق من غير دليل مما لا سبيل إليه يتبين به إبطال هذا القول.

وقد جاء في شرح العقيدة الطحاوية لسعيد فودة بقوله: إن أفعاله حادثة وصفاته قديمة ولذلك فإنه يتّصف بأنه محيي الموتى قبل إيجاد المخلوقات بل وقبل إماتتهم، وكذلك يُسمى خالقًا قبل أن يخلقهم، والسبب في تسميته بهذه الأسماء هو قيام الصفات التي بها يكون منشأ الخلق وهي القدرة والإرادة والعلم، وقيام هذه الصفات بذاته – جل شأنه – أزلي، ولا يعتمد على إيجاد الله – تعالى – لهذه المخلوقات، لأن نفس إيجاده مشروط بوجود هذا الصفات له.

ومن هذا يُستفاد معنى في غاية الأهمية وهو أن الله - تعالى – لا يستفيد اتصافه بصفات ولا تسميته بالأسماء من الأفعال التي يقوم بها بل من الصفات التي يتصف بها، ولهذا فإن أسماءه وصفاته تعالى أزلية، مع كون أفعاله حادثة. فأفعاله ناشئة عن الصفات، وليست صفاته ناشئة عن الأفعال.

ينظر: غاية المرام في علم الكلام، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ص57 وما بعدها.

(4) يقصد به دليل القسم الرابع .

الأكل][1]، وكذا يقال: العريان مفتقر للكسوة، فإذا اكتسى لم يطلق عليه الإفتقار إلى الكسوة، وقس على هذا، ولا شك أن صفات مولانا – تبارك وتعالى – يستحيل عليها الإفتقار؛ لأنه إن كان لتحصيل وجودها فوجودها حاصل واجب عن الفاعل أزلاً وأبداً، وإن كان لتحصيل وجود [موصوفها][2]، فهو ذات مولانا – جلّ وعزّ- وهو أيضاً حاصل واجب لا يتصور عدمه، لا أزلاً ولا أبداً، غني عن كل ما سواه، ومفتقر إليه كل ما عداه، فمعنى الفقر إذاً لا يتصور في الذات ولا في صفاتها، فيمتنع إطلاق لفظه على الصفات الأزلية.

وقد غفل الفخر[3]، فأساء الأدب[4] وأطلق عليها، (الفقر إلى الذات العلية)، نظراً منه إلى استحالة قيامها بنفسها ووجوب قيامها بموصوفها، ولم ينتبه إلى ما يوهمه الفقر والافتقار من فقد أمر يحتاج إلى حصوله.

والله سبحانه المسؤول أن يسمح لنا وله ولسائر المؤمنين والمؤمنات، وأن يعامل جميعنا دنيا وأخرى بما هو أهل له من كثرة، العفو والغفران لعظيم الزلات، ولا يعاملنا بما نحن له أهل [من النقص] [5]، وأنواع العقوبات والطرد دنيا وأخرى عن جميع الخيرات، بجاه نبيه ومصطفاه سيدنا مولانا محمد – صلى الله عليه وسلم –

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (أ . ن).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ . ن).

(3) الفخر هو: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري، أبو عبد الله فخر الدين الرازي الإمام المفسر اشتهر بعلمه في المعقول والمنقول وعلم الأوائل وهو قرشي النسب أصله من طبرستان مولده في الري وإليها نسبته سنة 455ه، ورحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان وتوفي في هراة سنة 606ه، وأقبل الناس على كتبه يتدارسونها ومن أهمها مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، ولوامع البيانات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، ومعالم أصول الدين، المحصول في علم الأصول، تهذيب الدلائل وغيرها، ينظر: الأعلام ، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، الناشر دار العلم للملايين ط2002، ج6/ص313.

(4) قال: الرازي: فإن قالوا كيف أهملتم وجوب الوجود.
قلنا: ذلك عين الذات لا صفة قائمة بالذات لأن الصفة القائمة بالذات مفتقرة إلى الذات. راجع مفاتيح الغيب ((التفسير الكبير))، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، الناشر دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420ه، ج12/ص498.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (ن . أ).

وعلى آله وصحبه، فهو وسيلتنا العظمى وذخيرتنا الكبرى وملجأنا الأعز الأرفع في الحياة وبعد الوفاة. آمين

المقدمة السادسة
الممكنـــات المتقابـــلات

المقدمة السادسة

الممكنـــات المتقابـــلات

(والممكنـات[1]، المتقابلـة سـتة: الوجـود والعـدم، والمقـادير، والصـفات والأزمنـة والأمكنة والجهات).

مراده بالممكنات الجائزات المتقابلات، أي المتنافرات، التي تقبل الجرم كل واحد منها قبولاً متساوياً لقبول منافره، ثمّ مع ذلك اختصّ من كل متقابلين متساويين في القبول بأحدها، وترجح به على صاحبه، وغلبة أحد المتساويين لمتساويه ورجحانه عليه بلا مغلب ولا مرجح مستحيل؛ لأنه جمعٌ بين متنافيين: وهما رجحان أمرٍ لنفسه على مقابله، ومساواته لها بنفسه أيضاً، فتعين على سبيل القطع واليقين الضروري- بعد هذا التأمل- افتقار كل مخصص إلى فاعل يخصصه بالوجود بدلاً من العدم، مساوٍ في القبول والإمكان على قولٍ، أو هو أرجح من الوجود، لأصالته في كل حادث على قولٍ، ويخصصه أيضاً بمقدار مخصصٍ في الطول أو القصر أو التوسط بينهما بدلاً عن سائر المقادير التي يقبل الجرم جميعها على السواء ويخصصه أيضاً بصفة معينة من حركة أو ضدها، أو بياض أو ضده، أو علم أو ضده إلى غير ذلك من سائر الصفات المتقابلة، ويخصصه أيضاً بالوجود في زمنٍ [معين][2]، بدلاً عن مقابله من زمان متقدم أو متأخر، ويخصصه أيضاً بمكان مخصوص بدلاً عن سائر ما يقابله من الأمكنة، ويخصصه أيضاً بجهة مخصوصة من جنوب أو شمال أو [مشرق][3]، أو مغرب بدلاً عما يقابله من سائر الجهات.

وبهذا يتضح لك أن كل جرم من أجرام العوالم من السماوات والأرض والعرش والكرسي والإنس والجن والملائكة، وسائر أنواعها وأشخاصها حادث مفتقر إلى المولى العظيم افتقاراً ضرورياً، يشهد بوجوب حدوثه ووجوب افتقاره إلى مولانا تبارك وتعالى اختصاصه بالوجود بدلاً عن العدم الذي يقابله، وقد اتصف به كثير من أمثاله المتخيلة، ويشهد له أيضاً بذلك مقداره المخصوص وجهاته المخصوصة فكل جرم من أجرام العوالم ينادي ناظره بلسان الحال، الذي هو أصدق وأفصح من لسان

---

(1) أجمع العقلاء على أن الأشياء ثلاثة أقسام: واجب، وممتنع، وممكن، ولو كان بين العلم والقدرة علاقة تنافٍ لامتنع قسم الممكنات بأسرها؟ لأن الممكن هو: ما يصح وجوده وعدمه على البدل.
وهذه الممكنات إمَّا موجودة، أو معدومة، وما هو موجود منها علم الله ووجوده، فيلزم ألا يكون عدمه ممكناً في ذاته، وما هو معدوم منها، علم الله وعدمه، فيستحيل وجوده، وحينئذٍ لا يبقى في الخارج ممكن. ينظر: (العواصم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم، المؤلف: ابن الوزير محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي أبو عبد الله عزالدين من آل الوزير، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت - لبنان، ط3، 1415ه، عدد الأجزاء 9، ج6: ص368).

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ . ن).

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ . ن).

المقال كل ما وقع عليه بصرك أو جال فيه فكرك من أحوال ليس مقابله أولى بالعدم منه، ولولا تخصيص مريد قادر قاهر لا يقف لمعارضيه سطوه فهو ممكن، ولا يتعاصى على إرادته للتغيير قويٌ[1]، من الجائزات ولا راسخ منها متمكن، فتبارك المولى العظيم، الرحمن الرحيم رب العالمين.

المقدمة السابعة
الصفـــات الأزليـــة

(1) وهذا ما بينه الرازي في تفسيره «مفاتيح الغيب» بقوله: «واعلم أن قوله تعالى: ((فَإِنِي قَرِيبٌ)) فيه سر عقلي وذلك لأن اتصاف ماهية الممكنات بوجوداتها إنما كان بإيجاد الصانع، فكان إيجاد الصانع كالمتوسط بين ماهيات الممكنات وبين وجوداتها فكان الصانع أقرب إلى ماهية كل ممكن من وجود تلك الماهية إليها، بل هاهنا كلام أعلى من ذلك هو أن الصانع هو الذي لأجله صارت ماهيات الممكنات موجودة فهو أيضاً لأجله كان الجوهر جوهراً والسواد سواداً، والعقل عقلاً، والنفس نفساً فكما أن بتأثيره وتكوينه صارت الماهيات موجودة، فكذلك بتأثيره وتكوينه صارت كل ماهية تلك الماهية، فعلى قياس ما سبق كان الصانع أقرب إلى كل ماهية من تلك الماهية إلى نفسها، فإن قيل: تكوين الماهية ممتنع لأنه لا يعقل جعل السواد سواداً فنقول: فكذلك أيضاً لا يمكن جعل الوجود وجوداً لأنه ماهية، ولا يمكن جعل الموصوفية دالة للماهية فإذاً الماهية ليست بالفاعل، والوجود ماهية أيضاً فلا يكون بالفاعل، وموصوفية الماهية بالوجود هو أيضاً ماهية فلا تكون بالفاعل فإذا لم يقع شيء ألبتة بالفاعل، وذلك باطل ظاهر البطلان فإذاً وجب الحكم بأن الكل بالفاعل». راجع مفاتيح الغيب ج5/ص362، وللاستزادة راجع: شرح المقاصد في علم الكلام لسعد الدين مسعود التفتازاني، الاعتصام للشاطبي.

المقدمة السابعة

الصفـــات الأزليـــة

(والقدرة[1]، الأزلية: عبارة عن صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة)[2].

(والإرادة: صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه).

شرع هنا في بيان صفات المعاني[3]، وهي الصفات الوجودية التي يتصف بها مولانا – جلّ وعزّ- فإن صفاته – تبارك وتعالى- تنقسم إلى أقسام:-

---

(1) وقد طابق تعريفها لجميع تعريفاتها في كتب الشيخ.

(2) وعرّف الإرادة في العقيدة الوسطى والصغرى بأنها صفة يتأتى بها تخصيص كل ممكن بالجائز المخصوص بدلاً عن مقابله وذكر أنه ينتج على كل حادث أربعة مطالب لهاتين الصفتين.

الأول: وجودهما. **الثاني**: وجوب الوجود لهما.

الثالث: عموم تعلقهما بجميع الممكنات. **الرابع**: وحدتهما.

راجع: صغرى الصغرى، ص72.

(3) أثبت الأشاعرة قدم الصفات وأزليتها بأن هذه الصفات من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام إنما هي صفات قديمة أزلية زائدة على الذات، وعلى هذا فالله – عز وجل- عالم بعلم قادر بقدرة.... إلخ.

يقول الإمام أبو الحسن الأشعري: الباري تعالى عالم بعلم، قادرٌ بقدرة حي بحياة، متكلم بكلام، سميع بسمع بصير ببصر وهذه صفات أزلية قائمة بذاته.

وبناء على ذلك فإن الأشاعرة كما ذكر أبو الحسن الأشعري يثبتون تلك الصفات ويعتبرونها زائدة على الذات فيقولون الله عالم بعلم، قادرٌ بقدرة، متكلم بكلام..... إلخ.

ويتكلم الأشعري، أيضاً عن صفات الله فيصفه بالعلم، لأن الأفعال المحكمة لا تتسق في الحكمة إلا من عالم، والصنائع لا تحدث إلا من قادر حي متصف بالقدرة والحياة والسمع والبصر، وهو عالم بعلم أزليٍّ، قادر بقدرة أزلية، حي بحياة، سميع بسمع، بصير ببصر، وهو السميع البصير، ويقول الأشعري في معنى صفة العلم أن معنى العالم عندي أن له علماً ويستدل على ذلك بأدلة سمعية على علم الباري سبحانه وتعالى ومن هذه الأدلة قوله تعالى: چ گ گ وقوله تعالى چ □ □ □ □ □ □ □ □ چ، ومن أدلته العقلية: أنه لا يخلو أن يكون الله عالماً بنفسه أو بعلم ، يستحيل أن يكون هو نفسه، فإن كان عالماً بنفسه كانت نفسه علماً ويستحيل أن يكون العلم عالماً والعالم علماً، فلما استحال أن يكون الباري تعالى علماً استحال أن يكون عالماً بنفسه، فإذا استحال ذلك صح أن يكون عالماً بعلم مستحيل أن يكون هو نفسه، ومما سبق يبرهن الأشعري على أن الله متصف بتلك الصفات وأن هذه الصفات زائدة على الذات وليست عين الذات، ينظر: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، للإمام أبي الحسن الأشعري صححه وقدمه وعلق عليه د. حمودة غرابة، مطبعة مصر/ 1955ه. من ص25 – 30.

ويرى التفتازاني: أن ما قاله الأشعري في الصفات هي نفس مقالة أهل السنة فيقول: فعند أهل الحق له صفات أزلية زائدة على الذات فهو عالم له علم وقادر له قدرة حي له حياة وكذا في السميع والبصير والمتكلم، وهو عنده مذهب أهل الحق والسنة.

وهذا ما ذهب إليه الشهرستاني أيضاً بأن مقالة الأشعري في الصفات هي نفس مقالة أهل السنة: إثبات صفات قائمة بالذات لا هي الذات ولا هي غير الذات ولا هي هو ولا غيره، والدليل على أنه مريد بإرادة قديمة أنه تعالى ملك والملك من له الأمر والنهي فهو آمر، ناه، فلا يخلو إما أن يكون آمراً بأمر قديم أو بأمر محدث، فإن كان محدثاً فلا يخلو إما أن يحدثه في ذاته أو في محل أو لا في محل، ويستحيل أن يحدثه في ذاته لأنه يؤدي إلى أن تكون ذاته محلاً للحوادث وذلك محالٌ ويستحيل أن يكون في محل لأنه يوجب أن يكون المحل موصوفاً به، ويستحيل أن يحدثه لا في محل لأن ذلك غير معقول، فتعين أنه قديم قائم به صفة له وكذلك في الإرادة والسمع والبصر.

ويذكر الجويني مذهب أهل الحق في الصفات فيقول: مذهب أهل الحق أن الباري سبحانه وتعالى حي، عالم، قادر، له الحياة القديمة، والعلم القديم، والقدرة القديمة والإرادة القديمة.

ومن آراء هؤلاء العلماء التفتازاني والشهرستاني والجويني يتضح لنا أن الأشعري كان له رأي في =

- الأول: ما يعبر به عن نفس الذات العلية وهي الوجود.
- الثاني: ما يرجع معناه إلى سلب نقص مستحيل على مولانا تبارك وتعالى، وهو خمس صفات:

1- القِدم: وهو عبارة عن سلب العدم في الأزل.
2- البقاء: وهو عبارة عن سلب العدم فيما لا يزال، ويجمعهما معاً وجوب الوجود[1]؛ لأنه عبارة عن عدم قبول العدم أزلاً وأبداً.
3- المخالفة للحوادث: وهي عبارة عن سلب الجرمية والعرضية وخواصهما.
4- والقيام بالنفس: وهو عبارة عن سلب الافتقار إلى المحل والمخصص.
5- الوحدانية: وهي عبارة عن سلب النظير في الذات والصفات والأفعال.

- الثالث: صفات المعاني: وهي عبارة عن الصفات الوجودية القائمة بذاته العلية؛ وهي سبع صفات: القدرة، والإرادة، والعلم والحياة، والسمع، والبصر، والكلام.
واختلف في زيادة صفات: وهي إدراك المشمومات وإدراك المذوقات وإدراك الملموسات وإدراك اللّذائذ والآلام.
فقيل بثبوتها زائدة على الصفات السبع وتكون متعلقات بكل موجود من غير اتصال بالأجسام، ولا تكيف باللّذات والآلام.
وقيل: ترجع في حقه، تعالى، إلى العلم.
وقيل: بالوقوف وهو أحسنها.
- الرابع: الصفات المعنوية: وهي صفات الذات اللازمة لصفات المعاني وهي كونه تعالى قادراً، ومريداً، وعالماً، وحياً، وسميعاً، وبصيراً ومتكلماً وزاد بعضهم قسماً خامساً: وهو صفات الأفعال وهو عبارة عن التعلق التنجيزى للقدرة والإرادة بالممكنات كخلقه تعالى ورزقه وإماتته، وإحيائه، وتحريكه – تعالى- وتسكينه، وإن شئت قلت: هي عبارة عن صدور الممكنات عن القدرة والإرادة.

=
الصفات سلك فيه مسلك أهل الحق والسنة، ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، شرح المقاصد في علم الكلام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، الناشر دار المعارف النعمانية، 1401ه مكان النشر الباكستان ج2/ ص105 وما بعدها، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني، حققه د. محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد، الناشر مكتبة الخانجي، 1369ه، ج1، ص79، 80،

(1) أي أنه يجب له تبارك وتعالى أن يكون غير قابل للعدم في الأزل وهو معنى القدم ولا فيما لا يزال وهو معنى البقاء إذ لو كان قابلاً للعدم لما كان واجب الوجود؛ بل يكون جائز الوجود وكل جائز الوجود مفتقر إلى فاعل، كسائر الجائزات فيكون حادثاً مثلها وذلك مستحيل، ينظر: صغرى الصغرى ص59. تمهيد الأوائل وتخصيص الدلائل، محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر مؤسسة الكتب الثقافية، سنة 1407ه، لبنان، ج1، ص59، شرح المقاصد في علم الكلام، ص68.

وهي تنقسم إلى قسمين:

- صفة فعلية وجودية: كالأمثلة المذكورة.

- [و] [1]صفة فعلية سلبية: كعفوه تعالى عمن يشاء من أهل المعاصي فإنه عبارة عن ترك العقوبة لمن يستحقها، ولا شك أن هذا الترك متأخر عن المعصية الحادثة، وهو فعل بناء على أن الترك فعل، أو سلب فعل[2]، العقوبة لمن يستحقها، بناءً على أنه ليس بفعل.

- وزاد بعضهم قسماً سادساً: وهو الصفات الجامعة لسائر أقسام الصفات، كالألوهية، والكبرياء والعظمة، وإنما تعرضنا في هذه المقدمة لبيان قسم واحد وهو صفات المعاني اعتناء بثبوتها، وإشارة إلى وجوب وجودها ورداً على المعتزلة[3]، الذين قالوا بنفيها[4]، ولم يثبتوا منها إلاَّ الكلام، وجعلوه صفة فعلية[5]، بناءً منهم على حصر الكلام في الحروف والأصوات، فمعنى كونه – تعالى – متكلماً عندهم أنه فاعل للكلام، خالق له في محل، وسيأتي – إن شاء الله – الرد عليهم عند تعرضنا لشرح الكلام القديم.

وأثبت أيضاً معتزلة البصرة[6]، الإرادة إلاّ أنهم جعلوها صفة حادثة قائمة بنفسها لا في محل، والحاصل أن المعتزلة كلهم أنكروا صفات المعاني التي أثبتها جماعة أهل

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ن . أ).

(2) اختلف علماء الأصول في الترك هل هو فعل أو هو نفي الفعل، فذهب جمهور الأصوليين على أن الترك فعل وكف النفس عن الفعل بناء على أنه لا تكليف إلاّ بفعل وذهب آخرون إلى أن الترك نفي للفعل وليس فعلاً بناء على أنه يجوز التكليف بغير فعل، ويرى بعض الأشاعرة بأن الترك فعل ذلك لأنه متعلق من متعلقات القدرة، ينظر: الاعتصام تأليف، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق ودراسة الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير، تحقيق ودراسة الجزء الثاني: د. سعد بن عبد الله آل حميد، تحقيق ودراسة الجزء الثالث: هشام بن إسماعيل الصيني، الناشر دار الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1429ه، ج1، ص60.

(3) المعتزلة: ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية والعدلية، وأصول مذهبهم هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمن خالفهم في التوحيد سموه مشركاً، ومن خالفهم في الصفات سموه مشبّهاً، ومن خالفهم في الوعيد سموه مرجئاً، ومن اكتملت له هذه الأصول سموه معتزلاً حقاً، وأسرفوا في استخدام العقل وذهبوا إلى أن الاستنباط العقلي يفضي إلى اليقين.

ويسمون بالمعتزلة لأنهم انفصلوا عن أهل السنة بقولهم بالمنزلة بين المنزلتين، ينظر: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، تأليف الدكتور: عبد المنعم الحفني، الناشر: دار الرشاد– القاهرة، الطبعة الأولى 1413ه، ص358: ص360.

(4) أي ينفي صفات المعاني.

(5) أي أن المعتزلة قالوا بأن الكلام صفة فعلية واستدلوا عليه بقولهم ((إن المتكلم لا يخلو، إما أن يكون متكلماً لأن الكلام أوجد له حالة أو صفة أو لأن الكلام حله، حل فيه أو بعضه أو لأن الكلام أثر في آلاته على معنى أنه نفى الخرس والسكوت عنه، أو لأنه موجود به، والأقسام كلها باطلة فلم يبق إلا أن يكون المتكلم إنما كان متكلماً لأنه فاعل الكلام على ما نقوله))، راجع شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم حققه وقدم له د. عبد الكريم عثمان، الناشر مكتبة وهبة، ط3، 1416ه ص536.

(6) انقسم المعتزلة من حيث المدارس إلى مدرستين:-

- مدرسة المعتزلة البغدادية: وأشهر أعلامها: جعفر بن المبشر، وأبو موسى الدردار، وأبو الحسين الخياط، وأبو الحسن أحمد بن الراوندي، ومحمد بن عبد الله الإسكافي، والجعفران: (بن حرب؛ وابن =

السنة، ووافقوهم على اتصافه تعالى بأحكامها المعنوية: وهو كونه تعالى قادراً، مريداً، وعالماً، وحياً، وسميعاً، وبصيراً، ومتكلماً، وقالوا: يجب أن تكون هذه الأحكام واجبة لذاته – تعالى – ولا نعللها بصفات المعاني كما في الشاهد، لما يلزم على تعليلها في حقه تعالى من جوازها وافتقارها إلى عللها وذلك يستلزم حدوثها، واتصافه تعالى بالحوادث مستحيلٌ وأيضاً يلزم على إثباتها كثرة القدماء، والإجماع على أن القديم واحد ، ويلزم على إثباتها تعدد الإله، لأنها تكون حينئذٍ مشاركة للإله في القدم، والقدم أخص صفات الإله، والمشاركة في الأخص توجب المشاركة في الأعم فيلزم أن تشاركه تعالى في سائر صفات الألوهية.

وهذا الذي تخيلوه فاسدٌ[1]؛ أمَّا ما اعتدوا به من إطلاق تعليل الأحكام المعنوية بالمعاني، فلا يلزم منه جوازها ولا حدوثها؛ لأن معنى تعليلها بها أنها ملازمة لها لا يمكن ثبوتها بدونها، وكلاهما قديم [واجب وليس معناها أن صفات المعاني أثرت في ثبوت الصفات] [2]، المعنوية وأفادتها الثبوت والحصول، وإذا كان التعليل بمعنى التلازم، فلا يدل على جواز ولا حدوث؛ إذ كما تلازم جائزان في الشاهد يتلازم واجبان في الغائب ولا يقدح ذلك في وجوبهما، وذلك كما نقول كونه تعالى قادراً ملازمٌ لكونه تعالى مريداً، وهما ملازمان لكونه جلَّ وعلاَ عالماً.

وإنما أطلقوا على صفات المعاني العلل، دون المعنوية؛ لأن صفات المعاني صفات [وجودية تتميز وتعقل على حيالها، والصفات المعنوية] [3]، صفات ثبوتية لا تعقل على حيالها وإنما تعقل بصفات المعاني فلما كانت تابعة لها في التعقل، أطلقوا على ما كان أصلاً في التعقل[4]، [علة وعلى ما كان تابعاً] [1]، في التعقل [معلولاً][2].

=

المبشر، وأبو القاسم عبد الله الكعبي، ومبشر بن المعتمر).

- مدرسة المعتزلة البصرية: وأشهر أعلامها: واصل بن عطاء، وأبو عثمان عمر بن عبد الله، وأبو الهذيل محمد بن الهذيل، وأبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظّام، وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ومحمد بن عبد الوهاب الجبائي، وهشام الغوطي، وعباد بن سليمان، وأبو يعقوب يوسف بن عبد الله الشحام، راجع ((موسوعة الفرق والجماعات الإسلامية ص361))، راجع: الملل والنحل ج1، ص77.

(1) يرى المعتزلة بنفي الصفات المعنوية وإثبات أحكامها فيقولون: هو تعالى حي قادر، مريد عليم، سميع بصير، متكلم بذاته لا بقدرة قائمة بذاته، ولا إرادة قائمة بذاته، هكذا فراراً منهم من تعدد القديم ، ومذهبهم لا يخفى بطلانه وتناقضه على أدنى عاقل؛ لأن من المعلوم أن الموصوف الذي منه الاشتقاق إذا عدم فالاشتقاق منه مستحيل فإذا عدم السواد عن جرم مثلاً استحال أن تقول هو أسود إذ لا يمكن أن يكون أسود ولم يقم به السواد، وكذلك إذا لم يقم العلم والقدرة بذات استحال أن تقول: هي عالمة قادرة لاستحالة اتصافهما بذلك، ولم يقم بها علم ولا قدرة.راجع أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكي الشنقيطي، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت، 1415ه، ج2، ص22 وما بعدها، التحرير والتنوير، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر الدار التونسية للنشر– تونس، 1984م، ج25، ص146وما بعدها.

(2) ما بين المعقوفين، سقط(ن أ).

(3) ما بين المعقوفين، سقط(ن أ).

(4)(ن ب) التعلق (ن أ) التعقل.

وأمَّا ما ألزموه من مخالفة الإجماع بتكثير القدماء ففاسد، لأن الشيء لا يتكثر بتكثر صفاته، فالذات القديمة واحدة بإجماع وإن تعددت صفاتها، فمتعلق الإجماع وحدة الذات الموصوفة بصفات الألوهية لا وحدة الموصوف بالقدم من غير تقييد بكونه ذاتاً.

وأمَّا ما ألزموه من تعدد الآلهة بسبب اشتراكها في أخص صفات الإله – وهو القدم – ففاسدٌ، لأن القدم ليس صفة نفسية، بدليل تعقل [وجود][3] الذات قبل تعقل قدمها، والأخص لا يكون إلاّ صفة نفسية لا يمكن أن تعقل الذات بدونها[4]، كالحيوانية للإنسان، بل هو أخص الصفات النفسية كالناطقية للإنسان[5].

ولما تقررت الملازمة عقلاً، بين الصفات المعنوية وبين صفات المعاني في الشاهد بطريق التعليل، أو الشرطية [أو الحقيقة][6]، أو الدلالة العقلية وجب طرد تلك الملازمة [شاهدا][7]، وغائباً؛ إذ اللزوم العقلي لا يمكن تخلفه بوجه من الوجوه.

فإذا عرفت هذا فقوله في المقدمات: (**القدرة الأزلية**) يعني: القديمة، وهي: قدرة مولانا – تبارك وتعالى- لا القدرة الحادثة وهي قدرة الحيوانات.

قوله: (**يتأتي بها إيجاد كل ممكن وإعدامه**) أي: [يتيسر] [1]، إخراج كل ممكن من العدم إلى الوجود، وإخراجه من الوجود إلى العدم[2].

=

(1) ما بين المعقوفين، سقط(ن أ).

(2) (ن ب) معلولاً (ن أ) معلوماً.

(3) ما بين المعقوفين، سقط(ن أ).

(4) يرى الشيخ بأن المعتزلة قد أخطأوا في قولهم بأن القدم أخص وصف لله تعالى ودليله أن الذات تعقل بدون أن يعقل القدم وبالتالي لا يكون القدم أخص وصف للذات لأن معنى كون الصفة أخص وصف أنه لا تدرك الذات بدونها، ولما كان بالإمكان إدراك ذاته تعالى من غير إدراك كونها قديمة لم يكن القدم أخص وصف له.

ويرى الأشاعرة أن أخص وصف له عزَّ وجلَّ هو القدرة على الاختراع فلا يشاركه فيه غيره ومن أثبت فيه شركة فقد أثبت إلهين. نهاية الإقدام ج1/ص31.

(5) نفى المعتزلة صفات المعاني جميعاً ولم يجوزوا أنها قائمة بذاته تعالى، ويقولون: إنه تعالى قادر بالذات عالم بالذات إلى غير ذلك، ومثار همهم أنهم تخيلوا أنهم إن قالوا بها وبقيامها بذاته تعالى لزم عليها محالان.

الأول: حدوث الصفات المعنوية.

الثاني: تعدد القدماء.

أمَّا الأول فقالوا: إن عللنا الصفات المعنوية بالمعاني لزم حدوثها؛ لجوازها وافتقارها إلى عللها التي هي صفات المعاني.

- وجوابه: إن معنى التعليل للصفات المعنوية بالمعاني أنها ملازمة لها لا يمكن انفكاكها عنها،لا أنها أثرت فيها وأفادتها الثبوت حتى يلزم أنها حادثة، بل كل من صفات المعاني والمعنوية قديمة، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر، ولا علة ولا معلول حقيقة، وإنما معنى ذلك التلازم فقط.

- وأمَّا ما تخيلوه من أنه يلزم على ثبوتها وقيامها بالذات تعدد القدماء، فجوابه أنها قائمة بذاته تعالى ولا يلزم عليه تعدد القدماء؛ لأنه لا يلزم ذلك إلاَّ إذا أثبتت ذوات قديمة، أمَّا إذا كانت ذاتاً واحدة موصوفة بصفات قديمة فلا يلزم منه تكثر؛ لأن الشيء لا يتكثر بصفاته، لا شاهداً ولا غائباً، ينظر: العقيدة النورية: ص119 وما بعدها.

(6) ما بين المعقوفين، سقط(ن أ).

(7) ما بين المعقوفين، سقط(ن أ).

وقد مرّ القول في جعل العدم الطارئ أثراً للقدرة الأزلية مباشرة على مذهب القاضي[3]، وهو الأصح في النظر؛ لأن المصحح لتأثير القدرة الأزلية إن قلنا: هو الإمكان مع الحدوث، أو الإمكان بشرط الحدوث، أو الحدوث فقط، أو الإمكان فقط، فذلك كله محقق ثابت للعدم الطارئ، ولا يلزم في أثر القدرة أن يكون وجودياً كما صار إليه إمام الحرمين[4]، بل إنما يلزم فيه أن يكون متجدداً حادثاً، كان ذلك المتجدد وجوداً أو عدماً، وهذا هو الحق الذي لا شك فيه، والله أعلم.

وقد ذهب بعض الأئمة المحققين إلى أن العدم الممكن السابق عن وجود الحوادث فيما لا يزال مقدور للباري – تبارك وتعالى -، كالعدم والحدوث الطارئين، بمعنى أنه في قبضة قدرته تعالى يتأتى منه – جلّ وعلا- إبقاؤه وإزالته بجعل الوجود الحادث في مكانه، وإطلاق المقدورية بأقل من هذا مستعمل في اللغة والعرف؛ يقال: الملك يقدر على الناس، ولا يقدرون عليه، بمعنى أنه يملك – على سبيل المجاز – تغيير بعض أحوالهم، كإعزاز وإذلال ونحوهما، فكيف لا يطلق على ذلك العدم الممكن أنه مقدور لله تعالى لأنه – جلّ وعلا- يملك إبقائه وتغييره بما شاء وكيف شاء على الحقيقة لا على المجاز؟ فملءُ الفم أنه ليس مقدوراً للمولى – تبارك وتعالى – نظراً إلى أن حقيقته ليس بوجودية ولا طارئة، سوء أدب بإطلاق ما يوهم عجزاً في قدرته – جلّ وعلا- وهذا الذي اختاره هذا الإمام، وهو الآتي على أن مصحح تعلق القدرة الأزلية بالممكن والإمكان فقط فكل ممكن على هذا وجوداً كان أو عدماً، سابقاً أو لاحقاً فهو

=

(1) (ن .ب) يتيسر (ن .أ) يتميز.

(2) فهذه القدرة يترجح بها إيجاد الممكن وإعدامه مهما كان هذا الشيء في نفسه ممكن الإيجاد أو العدم على حد سواء فلا بد له من مرجح لإخراجه إلى الوجود أو إعدامه من الوجود إلى العدم فأمَّا إذا استغنى هذا الشيء عن المرجح فهو لا يخلو من اثنين إمَّا أن يكون واجباً أو أن يكون ممتنعاً، ينظر: غاية المرام ج1، ص21 وما بعدها، شرح المقاصد في علم الكلام، تأليف سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، دار المعارف النعمانية - باكستان ج1، ص20وما بعدها، إحياء علوم الدين، تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة - بيروت، ص50 وما بعدها.

(3) هو محمد أبو بكر بن الطيب بن محمد القاضي المعروف بالباقلاني الملقب بشيخ السنة ولسان الأمة المتكلم على مذهب أهل السنة وأهل الحديث وطريقة أبي الحسن الأشعري، إمام وقته من أهل البصرة، ولد في البصرة سنة 338ه، سكن في بغداد وتوفي فيها سنة 403ه، وكان حسن الفقه وكانت له بجامع المنصور ببغداد حلقة عظيمة وكان مالكياً، له عدة مؤلفات منها، الملل والنحل، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، الإنصاف، دقائق الكلام، البيان عن الفرق بين المعجزة والكرامة.ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف الإمام القاضي إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي، ينظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص39 وما بعدها. والإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوز فيه الخلاف، ص30 وما بعدها، تحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنات، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى، 1417ه، ص363، الأعلام، للزركلي ج6، ص176.

(4) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد العلامة إمام الحرمين، ضياء الدين أبو المعالي بن الشيخ بن محمد الجويني رئيس الشافعية في نيسابور التي ولد فيها سنة 419ه ودخل إلى بغداد ثمَّ إلى المدينة وكان يحضر دروسه كبار العلماء، توفي سنة 478ه، وله عدة مؤلفات في أصول الفقه، والشامل في أصول الدين، والإرشاد والورقات في أصول الفقه، وغيرهما، راجع الأعلام للزركلي ج4، ص160، وطبقات الشافعية ج1، ص255.

مقدور للمولى تبارك وتعالى، ومقدوريته كل حقيقة من هذه الحقائق بما يليق بها، وهذا القول أقرب للغة والعرف وأسلم من سوء الأدب [وإفهام][1] النقص، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقوله في تعريف القدرة الأزلية (**يتأتى بها إيجاد كل ممكن**)، بمعنى: سواء كان جرماً أو عرضاً، مكتسباً للحيوان أو غير مكتسب، ففيه تنبيه على فساد مذهب أهل القدرية[2]، الذين أخرجوا أفعال الحيوانات الاختيارية عن تعلق قدرة الله تعالى، وعلى فساد مذهب الطبائعيين[3]، الذين أسندوا بعض الممكنات لقوى الطبائع العلوية والسفلية.

وقوله:(**على وفق الإرادة**) إشارة إلى أن فعله تعالى للكائنات إنما هو بطريق الاختيار، لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة[4]، والطبائعيين.

وقوله: (**والإرادة: صفة يتأتى بها تخصيص كل ممكن ببعض ما جاز عليه**) يعني: أن الممكنات لما كانت نسبتها إلى قدرته- تعالى على حد السواء، فلو اختصت بوجود بعضها دون بعض لزم العجز، فإذاً لابد لتخصيص بعض الممكنات بالوقوع دون مقابله من صفة أخرى، وليس إلا صفة الإرادة إذ لا يلزم نقص في قولنا: أراد الله تعالى وجود هذا الممكن، ولم يرد هذا الممكن الآخر بل أراد عدمه، بل ذلك دليل على غاية الكمال، بل تصرفه – جل وعلا- في الممكنات بمحض الإرادة الاختيارية، ولا باعث له على ممكن فيها، ولا إجبار كما قال تبارك وتعالى: چ ۇ ۇ و و

(1) (ن. ب) إيهام (ن. أ)إنهام.

(2) القدرية: هم الذين نسبوا التقدير إلى أنفسهم لا إلى الصانع، وكانت المعتزلة قدرية وقالوا إن الله ليس له قدرة ولا إرادة، وأفعال العباد مخلوقة لهم وليس الله خالقاً لأفعالهم وكان أبو هذيل العلاف شيخهم، وقولهم نقيض قول الجبرية، ومنهم جهم بن صفوان الذي قال بأن الإنسان لا يقدر على شيء وأنه مجبور في أفعاله وأن أفعاله مخلوقة، وروي في الأحاديث أن القدرية هم مجوس هذه الأمة وذلك لأن المجوس ينسبون التقادير إلى إلهين عندهم يزدان وأهرمان وجعلوا التقدير للرب تقديرا واحدًا، وزاد القدرية عليهم، بأن جعلوا في مقابل تقديره تقدير كل فرد من الإنسان أو الحيوان.

(3)وهم القائلون بأن أسباب الطبيعة هي المؤثرة في الإيجاد والخلق،وكل من اعتقد أن السبب مؤثر بذاته في المسبب، ينظر: تلبيس إبليس، لابن الجوزي، دار الكتاب العربية، الطبعة الأولى، تحقيق السيد الجميلي، ج1، ص56.

(4) الفلاسفة من الفلسفة وهي كلمة يونانية تعني حب الحكمة والفيلسوف هو المحب للحكمة.
والفلاسفة هم الذين سلكوا طريق الفلاسفة، وكان أغلبهم على منهج أرسطو في جميع ما ذهب إليه وانفرد به سوى كلمات يسيرة ربما رأوا فيها رأي أفلاطون وهؤلاء مثل يعقوب بن إسحاق الكندي، ويحيى النحوي، وطلحة بن محمد النسفي، وعيسى بن علي بن عيسى الوزير وغيرهم وتحدث هؤلاء الفلاسفة في الإلهيات فهم بين منكر ومثبت، فمن أنكر قيل هم سفسطائية المسلمين، قالوا إن العالم لم يزل وأنه لا محدث له ولا مدبر، ومن أثبتوا قالوا إن العالم لم يزل وهو محدث، وله أكثر من مدبرٍ، والاختلافات في هذا عندهم كثيرة. ينظر: موسوعة الفِرق والجماعات الإسلامية ص83، 84، الملل والنحل ص108.

ۆچ[1]، ولو قلت قدر الله تعالى على هذا الممكن الموجود، ولم يقدر على مقابله، لكان فاسداً؛ لما فيه من لزوم نقيصة العجز[2].

وأما سائر الصفات، كالعلم والكلام والسمع والبصر، فلا يصح التخصيص بها؛ لأن التخصيص تأثير، وهذه الصفات ليست مؤثرة في متعلقاتها.

وأشار بالعموم في قوله (**الممكن**) إلى فساد مذهب المعتزلة الذين خصصوا تعلق الإرادة بالخير دون الشر، وبالصلاح والأصلح دون مقابلها.

(**والعلم: صفة ينكشف بها المعلوم على ما هو به**) يعني: بالمعلوم كل ما يصح أن يعلم، وهو كل واجب وكل مستحيل وكل جائز، ومعنى (**ينكشف**) أنه يتضح ذلك المعلوم لمن قامت به تلك الصفة ويتميز عن غيره إيضاحا لا خفاء معه وهذا مخرجٌ للظن والشك والوهم؛ فإن الاحتمال القائم فيها يمنع من انكشاف ذلك المظنون أو المشكوك فيه أو الموهوم ويوجب له أيضاً خفاءً.

ويخرج أيضاً الاعتقاد الجازم مطابقاً كان أو غير مطابق؛ لأنه يحتمل النقيض بتشكيك مشكك فلا يستمر معه الانكشاف، والتعبير بالمضارع في الانكشاف [يقتضي] [3]، دوام الانكشاف واستمراره بحيث لا يحتمل النقيض بوجه؛ وذلك لاستناد هذه الصفة إلى ضرورة أو برهان.

وقوله: (**على ما هو به**) زيادة في البيان، وتصريح على سبيل التأكيد بإخراج الجهل المركب[4]: وهو اعتقاد أمرٍ على خلاف ما هو به.

والمقصود من هذا التعريف: التقريب على سبيل الاختصار؛ لعسر تعريف العلم بما يسلم من كل مناقشة.

ويدخل في العلم على مقتضى هذا التعريف: إدراك السمع والبصر وسائر الإدراكات، فهي إذاً أنواع من العلم، وهذا مذهب الشيخ الأشعريτ[5].

---

(1) القصص، الآية:68.

(2) مراد الشيخ هنا بوجوب أن نثبت للقدرة أنها واحدة ودليل هذا الإثبات أنه يلزم على تعددها اجتماع مؤثرين على أثر واحد،ويجب أن نثبت كذلك أنها عامة التعلق بالممكنات، ودليل هذا أنه لو خرج ممكن عن تعلقها للزم العجز وتعلق القدرة التنجيزي مرتب في التعلق على تعلق الإرادة التنجيزي وتعلق الإرادة مرتب على تعلق العلم في التعلق أيضاً لا في الوجود، لأن الواقع أنهما قديمان، القدرة والإرادة.
فالحاصل أن إيجاد الله للمكن وإعدامه له على وفق تعلق إرادته به لأنه تعالى لا يوجد أو يعدم بقدرته إلاّ ما أراد – الله تعالى- وجوده أو عدمه من الممكنات، وبهذا يكون تعلق القدرة فرع عن تعلق الإرادة أي تابع ومتأخر عنه في التعلق، فالتابعية هنا ليست زمانية كما قد يتوهم البعض بل هي فقط في التعقل، راجع تهذيب شرح السنوسية ص45.

(3) (ن. ب) يقتضي (ن. أ) بنقيض.

(4) الجهل المركب هو: اعتقاد جازم غير مطابق للواقع وإنما سمي مركبا لأنه يعتقد الشيء على خلاف ما هو عليه فهذا جهل أول ويعتقد أنه يعتقده على ما هو عليه وهذا جهل آخر، قد تركبا معا. راجع التعريفات للجرجاني، ص8، والمعجم الفلسفي، للمؤلف كمال صليبة، ج1، ص366.

(5) يقول الأشعري في العلم: أن معنى العالم عندي أن له علماً، ومن لم يعلم لزيد علماً لم يعلمه عالماً، ثم استدل الأشعري بأدلة سمعية على علم الباري تعالى ومن هذه الأدلة قوله تعالى چ گ گ وقوله تعالى =

والحياة: صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك.
يعني أن الحياة ليست من الصفات المتعلقة وهي ما يقتضي لذاته زائداً على القيام بمحله كالقدرة، فإنها تقتضي زائداً على القيام بمحلها وهو المقدور الذي يتأتى بها إيجاده وإعدامه، والإرادة تقتضي لذاتها مراداً يتخصص بها، والعلم صفة يقتضي معلوماً ينكشف به، والكلام يقتضي معنى يدل عليه، والسمع يقتضي مسموعاً يسمع به، والبصر يقتضي مبصراً، والحياة لا تقتضي زائداً على القيام بمحلها وإنما هي صفة مصححة للإدراك بمعنى أنها: شرط عقلي [له] يلزم من عدمها عدم الإدراك، ولا يلزم من وجودها وجود الإدراك ولا عدمه وبالله تعالى التوفيق.
والسمع الأزلي: صفة ينكشف بها كل موجود على ما هو به انكشافاً يباين سواه ضرورة، والبصر مثله، والإدراك على القول به مثلهما.
[يعني أن هذه][1]، الصفات مشتركة في تعلقها بالموجود، قديماً أو حديثاً إلاَّ أنها في الشاهد مختصة ببعض الموجودات؛ لتخصيصه لها تعالى بذلك، ولو خرق سبحانه العادة في ذلك لصح أن تتعلق بسائر الموجودات، ولهذا جازت رؤية المخلوق[2] لمولانا – تبارك وتعالى – على مذهب أهل الحق[3]، وجاز سماعهم لكلام القديم القائم بذاته العلية، جلّ وعلاّ- مع أنّ الرؤية في الشاهد إنما جرت العادة بتعلقها بالأجرام وألوانها وأكوانها، والسمع في الشاهد إنما جرت العادة بتعلقه بالحروف والأصوات.
ولما استحال دخول التخصيص في صفات المولى – تبارك وتعالى-؛ لاستلزامه الافتقار إلى المخصص، المستلزم للحدوث، وجب تعميم تعلق صفاته – تعالى- لكل

=
چ □ □ □ □ □ □ □ □ □چ، ومن الأدلة العقلية أنه لا يخلو أن يكون الله تعالى عالماً بنفسه أو بعلم، يستحيل أن يكون هو نفسه، فإن كان عالماً والعالم علماً، فلما استحال أن يكون الباري تعالى علماً استحال أن يكون عالماً بنفسه، فإذا استحال ذلك، صح أنه عالمٌ بعلم، وبهذا يبرهن الأشعري على أن العلم صفة لله تعالى زائدة عن الذات وليست عين الذات، ينظر: اللمع ص28 وما بعدها.
(1) في (ن. أ) وجدت [اللذة] وهي مخالفة للسياق.
(2)أثبت الشيخ رؤية الله سبحانه وتعالى في الآخرة اتباعا لمذهب الأشاعرة الذين يقولون بجواز رؤية الله سبحانه وتعالى _ في الآخرة وردا على المعتزلة الذين ذهبوا إلى القول باستحالة الرؤية لاشتراطهم المقابلة وبهذا تكون الرؤية عندهم مستحيلة لأن الأشعة التي هي سبب الرؤية يستحيل أن تتصل به تعالى لأنها أجسام، فلا تتصل ولا تتماس إلا الأجسام والله سبحانه ليس بجرم ولا جسم ولأن الأشعة تستدعي جهة تنبعث إليها والله تعالى ليس بجهة فوجب أيضا أن لا يُرى حسب قولهم.وقد ردّ عليهم أهل الحق بقولهم إن الرؤية قوة يجعلها الله تعالى في خلقه ولا يشترط فيها اتصال الأشعة ولا مقابلة المرئي ، ولا غير ذلك على جهة الاتفاق لا على سبيل الاشتراط وقد قرر أئمة المتكلمين ذلك بدلائله الجلية ولا يلزم من رؤية الله تعالى إثبات جهة له تعالى عن ذلك، بل يراه المؤمنون لا في جهة كما يعلمونه والله أعلم.
راجع:المنهاج شرح صحيح مسلم بن حجاج، المؤلف أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة الثانية، ج 3، ص15، وشرح الأصول الخمسة، ص232 وما بعدها.
(3) ويقصد بأهل الحق هم القوم الذين أضافوا أنفسهم إلى ما هو الحق عند ربهم بالحجج والبراهين، يعني أهل السنة والجماعة، انظر موسوعة الفِرق والجماعات الإسلامية، ص83.

ما تصح له؛ لأنها واجبة، فلا يمكن أن تتصف بما يقتضي حدوثها، والقاعدة: أن كل ما يقبله – تعالى- من الصفات الذاتية وكمالاتها فهو واجب له؛ لاستحالة اتصافه – جلَّ وعلا- بالجائزات.

وقد اتفق أهل الحق قاطبة، على جواز تعلق البصر بكل موجود واختلفوا في جواز تعلق ما عدا الرؤية من الإدراكات بكل موجود، فذهب القدماء منهم – كعبد الله بن سعيد الكُلابي[1]، والقلانسي[2]، إلى أن هذا العموم مختص بالرؤية[3]، وبقية الإدراكات لا يجوز أن تعم الموجودات.

ونُقل عن إمام أهل السنة وشيخهم أبي الحسن الأشعري[4]، مخالفتهم في ذلك، وصار إلى جواز عموم كل إدراك لكل موجود.

ونُقل عن عبد الله بن سعيد أنه لمَّا خص تعلق السمع بالأصوات ذهب إلى أن الكلام الأزلي لا يصح أن يُسمع، يعني – والله تعالى أعلم – بل يدرك بصفة العلم، وفي قوله ذلك مخالفة لقواطع السمع.

والشيخ أبو الحسن – رضي الله عنه – لما قال: إدراك السمع يعم كل موجود، جوز تعلقه بكلام الله تعالى؟ وقال بوقوع ذلك الجائز على ما ورد به السمع في حق موسى – عليه الصلاة والسلام- وعمدة الشيخ أبي الحسن في ذلك ما ثبت في فصل الرؤية من أن الوجود هو المصحح للرؤية؟ بمعنى أنه متعلقها فلا فرق بين موجود وموجود. فإذا رأى موجوداً أو أدرك بغير الرؤية جاز تعلقها بكل موجود.

وقد اختلف الأصحاب في الأكوان[5]، التي هي متعلقة للرؤى في وقتها اتفاقاً، هل هي متعلق لإدراك اللمس أو لا؟ فذهب بعضهم إلى أن إدراك اللمس يتعلق بها، واحتج

---

(1) هو محمد بن عبد الله بن سعيد بن كلاب المتكلم البصري، كان يرد على المعتزلة وربما وافقهم، ذكر أبو طاهر الذهلي أن الإمام داوود الأصبهاني أخذ الكلام والجدل عن عبد الله بن كلاب وله العديد من المصنفات منها التوحيد والصفات، وخلق الأفعال، والرد على المعتزلة توفى سنة 245ه، ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام المؤلف شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2003، ج5، 981، الأعلام للزركلي ج4، ص90.

(2) هو أحمد بن عبد الرحمن بن خالد، أبو العباس القلانسي، كان من متكلمي أهل السنة، وهو ممن عاصر الإمام أبا الحسن الأشعري، توفى سنة 355ه، ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ج16، 248.

(3) راجع غاية المرام في علم الكلام للآمدي ص 125 ومابعدها.

(4) أبو الحسن الأشعري: هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة سنة 260ه، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم؛ ثم رجع وجاهر بخلافهم، له الكثير من المصنفات وقيل بلغ ثلاثمائة كتاب منها: إمامة الصديق، والرد على المجسمة، ومقالات الإسلاميين، والإبانة عن أصول الديانة، ورسالة في الإيمان، ومقالات الملحدين، وخلق الأعمال، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، وغيرها كثير، توفي في بغداد سنة 324ه، راجع الأعلام للزركلي، ج4، ص263.

(5) الأكوان: جمع كون وهو في اللغة الوجود، ينظر: مختار الصحاح، ص586.

على ذلك بأن من مس شيئا واطرب تحت يده أدرك حركته، وإذا تفرقت أجزائه في يده أدرك تفرقها، ومن الأصحاب من أنكر ذلك، وزعم أنه يعلم ذلك عند اللمس؛ ولم يتعلق إدراك اللمس به، قال المقترح[1]: والتحقيق: [الأول].

وأورد على أهل السنة في قولهم: إن الرؤية تتعلق بكل موجود، لزوم التسلسل وذلك أن الرؤية المتعلقة هي من جملة الموجودات، فيجب أن تصح رؤيتها فإذا لم تُرَ رؤيتنا فإنما لم نرها لمانع كما في حق غيرنا من الموجودات التي لا نراها ثم ننقل الكلام إلى ذلك المانع فنقول: هو موجود فيجوز أن يرى، فيحتاج أيضاً إلى تقدير مانع يمنعه من رؤيته وكذلك الكلام في مانع المانع إلى مالا نهاية له.

وأجاب [القاضي] [2]، بأن المانع الأول مانع من رؤية ما هو مانع عنه، ومانع أيضاً من رؤية نفسه فلا يحتاج إلى تقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل.

وأعتُرض عليه بأن المانع إذا كان يمنع من رؤية نفسه فيكون امتناع رؤيته صفة نفسية له تمنع من تقدير مانع بالنسبة إلى رؤيته، وذلك مما يقدح في طرد دلالة الوجود على صحة تعلق الرؤية بكل موجود.

فأجاب القاضي – رضي الله عنه- بأن المانع من صفة نفسه أن يمنع من قام به رؤيته لا غير من قام به، فيجوز إذاً أن يراه غير من قام به؟ إذ الحكم لا يثبت للمعنى إلا في محل قام به ذلك المعنى، فصحت الكلية المذكورة: وهي أن كل موجود تصح رؤيته[3].

فإن قيل: إذا ثبت تعلق هذه الإدراكات في حقه- تعالى- بكل موجود، والعلم أيضاً قد تعلق بها، فيلزم إما تحصيل حاصل أو اجتماع المثلين إن كان ما تعلقت به عين ما تعلق به العلم.

وإما خفاء بعض المعلومات عن العلم إن كان ما تعلقت به تلك الإدراكات لم يتعلق به العلم، وكلا الأمرين مستحيل.

قلت: نختار من القسمين الأول، وهو أن ما تعلقت به تلك الإدراكات هو عين ما تعلق به العلم، ولا يلزم من ذلك تحصيل الحاصل ولا اجتماع المثلين وذلك أن هذه الإدراكات لما كانت غير متحدة الحقيقة سواء قلنا إنها أنواع من العلم أو لا فتعلقاتها كذلك غير متحدة، فاجتماع تعلقاتها في متعلق واحد ليس من تحصيل الحاصل، ولا من اجتماع المثلين بل كل متعلق منها له حقيقة من الانكشاف يخصه ليست عين

(1) المظفر بن عبد الله بن علي بن الحسن، ولد سنة 560ه، الإمام تقي الدين المصري لقب بالمقترح، فقيه شافعي، برع في أصول الدين، تفقه في الإسكندرية وتولى التدريس بها في مدرسة السلف، وتوجه إلى مكة فأشيع أنه توفى؛ ثم أقام بجامع مصر يدرس فيه إلى أن توفي سنة 612ه.
له تصانيف منها: شرح المقترح في المصطلح، وشرح الإرشاد في أصول الدين، راجع الأعلام للزركلي ج7، ص256، طبقات الشافعية، للسبكي، ج8، ص372.

(2) ما بين المعقوفين سقط(ن. أ).

(3) ينظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني، ص303 وما بعدها.

حقيقة سواه، وكل حقيقة منها عامة لما تصلح له، وهذا كما نقول: إن متعلق القدرة والإرادة واحد وهو الممكنات ولا يلزم من اجتماعها في متعلق واحد تحصيل الحاصل لاختلاف [حقيقتي تعلقهما] (1)، وكل منهما عام بتعلقه الخاص بحقيقته بجميع الممكنات وإلى هذا أشرنا بقولنا: يباين سواه ضرورة.

وما ثبت أن المشاهدة أقوى من العلم إنما يصح ذلك في حق الحادث؛ لنقص علمه وعدم إحاطته؛ فقد ينكشف له عند المشاهدة أمور لم يتعلق بها علمه أصلاً، أو تعلق لكن على سبيل الإجمال؟ لا على سبيل التفصيل، فيستفيد بسبب السمع والبصر علماً بما لم يكن معلوماً عنده، وهذا مستحيل في حق الله- تعالى، فإن السمع والبصر لا ينكشف بهما في حقه - تبارك وتعالى- شيء لم يكن منكشفاً لعلمه – جلَّ وعزَّ- لوجوب إحاطة علمه – تبارك وتعالى بجميع المعلومات جملها وتفصيلها وإنما السمع والبصر يزيدان على العلم في حقه – تعالى – بحقيقتهما وتعلقهما الخاص بهما، ولا يزيدان في حقيقة علمه تعالى شيئاً أصلاً.

وقوله: (**الإدراك على القول به مثلهما**)(2)، يعني مثلهما في وجوب تعلقه بكل موجود، وأنه لا يختص بما اختص به في الشاهد وقد تقدم فيه ثلاثة أقوال [لأهل السنة](3)، وبالله تعالى التوفيق.

صفة الكلام

(والكلام الأزلي(4): هو المعنى القائم بالذات، المعبر عنه بالعبارات المختلفة، المباين لجنس الحروف والأصوات، المنزّه عن البعض والكل والتقديم والتأخير

(1) ما بين المعقوفين في (ن . أ) تعليق حقيقتها.
(2) في (ن .أ) غير واضحة.
(3) سقط من (ن. أ)
(4) لا خلاف بين كل من انتسب للإسلام أنه سبحانه متكلم، وإنما اختلفوا لأي معنى يسمى متكلماً وهو محل النزاع ولتوضيحه نبين معنى الكلام: فالإنسان إذا خاطبه غيره بلفظ يدل على معنى كقوله مثلاً: قم فقد وجد من المتلفظ أمران:
أحدهما: لفظ قم المركب من ق و م ((قاف وميم)).
ثانيهما: المعنى الحاصل في نفس المتلفظ؛ وهو المعنى الذي دل عليه بقوله: قم وهو ما في نفسه من طلب القيام، ولولا أنه حصل في نفسه طلب القيام لما تلفظ بقوله قم، واتفق الناس على أن لفظ قم يسمى كلاماً واختلفوا في المعنى الذي في نفس القائل ((قم)) هل يسمى كلاماً أم لا؟؛ فذهب أهل السنة أنه يسمى كلاماً، وقالت المعتزلة: لا يسمى كلاماً إلا اللفظ دون المعنى الذي في النفس، وليس في النفس شيءٌ إلا إرادة الامتثال وذلك لا يسمى كلاماً، وقال بعضهم في النفس معنى آخر غير إرادة الامتثال، لكن ذلك المعنى لا يسمى كلاماً وإنما يسمى خواطر، والحق أن في النفس معنى آخر غير الإرادة؛ وأن ذلك الذي في النفس يسميه أهل اللغة كلامًا بقولهم ((زورت في نفسي كلامًا)) وهذا ما رواه البخاري في الأثر عن عمر بن الخطاب -τ- قوله ((زورت في نفسي كلامًا فسبقني إليه أبوبكر)).راجع العقيدة النورية في معتقدات السادة الأشعرية، ص90 وما بعدها، والوسيلة بذات الله وصفاته للإمام أبي عثمان سعيد بن محمد العقباني، ص67 وما بعدها.

والتجديدوالسكوت واللحن والإعراب وسائر أنواع التغيرات، المتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات).

لا شك أن الكتاب والسنّة والإجماع مصَرّحة بإثبات الكلام لمولانا –جلّ وعلا- من أمر ونهي ووعدٍ ووعيد وتبشير وتحذير وإخْبَارٍ.

ودليل العقل أيضًا يدل بالطريق القطعي أن كل عالِمٍ بأمر يصح أن يتكلم به، ومولانا – تبارك وتعالى – عالم بجميع المعلومات التي لا نهاية لها، فصحّ أن له كلامًا يتعلق بها، وكل ما صحّ أن يتّصف به – جلّ وعلا – وجب له؛ لاستحالة اتصافه تعالى بصفة جائزة فالكلام إذاً واجب له.

ثم اختلف الناس بعد ذلك على فِرَق:

فذهب الحشوية[1] إلى أن هذا الكلام الذي يتّصف به مولانا – تبارك وتعالى – حروفٌ وأصوات قائمة بذاته على حسب ما ثبت في الكلام اللساني في الشاهد، وزعموا أنه مع كونه حرفًا وصوتًا قديم؛ بل زعموا أن المداد حادث فإذا كُتب به القرآن صار بعينه قديمًا.

وهذا المذهب واضح الفساد، إذ من المعلوم أن الحروف والأصوات لا تعقل إلاّ حادثة لتجددها بعد عدم، وعدمها بعد تجديدها، فالعدم يكتنفها سابقًا ولاحقًا، والقديم لا يقبل العدم لا سابقًا ولا لاحقًا.

وذهب المعتزلة إلى أن كلامه تعالى حروف وأصوات كما قالت الحشوية؛ إلاّ أنهم خالفوهم بأن قالوا: إن كلامه تعالى فعل من أفعاله كَرِزْقِه وإعطائه، فلا يصح أن يقوم بذاته لاستحالة قيام الحوادث به؛ فإذا أراد تعالى أن يتكلم بأمر أو نهي أو غيرهما من سائر أنواع الكلام خلق ذلك في جرم من الأجرام، وأسْمَعَ ذلك من يشاء من ملائكته وأنبيائه ورسله.

وهذا المذهب أيضًا واضح الفساد؛ لأنه يستلزم امتناع ما عُلمت صحته من الكلام في حق العالم، وأيضًا إذا لم يكن في الذات العليّة أمر ولا نهي ولا وعد ولا وعيد؛ وإنما هي موجودة في الأجرام الحادثة، فالمكلفون إذًا عابدون لتلك الأجرام؛ إذ هي الآمرة الناهية.

فإن قالوا: إن ما خلق فيها دالٌّ على ما عند الله تعالى من الأمر والنهي والوعد والوعيد؛ فهي كَالمُبَلّغة عنه – تبارك وتعالى - .

---

(1) الحشَوية: قوم تمسّكوا بالظاهر فذهبوا إلى التجسيم وغيره، يُجْرون آيات الله على ظاهرها ويعتقدون أن هذا الظاهر هو المراد منها؛ فإذا جاء في القرآن أن لله تعالى يدًا ووجهًا، فإنه تعالى تكون له يد ووجه، وهؤلاء وُجِدُوا في حلقات الحسن البصري، وسمعهم يتكلمون بالحشو والسقط، فكانوا يقولون مثلاً أن النبي -ρ- مات ولم يستخلف من يجمع الكلمة ويحفظ الدين ويرشد الأمة ويدافع عن بيضة الإسلام، فامتعض لما سمعه منهم وأمر أصحابه فقال: ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة فَسموا لذلك حشوية – بفتح الشين- نسبة إلى حشو الكلام وهو الزائد الذي لا طائل منه. انظر موسوعة الفِرق والجماعات، ص187

فالجواب: أن الذّات العلية عندهم عارية عن الكلام أصلاً؛ فلا أمرٌ فيها ولا نهيٌ [ولا خبر][1] ولا وعد ولا وعيد، ومن شرط تبليغ هذه الحقائق أن يتّصف بها المُبلَّغ عنه أولاً ثم تُبلغ عنه.

ومذهبهم أن هذه الحقائق إنما وُجِدَت ابتداءً في تلك الأجرام ولم يكن لها وجود أصلاً في ذاته تبارك وتعالى، فليس إذًا عنده حكم ولا خبر يبلغان عنه، وإذا كان كذلك كان الناس إذاً عابدون لتلك الأجرام التي يسمع منها الأمر والنهي.

ولا يخلصهم ما زعموه أن لله تبارك وتعالى إرادة للخير وهي التي تمثل وهي التي بلغتها الأجرام عنه بصيغة الأمر والنهي والوعد والوعيد ونحو ذلك من الألفاظ الدّالة على الأحكام؛ لأن هذا الذي تخيلوه باطلٌ؛ لما ثبت من أن البرهان القطعي أن إرادة الله تعالى عامة للخير والشر والطاعة والمعصية والكفر والإيمان، فيلزم إذاً أن لا معصية أصلاً؛ لأن الخلق كلهم متصرفون على وفق إرادته تعالى.

والحامل لهؤلاء المبتدعة على هذه الأقوال الفاسدة إنكارهم كلامًا غير حرف وصوت، وقد نقض عليهم عُلماء أهل السّنة[2] بما نجده في أنفسنا من الكلام الدّال

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن . أ).

(2) ويُطلق عليهم أهل السّنة والجماعة وهم الذين تمسّكوا بعروة الإسلام وحبل الدين واجتمعوا في أصولهم غير متفرقين؛ فكانوا هم أهل النجاة لأنهم يرون الجماعة ويستعملون في الأدلة كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة والقياس، ويجمعون بين جميعها بفروع الشريعة ويحتجون بجميعها، وأهل السنة على أربعة مذاهب هي المالكية، والحنبلية، والشافعية، والحنفية، وكتبهم المعتمدة هي: الصحاح الستة وهي صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داوود، وسنن الترمذي، وسنن ابن ماجة، وسنن النسائي.

وأهل السّنة ثمانية أصناف من الناس:

- صنف منهم أحاط علمًا بأبواب التوحيد والنبوة، وأحكام الوعد والوعيد والثواب والعقاب، وشروط الاجتهاد والإمامة، وسلكوا في هذا النوع طريق الصفاتية من المتكلمين الذين تبرءوا من التشبيه والتعطيل، ومن البدع الرافضة والخوارج والجهمية وسائر الأهواء.

- والصنف الثاني منهم أئمة الفقه من فريقي الرأي والحديث، واعتقدوا في أصول الدين مذاهب الصفاتية في الله وفي صفاته الأزلية وبرئوا من القدر والاعتزال، وأثبتوا رؤية الله بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل.

وقالوا بإمامة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ورأوا وجوب الجمعة خلف الأئمة واستنباط الأحكام من القرآن والسنة والإجماع.

- الصنف الثالث الذين أحاطوا علمًا بطريق الأخبار والسنن المأثورة عن النبي-ρ- وعرفوا أسباب الجرح والتعديل ولم يخلطوا علمهم بشيء من بدع أهل الأهواء.

- الصنف الرابع قوم أحاطوا بأكثر أنواع الأدب والنحو والصرف وجروا على سمت أئمة اللغة، وسائر أئمة النحو ولم يخلطوا علمهم بشيء من بدع القدرية والرافضة والخوارج.

- الصنف الخامس الذين أحاطوا علمًا بوجوه قراءات القرآن وتفسير آياته وتأويلها وفق مذهب أهل السنة.

- الصنف السادس الزهاد الصوفية الذين جرى كلامهم في العبارة والإشارة على سمت أهل الحديث، دينهم التوحيد ونفي التشبيه، ومذهبهم التفويض والتوكل والتسليم لأمر الله.

- الصنف السابع المرابطون في الثغور يجاهدون أعداء المسلمين.

- الصنف الثامن عامة الناس اللذين غلب عليهم شعار أهل السنة واعتقدوا صواب علماء السنة ورجعوا =

على المعاني للقطع بأنه مغاير لما في النفس من العلوم والإرادات والظنون والشكوك والأوهام، وإذا ثبت في الشاهد كلام ليس بحرف ولا صوت بطلَ ما عوَّلوا عليه من حصر الكلام في الحروف والأصوات، واتضح أن الحق: ما اجتمع عليه أهل السنّة من ثبوت كلام المولى – تبارك وتعالى – وليس من جنس الحروف والأصوات منزّه عن التقدم والتأخر والجزء والكل واللحن والإعراب والسكوت ونحوهما من خواص كلامنا الحادث، لسانياً كان أو نفسيًا؛ لاستلزام ذلك كله النقص والبكم والحدوث، وإنما كلامه – عزّ وجلّ – صفة واجبة القدم والبقاء، متعلقة بجميع ما يتعلق به علمه، وكنهه[1] محجوب عن العقل؛ إذ لا مثل له لا عقليًا ولا وهميًّا ولا خياليًّا ولا موجوداً ولا مُقدّراً، وذلك كذاته العلية وسائر صفاته.

فإن قلت: قول أهل الحق إن الكلام الأزلي متعلق بجميع متعلقات العلم الأزلي، قد يقدح فيه أن أمر الله –تعالى- بعض المكلفين بما علم –سبحانه– أنه لا يقع [منهم][2]يستلزم أن أمره قد تعلق بوقوع ذلك المأمور ولم يتعلق بعدمه، وعلمه قد تعلق بعدم ذلك المأمور، فقد تعلق علمه – سبحانه – بما لم يتعلق به أمره الذي هو كلامه، فالعلم إذاً أعم تعلّقًا من الكلام.

قلت الكلام المذكور الأزلي له تعلقات كثيرة لا نهاية لها، وليس تعلق منحصر في التعلق الأمري [فإذا كان لم يتعلق كلامه – تبارك وتعالى – بترك المأمور في المثال بطريق الأمر][3]، فقد تعلق به بطريق النهي وبطريق الوعيد وبطريق الخبر بعدم الوقوع، وهذه كلها تعلقات الكلام الأزلي؛ فإذًا لا يمكن أن ينفرد العلم الأزلي بمتعلق لا يكون متعلقًا للكلام الأزلي، بوجه من وجوه تعلقاته، فصحّ ما قال أئمة أهل السنة – رضي الله عنهم – أن الكلام الأزلي يتعلق بجميع ما تعلق به العلم الأزلي، وبطل اعتراض من اعترض عليهم بالمثال السابق الذي انتفى فيه بعض متعلقات الكلام الأزلي، ومن المعلوم أنه لا يلزم من نفى التعلق الخاص نفي التعلق العام.

وإذا عرفت مذهب أهل الحق في كلام الله تعالى عرفت أن إطلاق السلف رضي الله عنهم على كلام الله تعالى أنه محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة مكتوب في المصاحف، هو بطريق الحقيقة لا بطريق المجاز وليس يعنون بذلك حلول كلام الله – تعالى – القديم في هذه الأجرام، تعالى الله عن ذلك؛ وإنما يريدون أن كلامه –جلّ وعزّ – مذكور مدلول عليه بتلاوة اللسان وكلام الجنان وكتابة البنان، فهو موجود فيها فهمًا وعلمًا لا حلولاً؛ لأن الشيء له وجودات أربع:

=

إليهم وقلدوهم في الحلال والحرام، راجع موسوعة الفرق والجماعات الإسلامية ص78 وما بعدها.

(1) كنه الشيء ماهيته وحقيقته، انظر المعجم الوسيط، ج2، ص892، تأليف كل من: أحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، تحقيق مجمع اللغة العربية، عدد الأجزاء2، دار الدعوة.

(2) ما بين المعقوفين ورد في (ن . أ) منه.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (ن . أ).

* وجود في الأعيان. * وجود في الأذهان.
* وجود في اللسان. * وجود في البنان، أي الكتابة بالأصابع.

فالوجود الأول: هو الوجود الذاتي الحقيقي وسائر الوجودات إنما هي باعتبار الدلالة والفهم. وبهذا تعرف أن التلاوة غير المتلو، والقراءة غير المقروء، والكتابة غير المكتوب؛ لأن الأول من كل قسم من هذه الأقسام حادث، والثاني منها قديم لا نهاية له وبالله تعالى التوفيق.

{أقسام الكلام}[1]:

(الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء. فالخبر: ما يحتمل الصدق والكذب لذاته. والإنشاء: ما لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا لذاته).

يعني أن كل كلام هو ما أفاد نسبة مقصودة لذاته وهو منحصر في قسمين وهما:

* الخبر. * الإنشاء.

فالخبر: هو الكلام الذي يقبل الصدق والكذب لأجل ذاته أي لأجل حقيقته، من غير نظر إلى المخبر والمادة التي تعلق بها الكلام، كأن تكون من الأمور الضرورية التي لا يقبل إثباتها إلاّ الصدق ولا يقبل نفيها إلا الكذب؛ فخرج بالقيد الأول وهو احتمال الصدق والكذب الإنشاءات، كالأمر والنهي، والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض[2] والنداء.

ودخل في الخبر بسبب تقيد احتمال الصدق والكذب بالذات ثلاثة أقسام:

الأول: ما يحتمل الصدق والكذب مطلقًا، أي: تقبلهما بالنظر إلى حقيقة ذلك الكلام وبالنظر إلى زائدٍ عليه وهو المخبر، والمعنى المُخبر به، ومثاله: قول قائل غير معصوم من الكذب: فلان من أهل الجنة، وفلان من أهل النار، ونحو ذلك؛ فإن هذا الكلام يحتمل الصدق والكذب مطلقًا، سواء نظرنا إلى صورة نسبته أو إلى مادته ومعناه أو إلى المتكلم به.

القسم الثاني: ما يحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى صورة نسبته فقط، مع قطع النظر إلى زائد على ذلك، أمّا إذا نظرنا إلى زائد على صورة نسبته فإنه ينتفي عنه الاحتمال ويتحتم له الصدق بلا ريب، ومثال ذلك: أخبار مولانا –جلّ و عزّ –وأخبار رسله – عليهم الصلاة والسلام – كقوله تعالى:چڤ ڤ ڤ ڤ چ[3]، وقوله: چ ۈ ۇ* ۆ ۆچ[4]، وقوله سبحانه:چٱ ٻ ٻ ٻ پچ[5]، ونحو ذلك من سائر أخباره تبارك وتعالى، ومثل قوله -ρ- (لا نبيَّ بعدي)[6]،ونحوه من سائر أخباره -ρ -؛ فإن هذه الأخبار كلها إذا نظر إلى مجرد [حقائقها اللغوية وقطعنا النظر عما زاد على ذلك فإنا نجدها تقبل بمجرد صورتها الصدق والكذب؛ أما إذا نظرنا إلى زائد على] [7] مجرد حقائقها وصور تركيبها، وهو كون المُخبر بها مولانا – عزّ وجلّ – المنزّه

(1) من إضافة الباحث.

(2) والتحضيض التشديد في الطلب والمبالغة فيه ودخوله على المستقبل، حثٌّ على الفعل ودخوله على الماضي توبيخ على ترك الفعل، راجع المصباح المنير مادة (ح . ض . ض) ج1، ص76.

(3) سورة القمر، الآية: 54.

(4) سورة الواقعة، الآيتان: 10، 11.

(5) سورة الأعراف، من الآية: 44.

(6) صحيح مسلم، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، حديث رقم (1842).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (ن . أ).

عن نقيصة الكذب عقلاً ونقلاً، ورسوله المعصوم عقلاً ونقلاً - ρ -؛ فإنه يرتفع حينئِذٍ عن تلك الأخبار احتمال الصدق والكذب، ويتحتم لها الصدق لا غير.

ومن أمثلة هذا القِسم: ما يُخبر به عن الأمور الضرورية ابتداءً، نحو قولك: الاثنان أكثر من الواحد؛ فإن هذا الخبر من حيث النظر إلى صورته الخبرية، مع الإعراض عن معناه الضروري، محتمل للصدق والكذب وإنما يتحتم صدقه ويرتفع عنه احتمال الكذب إذا نظرنا في الزائد على صورته الخبرية وهو معناه المعلوم من الضرورة، وكذا ما يُخبر به عن الأمور الضرورية انتهاءً عند قيام البرهان القطعي على صحتها كقول أهل الحق: العالم حادث، الله سبحانه موجود، الله سبحانه قديم، قائم بنفسه، مخالف للحوادث واحد في ذاته وفي صفاته وأفعاله، ونحو ذلك، فإن هذا الخبر يحتمل الصدق والكذب لذاته من غير نظر إلى زائد على ذلك؛ أما إذا نظرنا إلى براهينها القطعية؛ فإن الاحتمال حينئذ يرتفع ويجب لها الصدق لا غير.

* القسم الثالث: ما يحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاته وصورته فقط، وإذا نظرنا إلى زائد على ذلك تحتم كذبه وارتفع عنه احتمال الصدق، ومثال ذلك: قول المعتزلي: الإرادة الأزلية لا تتعلق بالكفر ولا المعاصي وإنما تتعلق بالخير فقط، والقدرة الحادثة هي المؤثرة في أفعال العباد على وفق إراداتهم، وأفعال الله تعالى وأحكامه تتبع الأغراض ونحو ذلك من عقائدهم الفاسدة، فهي أخبار تحتمل الصدق والكذب إذا قصرنا النظر على مجرد حقائقها اللغوية؛ أما إذا نظرنا إلى براهين إرادة الله تعالى وعموم قدرته الأزليتين، وتنزّه أفعاله وأحكامه عن الأغراض، ارتفع حينئذٍ عن تلك الأخبار احتمال الصدق والكذب وتعيّن لها الكذب لا غير، ونحو ذلك المخبر بخلاف المعلوم ضرورةً، نحو الأربعة أقل من الثلاثة فإن هذا يحتمل بالنظر إلى مجرد صورته الخبرية الصدق والكذب، وإذا نظرنا إلى مدلوله ومعناه ارتفع عنه الاحتمال وتحتم كذبه لا غير.

فقد ظهر لك بهذا فائدة زيادة لفظة (**لذاته**) في تعريف الخبر لأنه لو أسقط لما تناول التعريف إلاّ القسم الأول وهو ما يحتمل الصدق والكذب مطلقًا ويكون حينئذٍ فاسد العكس، لخروج القسمين الأخيرين عنه.

ويخرج أيضًا بسبب هذا القيد: الإنشاء الذي يحتمل الصدق والكذب لا من حيث ذاته؛ بل من لوازمه الخبرية فلولا هذا التقييد لفسد طرد تعريف الخبر كما يفسد عكسه؛ وبالله التوفيق.

قوله:(والإنشاء ما لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا لذاته).

يعني أن الإنشاء هو الكلام الذي لا يقبل صدقًا ولا كذبًا بالنظر إلى صورته وتركيبه ومثاله: الأوامر [نحو: قم و"افعل"، والنواهي نحو "لا تقم" و"لا تفعل"][1]، وكقوله

(1) ما بين المعقوفين ورد في (ن . أ)، تحريم وقعد ونواهي، وهي مخالفة للسياق.

تعالى: چ ئه ژ ڑچ[1]، وقوله – عز وجل –:چ ئه ئه ئوچ[2]،چ ٻ ٻ ٻ پچ[3]،چ ئۇ ئې ئې ئى ئى ئد ىچ[4]، ونحو ذلك مما هو كثير.

والاستفهام كقولك: "هل قام زيد"؟ وقوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹچ[5]، والتمني كقولك: "ليت زيدٌ قائم"، وقوله تعالى إخباراً عن المنافقين: چ و و ۉ ۉ ې ېچ[6]، والنداء كقولك: "يا زيد"، وقوله – تعالى – إخباراً عن أهل النار:چٹ ٹچ[7]، ونحوه.

فإن هذه الأمثلة كلها لا تحتمل صدقًا ولا كذبًا؛ لأنها لم تحكم بوقوع شيء في الخارج ولا بعدم وقوعه، ولهذا لا يحسن أن يقال للمتكلم بها: صدقت ولا كذبت" !

وإنما زدنا أيضًا في تعريف الإنشاء التقييد بقولنا: **(لذاته)**؛ ليخرج منه القسمان الأخيران من أقسام الخبر الثلاثة التي ذكرناها في تعريف الخبر، فإن كل واحد منهما لا يحتمل الصدق ولا الكذب؛ بل يتحتم في الأول منهما الصدق لا غير، وفي الثاني الكذب لا غير؛ فلو اقتصرنا في تعريف الإنشاء على قولنا: **(هو ما لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا)** لدخل فيه ذلك القسمان من أقسام الخبر، ويكون التعريف حينئذٍ فاسدَ الطرد فلما زدنا في تعريف الإنشاء تقييد نفي احتمال الصدق والكذب بالذات خرج منه ذلك القسمان؛ لأنهما يحتملان الصدق والكذب [بالنظر إلى ذاتهما فهما إذاً خبر لا إنشاء][8].

ويدخل أيضًا في الإنشاء [بسبب هذا التقييد][9]. الأمر للشخص بأكل الطعام مثلاً إذا كان الأمر يحتمل أن لا يريد من المأمور أكلاً، أو ليس عنده ما يأكل أصلاً؛ وإنما صدر منه الأمر بالأكل لمجرد رياء ونحوه؛ فإن هذا الأمر يحتمل الصدق والكذب باعتبار ما دلّ عليه عرفًا من الأخبار بإرادة الأكل المأمور به والحب فيه والتمكين منه؛ ولهذا كثيرًا ما يقال لمن فهم منه مجرد الرياء في هذا الأمر كذبت، ويقال لمن فهم منه [خلوص المودة والمحبة فيما أُمر به][10]: صدقت، ولا يحتمل هذا الأمر صدقًا ولا كذبًا من حيث ذاته وحقيقته الطلبية؛ فلولا زيادة التقييد بالذات في تعريف الإنشاء خرج هذا الأمر ونحوه من الإنشاءات المحتملة للصدق والكذب، باعتبار

(1) سورة الإسراء، من الآية: 32.
(2) سورة الأنعام، من الآية: 152.
(3) سورة الأنعام، من الآية: 152.
(4) سورة الأنعام، من الآية: 151.
(5) سورة سبأ، من الآية: 23.
(6) سورة النساء، من الآية: 73.
(7) سورة الزخرف، من الآية: 77.
(8) ما بين المعقوفين سقط من (ن . أ)
(9) ما بين المعقوفين سقط من (ن . أ)
(10) ورد في (ن ، أ) خلا المؤمن وكاد لمحبه.

لوازمها الخبرية، ويكون التعريف حينئذٍ فاسد [العكس][1] فقد أصلحت هذه الزيادة طرد التعريف وعكسه في الإنشاء، وبالله تعالى التوفيق.

(والصدق:عبارة عن مطابقة الخبر لما في نفس الأمر، خالف الاعتقاد أم لا. والكذب عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر، وافق الاعتقاد أم لا).

يعني أن حقيقة الصدق هي موافقة الخبر الذي عرفته فيما سبق لما في نفس الأمر، سواء كان ذلك موافقًا أيضًا لاعتقاد المخبر كقول السني مثلاً: الله – سبحانه وتعالى – خالق أفعال العباد كلها، ضروريها واختياريها، ولا أثر [لقدرتهم][2] فيها أصلاً؛ فإن هذا الخبر صدق؛ لأنه مطابق لما في نفس الأمر؛ لقيام الدليل القطعي عقلاً ونقلاً على ذلك؛ ثم هو مطابق أيضا لاعتقاد كل سني من أهل الحق، أم كان مخالفًا لاعتقاده كهذا الخبر بعينه إذا صدر من المعتزلي بحضرة أهل السنة على سبيل التخفي منهم لبدعته، فهذا الخبر الصادر منه هو الصدق أيضًا لأنه مطابق لما في نفس الأمر ولا يقدح في صدقه مخالفته لاعتقاد المخبر؛ إذ المطابقة للاعتقاد لا يُلتفت إليها في حقيقة الصدق عند أهل السنة.

ولهذا يجب التأويل عندهم في قوله تعالى: چ ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ گ گ ں ں ڻ ڻچ[3]، فإن قول المنافقين: ((إنك لرسول الله)) هو حق صدق؛ لموافقته لما في نفس الأمر ولا يُلتفت في حقيقة صدقه إلى كونه مخالفاً لاعتقاد المنافقين؛ إذ الموافقة للاعتقاد لا تُعتبر في صدق الخبر، وظاهر الآية تكذيبهم في هذا الخبر، فوجب إذًا تأويل الآية وصرف التكذيب فيها إلى غير المشهود به مما تتضمنه الشهادة من الخبر بمطابقة ألسنتهم لقلوبهم فيما أخبروا به من رسالة سيدنا ونبينا محمد - ρ -، ولا شك أن هذا الخبر الذي [تضمّنته][4]هذه الشهادة غير مطابق لما في نفس الأمر، فصح الخبر بتكذيبهم فيه، ويحتمل صرف التكذيب إلى المشهود به لكن في اعتقادهم وزعمهم الفاسد؛ إذ هم يعتقدون الكذب فيما أَخبروا به من الرسالة؛ لأنها في زعمهم الفاسد غير حاصلة في نفس الأمر، ففيه نعي[5] عليهم بإخبارهم بما يعتقدون كذبه [خداعًا][6] ونفاقاً، ويحتمل صرف التكذيب إلى ما هو المقصود الذي أخبروا به بعد تمهيد هذه المقدمة، وهي إظهار إيمانهم وشهادتهم برسالة نبينا ومولانا محمد- ρ ، فقدموا هذه المقدمة بين يدي المقصود الذي أخبروا به بعدها؛ ليدفعوا بذلك تهمة الكفر الذي اتهموا به عن أنفسهم وذلك الخبر أنهم حلفوا

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ن . أ).
(2) ورد في (ن . أ) قدرهم.
(3) سورة المنافقون، الآية: 1
(4) مابين المعقوفين سقط من (ن. أ).
(5) نعى الشيء أظهره ونشره، راجع مادة (ن .ع .ى) في القاموس المحيط،ج1،ص1726.
(6) مابين المعقوفين سقط من (ن. أ)

على أنهم لم يصدر منهم ما بلغ عنهم عن المقالة – لرسول الله- ρ - قولهم:چچ چ چ چ چ چ[1] إلى قولهم: چک ک ک گ گ چ[2]، فكذّبهم الله تعالى في إنكارهم صدور هذه المقالة منهم وحقق صدورها منهم بقوله – عزّ وجلّ -چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ[3] ويحتمل أن يكون تجَوَّزَ بالكذب فأطلق على [عللهم][4] في استعمال كلمة الشهادة التي وضعت لغة للمعلوم المحقق في غير موضوعها، وهو ما ليس بمعلوم ولا محقق في قلوبهم.

وبهذا تعرف فساد اعتقاد النَّظَّام[5]المعتزلي على هذه الآية فيما ذهب إليه أن الصدق عبارة عن مطابقة الخبر لاعتقاد المُخبر، وافق ما في نفس الأمر أم لا، والكذب عدم مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر خالف ما في نفس الأمر أم لا.

وذهب الجاحظ[6] من المعتزلة إلى أن الصدق: هو مطابقة الخبر لما في نفس الأمر مع الاعتقاد لذلك، والكذب: عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر مع الاعتقاد لذلك، فشرط في كل من الصدق والكذب شرطين ومهما انْتَفَيَا أو أحدهما كان الخبر واسطة لا يوصف بالصدق ولا بالكذب، فأقسام الخبر ستة:

* واحدٌ صدقٌ: وهو المطابق للاعتقاد وما في نفس الأمر.
* وواحدٌ كذب: وهو المخالف لما في نفس الأمر وللاعتقاد.

وأربعة واسطةٌ وهي:

* المطابق لما في نفس الأمر مع اعتقاد خلاف ذلك
* والمطابق لما في نفس الأمر مع اعتقاد [الشك في ذلك].
* المخالف لما في نفس الأمر مع اعتقاد مطابقته له.
* [المخالفة لما في نفس الأمر مع الشك في ذلك] [7]. وشبهته في ذلك وردّه معلوم في الأصل والبيان.

---

(1) سورة المنافقون الآية: 7
(2)سورة المنافقون الآية: 8
(3)سورة المنافقون الآية: 7
(4) ورد في (ن . أ) غلطهم.
(5) هو إبراهيم بن سيّار بن هاني البصري أبو إسحاق النظّام، من أئمة المعتزلة، تبحّر في علوم الفلسفة واطّلع على أكثر ما كتبه رجالها من الطبيعيين والإلهيين وانفرد بآراء خاصة تبعه فيها فرقة من المعتزلة سُميت النظامية نسبة إليه، وبين هذه الفرقة وغيرها مناقشات طويلة ولقد أُلِّفت كتب خاصة للرد عليه وفيها تكفير له وتضليل، أما شهرته بالنظّام فأشياعه يقولون أنه من إجادته نظم الكلام، وخصومه يقولون سمي بالنظّام؛ لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة، وذكر بأن له كتبا كثيرة في الفلسفة والاعتزال توفي سنة 231ه، انظر الأعلام للزركلي، ج1،ص34.
(6) هو: عمر بن بحر بن محبوب الكيناني بالولاء،الليثي أبو عثمان الشهير بالجاحظ:كبير أئمة الأدب، ورئيس فرقة الجاحظية من المعتزلة، ولد بالبصرة سنة 163ه، ومات والكتاب على صدره وقيل قتلته مجلداته من الكتب التي وقعت عليه سنة 255ه، وله تصانيف كثيرة منها الحيوان من أربعة مجلدات، والبيان والتبيين، وسحر البيان، والبخلاء، وغيرها من المؤلفات، انظر الأعلام للزركلي، ج5، ص74.
(7) يُفهم من هذا التقسيم السقوط سهواً للقسم السادس، لأن نص النسختين كالآتي:
=

قوله: (**والكذب عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر**).. إلخ....
مثال الكذب الذي يوافق الاعتقاد: قولي المعتزلي: الحيوان المختار موجِد لأفعاله الاختيارية بالقدرة التي خلقها الله تعالى له؛ فإن هذا الخبر كذب، لمخالفته لما في نفس الأمر؛ لأن العقل والنقل من الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع شاهدٌ بأن جميع الكائنات خلقٌ لمولانا – تبارك وتعالى – ولا شريك له في أثر من الآثار، والقدرية مجوس هذه الأمة يعتقدون خلاف هذا وأن الحيوانات هي مستقلة بإيجاد أفعالها الاختيارية بما خلق الله - تعالى – لها من القدرة.
ومثال الكذب الذي يخالف الاعتقاد: هذا الخبر بعينه إذا صدر من سني [وأخبر به][1] بحضرة المعتزلة سترًا لحاله للخوف منهم؛ فإنه وإن كان كذبًا لمخالفته لما في نفس الأمر، فهو مخالفٌ أيضًا لاعتقاد السني الذي أخبر به لكنه ارتكب هذا الكذب المباح لدعوى الضرورة إليه، ومن ذلك من يُكره على النطق بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان.
واعلم أن بتفسير أهل الحق للصدق والكذب حصل الوثوق بإخبار الرسول-ρ- في أحكامه ووعده ووعيده وأحوال الآخرة جملةً وتفصيلاً؛ لأنا نعلم بالبرهان القطعي صدقه، أي: مطابقة أخباره لما في نفس الأمر [لا][2] لاعتقاده فقط مع جواز مخالفتها لما في نفس الأمر وبالله تعالى التوفيق.

=
نص (**ن . أ**): أربعة بلا واسطة وهي المطابقة لما في نفس الأمر مع اعتقاد خلاف ذلك والمطابق لما في نفس الأمر مع اعتقاد مطابقته له، والمخالف لما في نفس الأمر مع اعتقاد في ذلك.
نص (**ن . ب**): أربعة بلا واسطة وهي المطابقة لما في نفس الأمر مع اعتقاد خلاف ذلك والمطابق لما في نفس الأمر مع الشك في ذلك وشبهته في ذلك.
(1) ما بين المعكوفين سقط من (ن أ).
(2) ما بين المعكوفين سقط من (ن أ).

المقدمة الثامنة
صفـــات الرسل

(والأمانــة: حفظ جميع الجوارح الظاهرة والباطنة من التلبس بمنهي عنه نهي تحريم أو كراهة، والخيانة: عدم حفظها من ذلك. وبالله التوفيق).

لما أن عرّف فيما سبق الصدق ليُعرف منه الصدق الواجب في حق الرسل – عليهم الصلاة والسلام – بدلالة المعجزة النازلة من مولانا – عزّ وجلّ – منزلة قوله: **"صدق عبدي في كل ما بلّغ عني"** عرّف هنا الأمانة ليُعرف منها أيضًا الأمانة الواجبة في حق الرسل[1]– عليهم الصلاة والسلام –، فذكر أنها عبارة عن: حفظ المكلف جوارحه الظاهرة والباطنة من التلبس بمحرّم أو مكروه، ويُسمى صاحبها أمينًا[2] للأمن من جهته من المخالفة بما حُدّ له وأُوصِيَ به، ولا شك أن مولانا - جلّ وعلا – قد حدّ لعبيده المكلفين حدوداً وأمرهم وأوصاهم ألاّ يتعدَّوا حدوده؛ فحدّ لنا سبحانه الواجب والمندوب والمباح، ونهانا أن نتعدّاها [إلى فعل] المحرم أو المكروه من الأفعال، وأوصانا – جلّ وعلا – بتقواه والفرار من غضبه وعقابه إلى حرم طاعته وما جعله – جلّ وعلا – بفضله أمارة على رضاه ونعمته وثوابه، فمن وفّقه – سبحانه وتعالى – للمحافظة على وصيته وحفظه – جلّ وعلا – بفضله من مخالفته كان أمينًا، ومن قهره – تبارك وتعالى – بعدله وطرده إلى ولوج أبواب غضبه ونقمه و[سد][3] عنه أبواب عصمته وفضله وكرمه كان خائنًا.

ولا شك أن الأنبياء والرسل – عليهم الصلاة والسلام – قد تفضّل المولى الكريم سبحانه على جميعهم بأن أدخلهم في منيع حفظه ورعايته، وحال بينهم وبين كل مخالفة ودناءة بعزيز [عصمته][4] وشريف حبه وعظيم ولايته فأصبحوا في حضرة المشاهدة لجماله وجلاله، يتنعمون في أنوار المعارف، وأنواع القرب وملابس أعلى مراتب الخصوص والولاية يتبخترون؛ ثمَّ منَّ – سبحانه وتعالى – على سائر عبيده بأن بعث إليهم خواصه ورسله مكسوين بملابس عصمته محْفُوفين بأنواع معجزاته وآياته وكراماته راكبين مراكب ولايته وهدايته، ليهتديَ العبيد إلى نيل رضا المولى الكريم – تبارك وتعالى – دنيا وأخرى بأقوالهم وأفعالهم ولحظهم وحركاتهم وسكناتهم لطلوع شمس العصمة والرعاية على جميع تصرفاتهم، فمن صدقهم

---

(1)الرسل جمع رسول وهو إنسان بعثه الله إلى عبيده بأمانة ليبلغهم عنه أحكامه التكليفية والوضعية وما يتبعهما من وعد ووعيد ونحوهما. راجع صغرى الصغرى ص90.

(2) الأمين هو الذي يترك كل أمر على وجهه الذي أوصى مالكه أن يترك عليه ولا يجوز أن ينقله بسبب الشهوة من الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه بوصية مالكه الذي تجب طاعته؛ فالأمانة في الواجب والمندوب أن يدخل في شريف صندوق الوجود كما أوصى بذلك فيها مولانا جل وعلا ولا يخان بنقلهما في آفاق العدم والأمانة في المحرم والمكروه أن يدخلا في صندوق العدم ولا ينقلا عنه إلى شريف الوجود كما أوصى فيهما بذلك تبارك وتعالى ولاشك أن الذوات والأفعال كلها ملك لمولانا جل وعلا وقد أوصى سبحانه وتعالى بوصايا وهي أحكامه الشرعية، فالأمانة المحافظة على وصاياه جلا وعلا وعدم التبديل فيها والتغيير. انظر صغرى الصغرى، ص 91.

(3) ورد في (ن . أ) حد.

(4) ورد في (ن . أ) عظمته.

واقتدى بأنوارهم، وأعطى الانقياد ظاهرًا وباطنًا لشريف سياستهم وصمّ وعمى عن الالتفات إلى خرائف غيرهم فقد فاز ونجى، ومن بُلى والعياذ بالله بشديد الحمق والعمى حتى لم يشاهد أنوارهم ولم يفهم عظيم قربهم من المولى العظيم –جلّ وعلا– واختصاصهم فقلّد شيطانه اللعين وهواه وغرّه ما يزايله قريباً من شهوات دنياه، وأعرض عن اتباع رسل الله الهادي إلى طريق رضى الله تعالى – صلوات الله وسلامه عليهم -، فقد هلك هلاكًا عظيمًا لا يقدر على الخلاص منه أبدًا ولا يُرتجى إلاّ أن يموت على عقد وثيق من تصديقهم وتصريح بأنهم على الحق في كل ما أتوا به عن المولى تبارك وتعالى وفي جميع سيرهم وطريقهم فهذا لابد بفضل الله – تعالى – ووعده الصادق أن يتداركه بالعفو والفوز وإن لقي ما لقي قبل ذلك.

ولا شك أن إطلاق المولى – جلّ وعلا – الأمر بالاقتداء بهم من غير تأمل ولا بحث دليل قطعي على أنهم معصومون من كل مخالفة وعيب في الأقوال والأفعال والظاهر والباطن.

وقد ثبت إجماع أهل الحق على أمانة الأنبياء والرسل – عليهم الصلاة والسلام – وأنهم منزّهون عن جميع العيوب والآثام، وأن أفضلهم وسيدهم ومولاهم بل أفضل من جميع الخلائق، سيدنا ونبينا ومولانا محمد - ρ - وعلى آله وصحبه صلاة وسلامًا ننجوا بها فضلاً من المولى – تبارك وتعالى – وكرمًا من كل هول وفتنة في حياتنا وبعد مماتنا وفي قبورنا ويوم يبعث الله تعالى لفصل القضاء جميع الأنام.

وهذا آخر ما قيدناه على المقدمات، نسأله سبحانه وتعالى أن ينفع بها وبشرحها الواضع والمتسبب والقارئ والكاتب والناظر والمعلم والمتعلم في الحياة وبعد الممات.

اللهم اجعلني وإياهم وسائر الأحبة والمؤمنين والمؤمنات ممن أخلص لوجهك الكريم العمل، وقصّر في أمور شهواته ودنياه الأمل، وتزود للآخرة بلزوم التقوى، وخالف إلى الممات الشيطان والنفس والهوى، اللهم اجعلنا يا مولانا بفضلك من ذوي الألباب وأرشدهم يا أرحم الراحمين في أقوالنا وأفعالنا وظواهرنا وبواطننا إلى سلوك طريق [الحق والصواب، وتُبْ علينا يا مولانا توبة صادقةً لا معصية بعدها إنك أنت الرحمن التواب][1] وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الكريم الوهاب، وتوفنا تائبين مسلمين وأدخلنا دنيا وأخرى في عبادك الصالحين، بجاه سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين - ρ - وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

تمت بحمد الله وحسن توفيقه على يد كاتبه أفقر العباد أضعف الطلاب الفاني عبد العزيز بن مصطفى موسى الكناني غفر الله له ولوالديه.

(1) ما بين المعقوفين ساقط من (ن . أ).

الخاتمة والتوصيات

أولا: الخاتمة

بعد هذه الدراسة لكتاب مهم لأحد أعلام الفكر الأشعري وهو كتاب شرح المقدمات في العقائد للإمام السنوسي نقف هنا لنرصد الأمور التالية:ــ

أولا: يعتبر الامام السنوسي من علماء المغرب المرموقين في هذا المجال ، وكتبه من أهم المصادر التي يعتمد عليها , يتضح من اهتمام العلماء بها شرحا ونقلا واستدلالا.

ثانيا: دافع عن العقيدة الاسلامية الصحيحة ، رادا على الفرق الضالة والأراء المنحرفة وغيرهم .

ثالثا: يغلب على اسلوبه التلقين والتعليم وتقرير العقائد اعتمادا على طرق الاختصار، مع مراعاة التماسك المنطقي للعرض وهو الأسلوب المتعارف عليه في ذلك العصر .

رابعا: نزوعه إلى التوفيق وتقريب العقيدة من الأذهان، بأدق العبارات والأمثلة الموضحة لذلك

خامسا: يعتبر كتاب شرح المقدمات بهذا الأسلوب السهل في عرض القضايا الكلامية، وبتقرير المبادئ الكلامية في صورة مقدمات خدمة جليلة لمن يريد دراسة العقيدة.

سادسا: قام الإمام السنوسي بواجبه في الدفاع عن العقيدة الإسلامية ضد الشبهات التي تثار حولها وذلك باستخدام منهج إيراد الأدلة ودفع الشبهات.

أما القسم الذي قمت بتحقيقه ودراسته فقد بين فيه الاتي:
المقدمة الخامسة: وقد خصصها المصنف للحديث عن أقسام الموجودات بالنسبة إلى المحل والمخصص وقد ذكر المصنف في هذه المقدمة أن الموجودات بالنسبة إلى المحل والمخصص أربعة أقسام ، قسم غني عن المحل والمخصص وهو ذات الله عز وجل، وقسم مفتقر إلى المحل والمخصص وهو الأعراض، وقسم مفتقر إلى المخصص دون المحل وهو الأجرام ، وقسم موجود في المحل ولا يفتقر إلى المخصص وهو صفات الله عز وجل، واهتم السنوسي في هذه المقدمة أن يرد على الإمام الرازي في قوله بافتقار صفات الله تعالى إلى ذاته تعالى مبينا أن هذا القول لا ينبغي إطلاقه في حق الله تعالى ولا صفاته عز وجل.

المقدمة السادسة: وقد خصصها المصنف للحديث عن الممكنات المتقابلات وبين أنها ستة أنواع الوجود والعدم ، والمقادير والصفات، والأزمنة والأمكنة والجهات.

المقدمة السابعة: وقد تناول فيها السنوسي الحديث عن صفات المعاني الواجبة لله تعالى من القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام ، مفردا كل صفة منها بدلائل ثبوتها من النقل والعقل، كما اهتم السنوسي في هذه المقدمة بالرد على نُفاة هذه الصفات من المعتزلة وغيرهم.

المقدمة الثامنة: وقد خصصها الإمام السنوسي للحديث عن صدق وأمانة الرسل عليهم السلام مبيناً حقيقة الصدق الواجب للأنبياء عليهم السلام بأنه مطابقة الخبر لما في نفس الأمر خالف الاعتقاد أم لا، وأن الكذب المستحيل في حق الأنبياء عليهم السلام هو عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر وافق الاعتقاد أم لا.

ثانياً: التوصيات

يمكن أن نوصي بالاتي :-

1- أن تقوم دراسة بحثية كاملة عن شخصية الإمام محمد بن يوسف السنوسي باعتباره علم من أعلام الإسلام .

2- الحاجة إلى إخراج التراث الاسلامي، بالاهتمام بدراسة المخطوطات وإخراجها للمكتبات. تشجيع الباحثين في هذا المجال.

3- أن يحذو الطلاب والباحثون بمناهج العلماء الأمة في العقيدة الإسلامية غير منحرفة من أمثال الإمام السنوسي الذي رأينا كيف امتاز بالتحليل الهادئ والتدليل العقلي لمسائل العقيدة، وفي الرد على شبهات الخصوم، والفرق الضالة.

4- أن يلتزم الطلاب بالمنهج العملي الموضوعي ، بعيدا عن التعصب للآراء والشخصيات، ويكون منهجه معتمد علي الكتاب والسنة. وفهمها الفهم الصحيح.

الفهارس الفنية العامة

- **فهرس الآيــات القرآنيــة.**
- **فهرس الأحاديث النبويّة الشريفـة، والآثــار.**
- **فهرس الفِرق والجماعــات.**
- **فهرس المصطلحات والألفاظ.**
- **فهرس الأعـــــلام.**
- **فهرس المصادر والمراجع والكتب المخطوطة.**
- **فهرس المحتويـــات.**

فهرس الآيات القرآنية

نـــــص الآيـــــة	رقم الآيـة	اسم السورة	رقم الصفحة
و و ۋ ۋ ې ې	73	النساء	109
ئه ئه ئو	151	النساء	109
ئۇ ئې ئې ئې ئى ئى ئد ى	151		109
ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ	152		109
ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ	44	الأعراف	107
ژ ژ ڑ	32	الإسراء	109
ۋ ۋ و و ۋ	68	القصص	93
ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ	23	سبأ	109
ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ	77	الزخرف	109
ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ	54	القمر	107
ڈ ۇ	10	الواقعة	107
ک ک گ گ گ گ گ گ	1	المنافقون	111
چ چ چ چ چ چ	7		112
ک ک ک گ	8		112

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

نصّ الحديث أو الأثر	رقم الصفحة
لا نبي بعدي	107

فهرس الفرق والجماعات

اسم الفرقة	رقم الصفحة
المعتزلة	118 – 101 – 93 – 86
معتزلة البصرة	111 – 87
أهل السنة	111 – 104 – 87
القدرية	114 – 92
الطبائعيين	92
الفلاسفة	92
أهل الحق	116 – 114 – 111 – 104 – 96
الحشوية	101 - 100

فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة

المصطلح أو اللفظ	رقم الصفحة
الأجرام	70 – 73 – 74 – 91 – 101 – 102 - 102
الأزلي	72 – 84
الأكوان	97
الخيالي	74
الوهمي	74
العقلي	103
كنهه	103
الأعراض	74
الموالاة	75
الجهل المركب	94
الأمين	94
التحضيض	106
نعى	111

فهرس الأعلام

ر.ت	اسم العلم	رقم الصفحة
1	الفخر الرازي	77
2	القاضي أبي بكر الباقلاني	90
3	إمام الحرمين الجويني	98
4	أبو الحسن الأشعري	91
5	أبي سعيد الكلابي	94
6	القلانسي	96
7	المقترح	97
8	النظّام	112
9	الجاحظ	112

المصادر والمراجع

- القـرآن الكريـــم برواية حفص

- السنة النبوية الشريفة.

أولاً / المطبوعـات :

1- ابن الأثير (أبو السعادات مبارك بن أبي الكرم محمد المعروف بابن الأثير الجزري)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي معـوض وعادل عبد الموجود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، 1415هـ- 1994م.

2- ابن الأثير (أبوالسعادات مبارك بن أبي الكرم محمد المعروف بابن الأثير الجزري)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود الطناحـي وطاهر أحمد الزاوي، طبعة دار الفكر.

3- ابن الجوزي (جمال الدين أبوالفرج عبد الرحمن)، مناقب الإمام أحمد بن حنبل، دار الآفاق الجديدة - بيروت، 1977م.

4- ابن السبكي (تقي الدين عبد الوهاب بن علي السبكي)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي، عيسى الحلبي.

5- ابن الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار أهل تونس وعهد الأمان، تحقيق: محمد شمام، الدار التونسية للنشر، ط 1989م.

6- ابن القاضي شهبة (أبوبكر بن احمد بن محمد بن عمر بن القاضي شهبة)، طبقات الشافعية، عدد الأجزاء:4، تحقيق: د.الحافظ عبدالعليم خان، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1407هـ.

7- ابن القنفد القسطنطيني (أبي العباس بن أحمد بن الحسين بن الخطيب الشهير بابن القنفد القسطنطيني)، الوفيات، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة - بيروت، 1403هـ.

8- ابن القيم (شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية)، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية المعطلة، تحقيق: سيد إبراهيم، طبعة دار الحديث، 1414هـ.

9- ابن القيم (شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية)، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، 1413هـ - 1993م.

10- ابن المنير (الإمام أحمد بن محمد بن منصور الإسكندري)، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، بهامش تفسير الكشاف للزمخشري، دار الفكر.

11- ابن النديم (أبو الفتوح محمد بن إسحاق)، الفهرست، تحقيق: يوسف علي الطويل، بيروت، 1416هـ.

12- ابن الهمام (كمال الدين محمد)، المسايرة في علم الكلام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة لأولى، مكتبة المحمودية.

13- ابن الوزير (ابن الوزير محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي أبو عبد الله عز الدين من آل الوزير)، العواصم والقواسم في الذّب عن سنة أبي القاسم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت- لبنان، 1415هـ.

14- ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم)، الإيمان، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، 1414هـ.

15- ابن حجر (ابن حجر العسقلاني)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.

16- ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن محمد العسقلاني)، الإصابة في تمييز الصحابة، مطبعة دار السعادة - القاهرة، 1328هـ.

17- ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن محمد العسقلاني)، تقريب التهذيب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، 1413هـ - 1993م.

18- ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن محمد العسقلاني)، تهذيب التهذيب، دار إحياء التراث العربي - بيروت- لبنان، 1413هـ - 1993م.

19- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، بيروت، 1416هـ.

20- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد)، المقدمة، دار الجيل - بيروت، بدون.

21- ابن زكريا (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)، معجم المقاييس في اللغة، دار الفكر العربي - بيروت، 1418هـ.

22- ابن سعد (أبوعبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي)، الطبقات الكبرى، تحقيق: د.إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، 1410هـ - 1990م.

23- ابن عاشور التونسي (محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي)، التحرير والتنوير، ج25، ص146 وما بعدها، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984م.

24- ابن عبدالبر (أبوعمر يوسف بن عبد الله بن عبدالبر)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار الجيل- بيروت، 1412هـ - 1992م.

25- ابن عساكر (أبوالقاسم علي بن الحسن)، تبيين كتب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري، دار الجيل - بيروت، 1416هـ.

26- ابن فرحون (الإمام القاضي إبراهيم بن نورالدين المعروف بابن فرحون المالكي)، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، دراسة وتحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، 1417هـ - 1996م.

27- ابن كثير (عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر)، البداية والنهايـة، دار الريان للتراث، 1408هـ.

28- ابن كثير (عماد الدين أبوالفداء إسماعيل بن عمر)، تفسير القرآن العظيم، دار المنار، 1410هـ.

29- ابن كثير (عماد الدين أبوالفداء إسماعيل بن عمر)، طبقات الفقهاء الشافعيين، تحقيق: أ. د. أحمد عمر هاشم والدكتور محمد زينهم عزب، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، 1413هـ

30- ابن مريم (أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الشريف المليتي المديوني التلمساني) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، طبعة الثعالبية ،سنة :1326ه – 1908م.

31- ابن منظور (محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري)، لسان العرب، عدد الأجزاء 15، الطبعة الأولى، دار صادر- بيروت.

32- ابن ميمون (أبو بكر بن ميمون)، شرح الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الأنجلو المصرية، 1407هـ.

33- أبو الحسن الأشعري (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري)، مقالات الإسلاميين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - صيدا- بيروت، 1311هـ - 1990م.

34- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمود جبريل، دار الفكر- بيروت، 1420هـ.

35- أبو غزوان (محمد نسيب بن عبد الرزاق بن محيي الدين الرفاعي)، التوصل إلى حقيقة التوسل - المشروع والممنوع، الطبعة الثالثة، دار لبنان للطباعة والنشر - بيروت، 1399هـ - 1979م.

36- أبوالحسن الأشعري (أبو الحسن الأشعري)، الإبانة عن أصول الديانة، عدد الأجزاء: 2، تقديم وتحقيق وتعليق: فوقية حسين محمود، كلية البنات - جامعة عين شمس - القاهرة، الطبعة الأولى، دار الأنصار، 1397هـ - 1977م.

37- أبوالفرج (عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج)، تلبيس إبليس، عدد الأجزاء:1، تحقيق: د.السيد الجميلي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي - بيروت، 1405هـ- 1985م.

38- أبوحنيفة (الإمام أبو حنيفة نعمان بن ثابت)، الفقه الأبسط، تحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوهثري.

39- أبوحنيفة (الإمام أبو حنيفة نعمان بن ثابت)، الفقه الأكبر بشرح ملا علي القاري، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، 1404هـ.

40- أبوداود (الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر وتصوير دار الكتب العلمية - بيروت، بدون.

41- أبوزهرة (الإمام محمد أبو زهرة)، أبوحنيفة حياته وعصره وآراؤه الفقهية، طبعة دار الفكر العربي، 1997م.

42- أبوزهرة (الإمام محمد أبوزهرة)، تاريخ المذاهب الإسلامية، طبعة دار الفكر العربي، بدون.

43- أبوعبدالله، علاء الدين (مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، عدد الأجزاء:12، تحقيق: أبوعبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ - 2001م.

44- أحمد بن حنبل (الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تصوير المكتب الإسلامي - بيروت، 1403هـ - 1983م.

45- الإسفرائيني (أبو المظفر طاهر بن شاهفور)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1403هـ.

46- الإسفريني (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي)، الفرق بين الفرق، دراسة وتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، 1416هـ - 1995م.

47- الأشعري (الإمام أبو الحسن الأشعري)، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، صححه وقدمه وعلق عليه: د. حمودة غرابة، مطبعة مصر، 1955هـ.

48- الأشعري (الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل)، أصول أهل السنة والجماعة، تحقيق: د. محمد السيد الجيند، مطبعة التقدم، 1987م.

49- الأشعري (الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل)، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فوقية حسين، طبعة دار الأنصار، 1397هـ.

50- الأشعري (الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل)، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تحقيق: د. محمود غرابة، 1411هـ.

51- الأشعري (الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، 1411هـ.

52- الأصفهاني (حسين محمد بن الفضل - الراغب الأصفهاني)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت- لبنان، بدون.

53- الألوسي (شهاب الدين السيد محمود شكري الألوسي)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية، بيروت- لبنان.

54- إمام الحرمين، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: د. عبد المنعم محمود الدين، ط4، دار الوفاء، المنصورة - مصر.

55- الآمدي (أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدى)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق:عبد الرزاق عفيفي، مكتبة بيروت.

56- الآمدي (سيف الدين علي بن أبي علي)، أبكار الأفكار في أصول الدين، تحقيق: أ.د. أحمد المهدي، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، 1423هـ - 2002م.

57- الآمدي (سيف الدين علي بن أبي علي)، المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق: د. حسن الشافعي، نشر مكتبة وهبة، 1413هـ.

58- الآمدي (سيف الدين علي بن أبي علي)، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1391هـ

59- الآمدي (علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي)، غاية المرام في علم الكلام، عدد الأجزاء:1، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، 1391هـ.

60- الأمين (الأمين الصادق الأمين)، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الرياض، 1418هـ.

61- الإيجي (عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد)، المواقف في علم الكلام مع شرحه للسيد الشريف الجرجاني، الطبعة الأولى، بيروت، 1419هـ.

62- الباقلاني (القاضي أبو بكر بن الطيب)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، عالم الكتب، 1407هـ.

63- الباقلاني (محمد بن الطيب الباقلاني)، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين حيدر، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، 1987م.

64- البخاري (الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، الطبعة الأولى، بيروت، 1418هـ.

65- البخاري (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم)، خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1404هـ-1984م.

66- البخاري (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم)، صحيح البخاري بشرح ابن حجر المسمى "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، تحقيق: محب الدين الخطيب

ومحمد فؤاد عبد الباقي وقصي محب الدين الخطيب، الطبعة الأولـى، دار الريان للتراث - القاهرة، 1407هـ - 1986م.

67- البزدوي (أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين)، أصول فخر الإسلام البزدوي في أصول الفقه، الطبعة الأولى، بيروت، 1418هـ.

68- البزدوي (أبو اليسر محمد بن محمد بن عبد الكريم)، أصول الدين، تحقيق: هانز بيترلنس، الحلبي، 1983م.

69- البغدادي (إسماعيل باشا بن محمد أمين)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار الفكر، 1402هـ.

70- البغدادي (إسماعيل باشا بن محمد أمين)، هدية العارفين في أسماء المؤلفين، دار الفكر، 1402هـ.

71- البغدادي (عبد القادر بن طاهر بن محمد)، الفَرْق بين الفِرَق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1413هـ.

72- البغدادي(عبدالقادر بن طاهر بن محمد)، أصول الدين، دار المدينة- بيروت، 1346هـ.

73- البياضي (كمال الدين أحمد بن الحسن)، إشارات المرام من عبارات الإمام، تحقيق: يوسف عبد الرازق، الحلبي، 1368هـ.

74- البيجوري (إبراهيم بن أحمد بن محمد ـ شيخ الإسلام)، تحفة المريد على جوهرة التوحيد، 1406هـ.

75- البيضاوي (ناصرالدين عبدالله بن عمر)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ"تفسير البيضاوي"، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، 1418هـ.

76- البيضاوي (ناصرالدين عبدالله بن عمر)، طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، تحقيق: أ. د. محمد ربيع جوهري، الطبعة الأولى، 1418هـ.

77- البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين)، الاعتقاد، طبعة أخرى، دار الفضيلة ودار ابن حزم، تحقيق: أبو عبدالله أحمد بن إبراهيم أبو العينين، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.

78- البيهقي (أبوبكر أحمد بن الحسين)، الاعتقاد على مذاهب السلف، أهل السنة والجماعة، دار السلام العالمية، بدون.

79- البيهقي (أبوبكر أحمد بن الحسين)، البعث والنشور، تحقيــق: أحمد عامر حيدر، 1406هـ.

80- الترمذي (أبوعيسى محمد بن عيسى بن سورة، الترمذي)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، مصطفى الحلبي، نشر وتوزيع دار الحديث - القاهرة، 1385هـ.

81- التفتازاني (أبوالوفاء الغنيمي)، علم الكلام وبعض مشكلاته، نشر دار الثقافة، بدون.

82- التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر الشهير بـ "السعد")، شرح المقاصد في أصول الدين، طبعة تركيا، 1277هـ.

83- التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر الشهير بـ"السعد")، شرح التلويح على التوضيح في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1416هـ.

84- التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر الشهير بـ"السعد")، شرح العقائد النسفية، طبعة أخرى بحاشية الخيالي والسيالكوتي، طبعة صبيح، 1358هـ.

85- التفتازاني (سعدالدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني)، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، 1401هـ.

86- التنبكتي(أحمد بابا التنبكتي) نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، إشراف عبد الحميد الهرامة، الطبعة الأولي/منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس.

87- الثعالبي، فقة اللغة يوجد منها ثلاث مصورات أقدمها ناقصة ربطت بمصورة قدم لها رمضان عبد التواب.

88- الجاحظ (أبو عثمان بحرو بن بحر، المعتزلي)، البيان والتبييـن، تحقيق وتقديم: أ. فوزي عطوي، طبعة دار صعب- بيروت، بدون.

89- الجرجاني (علي بن محمد بن علي الجرجاني)، التعريفات، عدد الأجزاء:1، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي- بيروت، 1405هـ.

90- الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشهير بـ"السيد الشريف الجرجاني")، التعريفات، طبعة دار الريان للتراث.

91- الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشهير بـ"السيد الشريف الجرجاني")، حاشية على تفسير الكشاف للزمخشري بهامش الكشاف، طبعة دار الفكر.

92- الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشهير بـ"السيد الشريف الجرجاني")، شرح المواقف في علم الكلام لعضد الدين الإيجي، الطبعة الأولى، بيروت، 1419هـ.

93- جلال محمد موسى، نشأة الأشعرية وتطورهـا، دار الكتاب اللبناني - بيروت، 1395هـ.

94- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الطبعة الرابعة، دار الساقي للنشر، 2001م.

95- الجويني (عبد الملك بن عبد الله بن يوسف إمام الحرمين)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، طبعة الخانجي، 1950م.

96- الجويني (عبد الملك بن عبد الله بن يوسف إمام الحرمين)، لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، تحقيق: د. فوقية حسين، الدار المصرية للتأليف، 1965م.

97- الجويني (لإمام الحرمين الجويني)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: د.محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، 1369هـ.

98- جيب الله (جيب الله حسن أحمد)، توضيح المراد من كتاب الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي، الطبعة الأولى.

99- حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة.

100- حبيشي (طه الدسوقي حبيشي)، حوار مع د. مصطفى محمود في الشفاعة، الطبعة الثانية، 1420هـ.

101- حسن الشافعي ، الآمدي وآراؤه الكلامية، دار السلام، 1418هـ.

102- حسن الشافعي ، مدخل إلى دراسة علم الكلام، مكتبة وهبة، 1411هـ.

103- حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، الناشر دار العصر الحديث – بيروت.

104- الحفني (عبد المنعم الحفني)، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الرشاد - القاهرة، 1413هـ.

105- حمودة غرابة (المرحوم الدكتور)، الأشعري أبو الحسن، طبعة مجمع البحوث الإسلامية، 1393هـ.

الحنفاوي (أبو القاسم محمد بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي) تعريف الخلف برجال السلف:ت /ط :1906م

106- خفاجي (محمود أحمد خفاجي)، الإمام الغزالي وكتابه الاقتصاد في الاعتقاد، الطبعة الأولى، 1418هـ.

107- خفاجي (محمود أحمد خفاجي)، دراسات عقدية في فكر الإمام الغزالي، الطبعة الأولى، بدون.

108- خفاجي (محمود أحمد خفاجي)، دراسات في نشأة الفرق الإسلامية، الطبعة الثانية، 1418هـ.

109- خفاجي (محمود أحمد خفاجي)، في العقيدة الإسلامية عرض وتحليل " الجزء الأول"، 2000م.

110- الخلخالي (حسن الحسيني الخلخالي)، حاشية على شرح العقائد العضدية للدواني، 1316هـ.

111- الخيالي (أحمد بن موسى الخيالي)، حاشية على شرح العقائد النسفية، طبعة صبيح، 1358هـ.

112- الداودي (شمس الدين محمد بن علي بن أحمد)، طبقات المفسريـن، دار الكتب العلمية - بيروت.

113- الدسوقي (الشيخ محمد الدسوقي)، حاشية الدسوقي على أم البراهين للسنوسي، نشر مكتبة المشهد الحسيني - القاهرة، بدون.

114- الدواني (جلال الدين الدواني)، شرح العقائد العضدية، اسطنبول، 1316هـ.

115- الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان - الحافظ الذهبي)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنئوط و حسين الأسد، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة - بيروت، بدون.

116- الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الحافظ الذهبي)، تذكرة الحفاظ، تصحيح : عبد الرحمن المعلمي اليماني، الطبعة الأولى، حيدر آباد الدكن- الهند، 1395هـ - 1975م.

117- الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي)، سير أعلام النبلاء، دار الحديث - القاهرة، 1427هـ - 2006م.

118- الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 2003م.

119- الذهبي (لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج10، تحقيق: د.عمر عبد السلام التدمري، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، 1407هـ.

120- الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري)، مفاتيح الغيب - التفسير الكبير، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1420 ه.

121- الرازي (الإمام فخر الدين الرازي)، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الطبعة الأولى، نشر جامعة محمد بن سعود الإسلامية.

122- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر)، التفسير الكبير المشتهر بـ" مفاتيح الغيب "، دار الفكر - بيروت، 1414هـ.

123- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر)، مجمل أفكار المتقدمين والمتأخرين، مكتبة الكليات الأزهرية، بدون.

124- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، مكتبة الكليات الأزهرية، 1987م.

125- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر)، الأربعين في أصول الديـــن، مكتبة الكليات الأزهرية، 1406هـ.

126- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر)، المحصول في أصول الفقـــه، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، 1408هـ.

127- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر)، المسائل الخمسون في علم الكلام، ضمن مجموع الرسائل.

128- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر)، معالم أصول الدين، مكتبة الكليات الأزهرية، بدون.

129- الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر) ، مختار الصحاح، تحقيق: د. عبد الفتاح البركاوي، دار المنار، بدون.

130- الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر)، مختار الصحـــاح، عدد الأجزاء:1، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان - بيروت، 1995م.

131- الزبيدي (محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني) تاج العروس من جواهر القموس , دار الهداية.

132- الزركلـي (خيـر الـدين الزركلـي)، الأعـلام، الطبعـة السادسـة، دار العلـم - بيروت، 1984م.

133- الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي)، الأعلام، الطبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين، أيار / مايو 2002م.

134- الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، دار الفكر، بدون.

135- زهدي (زهدي جار الله)، المعتزلة، مصر، 1366هـ.

136- ساجقلي زادة (الشيخ محمد المرعشي المعروف بساجقلي زادة)، نشر الطوالع في علم الكلام، الطبعة الأولى، 1342هـ.

137- السباعي (الشيخ محمود أبو السعود صالح السباعي)، حاشية السباعي على شرح خريدة أبي البركات الدرديري في التوحيد، الطبعة الأولى، القاهرة، 1331هـ.

138- السبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، عدد الأجزاء: 4، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1419هـ - 1999م.

139- السبكي (علي بن عبد الكافي السبكي)، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، عدد الأجزاء:3، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، 1404هـ.

140- السبكي (علي بن عبد الكافي)، الإبهاج في شرح المنهاج في أصول الفقه، دار الكتب العلمية - بيروت، 1404هـ.

141- السفاريني (الشيخ محمد بن أحمد)، لوامع الأنوار البهية في عقيدة الفرقة المرضية، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، 1411هـ.

142- السميري (الدكتور جابر زايد السميري)، قضية الثواب والعقاب بين مدارس الإسلاميين، الدار السودانية للكتاب، 1416هـ.

143- السنوسي (أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر)، أم البراهين في التوحيد، القاهرة.

144- السنوسي (أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر)، شرح صغرى الصغرى في التوحيد، الطبعة الأخيرة، مصطفى الحلبي، 1373هـ.

145- السنوسي (أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر)، عمدة عقيدة أهل التوحيد الكبرى، الحلبي، 1354هـ.

146- السنوسي (أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر)، مكمل إكمال الإكمال،طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

147- السنوسي (الإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي)، شرح صغرى الصغرى في علم التوحيد، الطبعة الأولى، تعليق : سعيد فودة، دار الرازي للطباعة، 1427هـ.

148- السنوسي الحسني (أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني)، شرح صغري الصغرى في عام التوحيد كلاهما، وبالهامش المواهب اللدنية في شرح المقدمات السنوسية لأبي إسحاق إبراهيم الأندلسي ثم السارقسطي بن أي الحسن علي عرف البناني، الطبعة الأخيرة، مكتبة مصطفي البابي الحلبي وأولاده - مصر، 1373هـ - 1953م.

149- السنوسي الحسني (الإمام محمد بن يوسف السنوسي الحسني)، شرح صغرى الصغرى، تعليق : سعيد فودة، الطبعة الأولى، دار الرازي، عمان- الأردن، 2066م.

150- السيالكوتي (عبد الحكيم السيالكوتي)، حاشية على شرح المواقف للجرجاني، بيروت، 1419هـ.

151- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن السيوطي) لب اللباب في تحرير الأنساب، الناشر دار صادر - بيروت.

152- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن السيوطي)، طبقات الحفاظ، تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، 1403هـ - 1983م.

153- الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي)، الاعتصام، عدد الأجزاء: 2، دار ابن عفان، 1412هـ - 1992م.

154- الشافعي (حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي)، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، عدد الأجزاء:2، دار الكتب العلمية، بدون طبعة وبدون تاريخ.

155- الشنقيطي (محمد الأمين بن محمد المختار بن عبدالقادر الجكي الشنقيطي)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1415 هـ.

156- الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم)، الملل والنحل، تحقيق: أ. أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت.

157- الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم)، نهاية الإقدام في علم الكلام، تحقيق: الفرد جيوم، مكتبة المتنبي.

158- الشوكاني (محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي - دمشق- كفر بطنا، 1419هـ - 1999م.

159- الصفاقصي (للإمام العالم المجاهد أبي الحسن علي النوري الصفاقصي)، العقيدة النورية في معتقد السادة الأشعرية، وشرحه مبلغ الطالب إلى معرفة المطالب، للشيخ أبي الحسن علي التميمي، دراسة وتحقيق: الشيخ الحبيب بن طاهر، بدون.

160- طاش كبرى زادة (أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب الحديثة، بدون.

161- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة - بيروت، 1412هـ.

162- الطبري، صحيح السنة.

163- الطحاوي (أبو جعفر أحمد بن محمد)، عقيدة الطحاوي المسماة بالطحاوية مع شرحها لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، مكتبة التراث - القاهرة.

164- عائشة المناعي (الدكتورة عائشة يوسف المناعي)، أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية، قطر، 1412هـ.

165- عبد الجبار (قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد)، المغني في أبواب التوحيد والعدل، المؤسسة المصرية العامة للتأليف.

166- عبد الجبار (قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد)، تنزيه القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة - بيروت.

167- عبد الجبار (قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد)، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، 1408هـ.

168- عبد الجبار (قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد)، فرق وطبقات المعتزلة ويسمى المنية والأمل، جمع: أحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق: علي سامي النشار و د. عصام الدين محمد علي، 1972م.

169- عبد الجبار (قاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد)، المحيط بالتكليف، جمع : الحسن بن متوية، تحقيق: عمر السيد عزمي، الدار المصرية للتأليف.

170- عبد الجبار (قاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد)، المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد، تحقيق: د. محمد عمارة، دار الهلال.

171- عبد الجبار (قاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد)، متشابه القرآن، تحقيق: د.عدنان محمد زرزور، مكتبة التراث.

172- عبد الحليم محمود (الإمام عبد الحليم محمود)، التفكير الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، بدون.

173- عبد الرحمن بدوي، مذاهب الإسلاميين، دار العلم للملايين، 1979م.

174- عبد الكريم عثمان، نظرية التكليف، آراء القاضي عبدالجبار الكلامية، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1391هـ.

175- العقباني (الإمام أبو عثمان سعيد بن محمد العقباني)، والوسيلة بذات الله وصفاته.

176- العقيدة النظامية، تحقيق: الشيخ محمد زاهر الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية، 1412هـ.

177- علي سامي النشار ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف.

178- علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 1978م.

179- علي عبد الفتاح المغربي ، إمام أهل السنة والجماعة أبومنصور الماتريدي وآراؤه الكلامية، مكتبة وهبة، 1405هـ.

180- علي عبد الفتاح المغربي ، حقيقة الخلاف بين المتكلمين، نشر مكتبة وهبة، 1415هـ - 1994م.

181- علي عبد الفتاح المغربي، الفرق الكلامية الإسلامية – مدخل ودراسة، نشر مكتبة وهبة، 1415هـ.

182- العنزي (عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي)، تيسير أصول الفقه، الطبعة الأولى، مؤسسة الريان، 1418هـ.

183- عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة، الرياض، 1417هـ.

184- الغزالي (الإمام محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام)، المنقذ من الضلال، المكتبة الثقافية - بيروت- لبنان.

185- الغزالي (الإمام محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام)، إحياء علوم الدين، تحقيق: الشحات الطحان، دار الفجر، 1417هـ.

186- الغزالي (الإمام محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام)، الأربعون في أصول الدين، دار الجيل، 1408هـ.

187- الغزالي (الإمام محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام)، الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق: الشيخ محمد مصطفى أبوالعلا، مكتبة الجندي - القاهرة.

188- الغزالي (الإمام محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام)، إلجام العوام عن علم الكلام، نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

189- الغزالي (الإمام محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام)، المستصفى من علم الأصول، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1414هـ.

190- الغزالي (الإمام محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام)، المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، بدون.

191- الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، دار الفكر- بيروت، 1415هـ.

192- الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة- بيروت.

193- فيصل، التفرقة بين الإسلام والزندقة، تحقيق ودراسة سميائيـــة : حكة مصطفى، دكتور في الأدب والعلوم الإنسانية، ترجمة الدراسة السميائية : إدريس الناقوري، 1983م.

194- القاري (نور الدين بن علي المعروف بملا علي القاري)، شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة، بيروت، 1404هـ.

195- القاضي عبدالجبار ، شرح الأصول الخمس، تعليق : الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له: د. عبد الكريم عثمان، الطبعة الثالثة، مكتبة وهبة، 1416هـ.

196- قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: عبد القادر عطا، نشر دار الكتب الإسلامية - القاهرة، 1402هـ.

197- القرطبي (محمد بن أحمد أبو عبد الله)، الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الخامسة، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، 1417هـ - 1996م.

198- كحالـة (عمـر رضـا كحالـة)، معجـم المـؤلفين، دار إحيـاء التـراث العربـي - بيروت، بدون.

199- الكلنبـوي (الشـيخ إسـماعيل بـن مصـطفى الكلنبـوي الرومـي الحنفـي)، حاشـية الكلنبوي على شرح جلال الـدين الـدواني علـى العقائـد العضديـة، اسـطنبول، 1316هـ.

200- كمال صليبة، المعجم الفلسفي.

201- اللكنوي (العلامة أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، دار المعرفة - بيروت.

202- الماتريدي (الإمام أبو منصور محمد بن محمود)، كتاب التوحيد، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، بدون.

203- الماتريدي (الإمام أبومنصور محمد بن محمود)، تأويلات أهل السنة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1415هـ.

204- مجمع اللغة العربية بالقاهـرة: إبراهيم مصطفى و أحمد الزيـــات و حامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة.

205- مجموعة من العلماء: الأمير الصنعاني، المؤلف ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبوعبد الله، عز الدين من آل الوزير، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم - صلي الله عليه وسلم - وعليه حواش، تقديم : فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، اعتنى به: علي بن محمد عمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

206- المحلى (جلال شمس الدين محمد المحلى)، شرح جمع الجوامع لابن السبكي.

207- محمد السيد الجليند ، قضية الخير والشر في الفكر الإسلامي، طبعة الحلبي، 1981م.

208- محمد بن محمد (الأمير)، حاشية على شرح الشيخ عبد السلام على جوهرة التوحيد للإمام اللقاني، الطبعة الأخيرة، الحلبي، 1368هـ.

209- محمد صالح الزركان، فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، دار الفكر، بدون.

210- مرتضى (محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحصيني أبو الفيض لملقب بـ "مرتضى")، تاج لعروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

211- النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي)، السنن الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري و سيد كسوري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، 1411هـ - 1991م.

212- النسفي (الإمام أبو البركات عبد الله بن محمود)، عمدة العقائد، تحقيق ودراسة : إبراهيم عبد الشافي، رسالة ماجستير مخطوطة، كلية أصول الدين، القاهرة، تحت رقم 750.

213- النسفي (الإمام أبو البركات عبد الله بن محمود)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل المسمى بتفسير النسفي، دار الفكر، بدون.

214- النسفي (الإمام أبو المعين محمد بن ميمون)، التمهيد لقواعد التوحيد، تحقيق: د. جيب الله حسن أحمد، تقديم: أ. د. محمد ربيع جوهري.

215- النسفي (الإمام أبو المعين محمد بن ميمون)، بحر الكلام، دراسة وتعليق : د. ولي الدين محمد صالح، الطبعة الثانية، مكتبة دار الفرفور، 1421هـ.

216- النسفي (الإمام أبو المعين محمد بن ميمون)، تبصرة الأدلة في أصول الدين، تحقيق: كلود سلامة، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية - دمشق، 1990م.

217- النسفي (الإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي)، العقائد النسفية بشرح سعد الدين التفتازاني، مكتبة الكليات الأزهرية، 1988م.

218- النووي (أبو زكريا يحيى بن شرف)، شرح صحيح مسلم "المنهاج بشرح صحيح مسلم "، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي و عصام الدين الصبابطي وآخرون، الطبعة الأولى، دار الحديث بالقاهرة، 1415هـ - 1994م.

219- النيسابوري (أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي المعروف بالواحدي)، أسباب نزول القرآن، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الإيمان، 1417هـ.

220- النيسابوري (نظام الدين حسن بن محمد بن حسن المعروف بالنيسابوري)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان في تفسير القرآن، بهامش تفسير الطبري، دار المعرفة - بيروت، 1412هـ.

221- اليحصبي (أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، الطبعة الأولى، مطبعة فطالة المحمدية، المغرب.

222- اليحصبي (القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي)، مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفا، الحاشية: العلامة أحمد بن محمد الشمني.

223- يحيى هاشم فرغل، مداخل إلى العقيدة الإسلاميـــة، 1985م.

224- يحيى هاشم فرغل، نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية، مجمع البحوث الإسلامية، 1391هـ.

225- يوسف خطار محمد (الشيخ العلامة يوسف خطار محمد)، الموسوعة اليوسفية في بيان أدلة الصوفية، منشورات منتديات الإيمان.

226- اليوسي (أبي الحسن بن سعود اليوسي)، نفائس الدرر في حواشي المختصر، دراسة وتحقيق: د. جمعة مصطفى الفيتوري، منشورات جامعة المرقب، 2009م.

ثانياً / المخطوطـات :

227- أبو عزبة (حسن عبد المحسن المعروف بأبي عزبة)، الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، تحقيق ودراسة : أ. أحمد محمد علي ليلة، رسالة ماجستير، مخطوطة بكلية أصول الدين بالقاهرة، تحت رقم 1126.

228- أكمل الدين البابرتي، شرح وصية الإمام أبي حنيفة، تحقيق ودراسة : أ. ربيع خليفة عبد الصادق، رسالة ماجستير، مخطوطة بكلية أصول الدين بالقاهرة.

229- الإمـام الـرازي، نهايـة العقـول للإمـام الـرازي، دراسـة وتحقيـق: د. محمـد شحاتة إبراهيم، رسالة دكتوراه، مخطوطة بكلية أصول الدين بالقاهرة.

230- الآمـدي (سيف الـدين علـي بـن أبـي علـي)، أبكـار الأفكـار فـي أصـول الـدين، تحقيـق: د.أحمـد المهـدي، رسـالة دكتـوراه، مخطوطـة بكليـة أصـول الـدين بالقاهرة، تحت رقم580.

231- السمرقندي (شمس الدين السمرقندي)، الصحائف الإلهية، تحقيق ودراسة: د. أحمد عبد الرحمن الشريف، رسالة دكتوراه، مخطوطة بكلية أصول الدين بالقاهرة، تحت رقم 807.

232- محمد السيد أحمد شحاتة، ابن الهمام وجهوده في علم الكلام، رسالة دكتوراه، مخطوطة بكلية أصول الدين بالقاهرة، تحت رقم 3263.

233- مصطفى محمد يحيى، الوعد والوعيد بين الفرق الكلامية، رسالة ماجستير، مخطوطة بكلية أصول الدين بالقاهرة.

234- المقترح (مصطفى بن عبد الله بن علي بن الحسين تقي الدين المقترح)، شرح الإرشـاد، رسـالة دكتـوراه، مخطوطـة بكليـة أصـول الـدين بالقـاهرة، دراسـة وتحقيق: د. فتحي أحمد عبد الرازق.

235- المكنسي (أحمد بن القاضـي المكنسـي) جذوة الاقتبـاس فـي من الأعلام مدينـة فاس . دار المنصور للطباعة بيروت ،ت /ط 1973.

236- الملالـي ، المواهـب القدسـية فـي المناقـب السنوسـية ، مخطـوط بـدار الكتـاب الوطنية التونسية ضمن مجموعة تحت رقم (119).

ثالثاً / الدوريات:

237- حولية كلية أصول الدين بالقاهرة، العدد الثاني، 1404هـ - 1984م.

238- مجلة الراصد المتخصصة في الفـرق، ج6، العـدد الأول، جمادي الآخر 1424هـ.

239- مجلة التاريخ العربي الجزء الأول .

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المقدمة	8 – 1
أولا: القسم الدراسي	
الفصل الأول: ترجمة المؤلف	9
المبحث الأول: سيرة حياة الإمام السنوسي	10
المطلب الأول: الإمام السنوسي، اسمه – لقبه – مولده - نشأته	15 – 11
المطلب الثاني: حياته العلمية	16
شيوخه	18 – 16
تلاميذه	21 - 18
مؤلفاته	30- 22
المطلب الثالث: دفاع الإمام السنوسي عن العقيدة	32 – 31
المبحث الثاني: صفاته الخلقية وأهم أثاره	33
المطلب الأول: صفاته الخلقية	35 – 34
المطلب الثاني: وفاته	36 – 35
المبحث الثالث: عصر السنوسي من الناحية السياسية والعلمية	37
المطلب الأول: الناحية السياسية	40 – 38
المطلب الثاني: الناحية العلمية	41 – 40
صور من المخطوط	53 - 42

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني: التعريف بالكتاب ومنهج الإمام فيه	54
المبحث الأول: التعريف بالكتاب	55
المطلب الأول: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه	56
المطلب الثاني: ضبط عنوان الكتاب	57

المبحث الثاني: خصائص الكتاب ومنهج الإمام فيه	60 - 58
ثانيًا: القسم التحقيقي	61
نسخ الكتاب	62
التمهيد (نص المقدمات)	68 – 63
المقدمة الخامسة: أقسام الموجودات بالنسبة إلى المحلي والمخصص	69
قسم غنيٌ عن المحلي والمخصص	78 - 70
قسم مفتقِر إلى المحل والمخصص	
قسم مفتقِر إلى المحل دون المخصص	
قسم موجود في المحل ولا يفتقر إلى المخصص (وهي صفات مولانا – عزّ وجل)	
المقدمة السادسة: الممكنات	79
تعريف الممكنات	81 – 80

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة السابعة: الصفات الأزلية	82
صفات المعاني	114 – 83
تعريف القدرة الأزلية	
تعريف الإرادة الأزلية	
تعريف العلم الأزلي	
تعريف الحياة الأزلية	
تعريف السمع الأزلي	
تعريف البصر الأزلي	
جواز رؤية الله تعالى	
صفة الكلام	
أقسام الكلام	
المقدمة الثامنة: صفات الرسل	115
صفات الرسل	118 - 116
خاتمة الكتاب	
الخاتمة والتوصيات	119
الخاتمة	121 - 120
التوصيات	122
الفهارس الفنية العامة	123
فهرس الآيات القرآنية	124
فهرس الأحاديث النبوية	125
فهرس الفِرق والجماعات	126
فهرس المصطلحات والألفاظ	127
فهرس الأعلام	128
فهرس المصادر والمراجع	162 -129
فهرس المحتويات	165 - 163